الأمم المتحدة

A/66/700

الجمعية العامة

Distr.: General
1 March 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل

مذكرة من الأمين العام

١ - بناء على الآراء المعبر عنها خلال القمة المعنية بتغير المناخ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ واستلهاما من التقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بتغير المناخ والتنمية بعنوان ''سد الفجوات''، أنشأت في آب/أغسطس ٢٠١٠ فريقا رفيع المستوى معنيا بالاستدامة العالمية، برئاسة كل من تاريا هالونن، رئيسة فنلندا، وجاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا. وضم الفريق بالإضافة إليهما عشرين شخصا بارزا من جميع أنحاء العالم لا يمثلون بلدانهم الأصلية أو هيئاتهم المشار إليها أدناه بين قوسين وإنما يعملون بصفتهم خبراء، وهم: الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة)، وحاجية آمنة الزبير (نيجيريا)، وعلي باباكان (تركيا)، وجيمس لورنس بالسيلي (كندا)، وألكسندر بدريتسكي (الاتحاد الروسي)، وغرو هارلم برونتلاند (النرويج)، وميشلين كالمي - ري (سويسرا)، وخوليا كارابياس ليلو (المكسيك)، وغونيلا كارلسن (السويد)، ولويزا دياس ديوغو (موزامبيق)، وهان سونغ - سو (جمهورية كوريا)، ويوكيو هاتوياما (اليابان)، وكوني هيديغارد (المفوضية الأوروبية)، وكريستينا ناربونا رويز (إسبانيا)، وجايرام راميش (الهند)، وسوزان إ. رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكيفين رود (أستراليا)، وفروندیل ستيوارت (باربادوس)، وإزابيلا مونيكا فييرا تيكسيرا (البرازيل)، ودجنغ غووغوانغ (الصين).

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وقد طلبت من الفريق الرفيع المستوى التفكير في رؤية جديدة للنمو والازدهار المستدامين وصياغة هذه الرؤية، إلى جانب الآليات اللازمة لتحقيقها. كما طلبت من أعضاء الفريق أن يكونوا جريئين وأن يفكروا بصورة خلاقة من أجل طرح مقترحات تحدث تأثيرا على صعيد الممارسة.

٣ - وإني مسرور للغاية لأن بوسعي الآن أن أحيل إلى الدول الأعضاء تقرير الفريق المعنون ''المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل''. ويعرض التقرير إطارا شاملا للنهوض بالتنمية المستدامة في سياق تحديات مترابطة عديدة تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين. وإن تقرير الفريق، الذي يؤيد تماما النموذج المطروح في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ والمعنون ''مستقبلنا المشترك'' (A/42/427) - الذي يتناول وفق نهج متكامل النمو الاقتصادي، والمساواة الاجتماعية، والاستدامة البيئية - يعرض مجموعة من التوصيات للدفع قدما برؤية الفريق المتمثلة في القضاء على الفقر، والحد من التفاوت، وتعميم ثمار النمو على الجميع، وزيادة استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك، مع العمل في الوقت ذاته على مكافحة تغير المناخ ومراعاة مجموعة من الحدود الأخرى لتحمل الكوكب (انظر الفقرة ٦ من تقرير الفريق).

٤ - وتندرج توصيات الفريق ضمن ثلاثة محاور هي: تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة، والعمل من أجل بناء اقتصاد مستدام، وتعزيز الحوكمة المؤسسية لدعم التنمية المستدامة. ويقدم الفريق ما مجموعه ٥٦ توصية، وجه العديد منها للحكومات، وبعضها للقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، وبعضها للمؤسسات الدولية، ومنها الأمم المتحدة وأمينها العام.

٥ - وقد قام الفريق بعمل ممتاز، وإني أوصي الدول الأعضاء بأن تنظر في كامل التقرير وفي التوصيات الواردة فيه لكي تنظر فيهما. وبصفة خاصة، أؤيد تماما النهج المتكامل الذي اتبعه الفريق إزاء قضايا المجتمع والاقتصاد والبيئة. فالتجزؤ من حيث المفاهيم والسياسات والممارسات والمؤسسات كان له دور كبير في نشوء فجوة في التنفيذ نعترف جميعا بأنها قائمة على صعيد التنمية المستدامة. إننا بحاجة إلى نهج أكثر اتساقا وإلى فهم أكثر تكاملا لأوجه الترابط من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتعددة الجوانب مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والبطالة، والأزمة المالية العالمية.

٦ - وإني سأنعم النظر في جميع توصيات الفريق وسأرد بإجراءات ملموسة على التوصيات الموجهة إلي. ويتعلق بعض التوصيات بمبادرات سبق لي أن أطلقتها، ومنها مبادرة ''توفير الطاقة المستدامة للجميع'' واستراتيجية التنمية المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد أعلنت بالفعل أن التنمية المستدامة هي في صدارة أولوياتي خلال فترة ولايتي الثانية. وتتسق تماما مع هذا توصية الفريق التي تدعوني إلى أن أعقد اجتماعات دورية مع الزعماء السياسيين في العالم والممثلين الرفيعي المستوى لأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التنمية المستدامة. وإني أعتزم الاستجابة للتوصية الداعية إلى دعم وضع دليل جديد أو مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة، إضافة إلى مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفيما يتصل بطلب إعداد تقرير دوري عن توقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، أرى حقا أن مثل هذا التقرير مهم وسوف أبحث طرائق التنفيذ في هذا الصدد، بما في ذلك توافر الموارد اللازمة للاضطلاع بعمل هام وطموح مثل هذا. وأخيرا، سأعمل على مواصلة تعزيز الروابط بين الأوساط العلمية في العالم والأمم المتحدة، مع استكشاف سبل الاسترشاد بأحدث العلوم في وضع السياسات.

٧ - وإني، بصفتي أمينا عاما، وكيانات منظومة الأمم المتحدة كافة، نضع أنفسنا رهن إشارة الدول الأعضاء لتقديم المساعدة في تنفيذ توصيات الفريق الموجهة إليها، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. وأشجع الدول الأعضاء على إنعام النظر في التوصيات وتسجيل ما هو جاهز منها لاتخاذ قرارات فورية بشأنها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، التي يجري التفاوض عليها. ولما كانت التعديلات الهيكلية على الصعيد العالمي بطبيعة الحال من صلاحية الدول الأعضاء، فإني أحث الحكومات على النظر في النقائص التي تعتري الهيئات والعمليات الحالية، والتفكير في انطلاقة جديدة اعتمادا على هيكل عالمي جديد أو معدل يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ويجمع جميع الأطراف الفاعلة المعنية. وتعد المشاركة الموضوعية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية، إضافة إلى السلطات دون الوطنية والإقليمية، شرطا مسبقا لا بد منه لإجراء المناقشات الوجيهة واتخاذ القرارات الصائبة وللتنفيذ على أرض الواقع.

٨ - ونحتاج أكثر من أي شيء آخر إلى حشد الدعم العام وإلى جعل المواطنين في جميع أنحاء العالم يتحمسون لرؤية بناء عالم مستدام في نهاية المطاف، تضمن رفاه البشرية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الكوكب لمنفعة الأجيال المقبلة. وإني آمل أن يؤيد الجميع نداء الفريق إلى تحقيق المناعة للإنسان على كوكب ينعم أيضا بالمناعة، وإلى أن يعملوا على تحقيق تلك الرؤية.

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيسي الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية

يشرفنا أن نقدم إليكم تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية المعنون ''المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل''.

وقد أعددنا هذا التقرير في فترة من الضبابية والتقلبات العالمية. فالاقتصادات تترنح، ومظاهر التفاوت تزيد، ودرجات الحرارة العالمية تستمر في الارتفاع. إننا بصدد اختبار قدرة الكوكب على توفير سبل عيشنا. وإن الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات الاجتماعية والاقتصادية تتعثر بفعل العجز عن الاتفاق على إجراءات حاسمة ومنسقة في المحافل الوطنية والمتعددة الأطراف، ومن جراء عدم الوفاء بالالتزامات بتقديم الدعم المالي.

ومعالم الطريق واضحة: إننا بحاجة إلى تغيير هائل، بدءا بتغيير تصورنا لعلاقة بعضنا ببعض، وعلاقتنا بالأجيال المقبلة، وعلاقتنا بالنظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها. إن مهمتنا كفريق تكمن في التفكير في رؤية جديدة بشأن النمو والازدهار المستدامين وصياغة هذه الرؤية، إلى جانب الآليات اللازمة لتحقيقها.

فبينما يعيش الآن على كوكبنا ٧ بلايين نسمة، آن الأوان لنفكر مليا في مسارنا الحالي. إننا اليوم في مفترق الطرق. فالاستمرار على نفس المسار سيزيد بدرجة كبيرة الخطر المحدق بالكوكب وسكانه. في حين أن المسار الآخر يتيح في اعتقادنا فرصة منقطعة النظير لكن علينا أن نتحلى بالشجاعة ونبدي الالتزام في سعينا إلى اغتنامها. إن تغيير المسار لن يكون أمرا سهلا. لكننا نعتقد أن اتباع مسار أكثر استدامة سيؤدي، مع مرور الزمن، إلى زيادة رفاه الإنسان، وتوطيد العدل في العالم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وصيانة النظم المحافظة على الحياة على الأرض لمنفعة الأجيال المقبلة.

فبعد نحو ٢٠ سنة من انعقاد مؤتمر قمة الأرض، ما زال تحدي التنمية المستدامة – والفرص التي تتيحها – أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتضح لنا اليوم أكثر فأكثر أن تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة وإحقاق العدالة الاجتماعية عناصر تتماهى مع خطة التنمية المستدامة. فلا يمكننا إحراز تقدم دائم في جانب دون إحراز تقدم في جميع الجوانب.

والبشر هم محور رؤيتنا للتنمية المستدامة. ويعرض تقريرنا مجموعة من التوصيات الأساسية التي ستساعد، إن نفذت مع مرور الزمن، في تخليص شرائح كبيرة من البشر من مهانة الفقر؛ وفي زيادة القدرة على التحمل؛ وتوطيد العدل في العالم، بما في ذلك إحقاق

العدل بين الجنسين؛ وتغيير كيفية تقديرنا للسلع والخدمات وطريقة قياسنا للنمو؛ وصيانة النظم الإيكولوجية القيِّمة؛ وتعزيز التعاون والاتساق والمساءلة في جميع القطاعات والمؤسسات؛ وإيجاد إطار مشترك للاستدامة العالمية.

إن الطفل الذي يولد في هذه السنة سيبلغ الثامنة عشرة من العمر في عام ٢٠٣٠. ونروم بتوصياتنا أن نهيئ له، ولجميع الأطفال، عالما يحقق فيه النمو الشامل المستدام منافع كثيرة بموارد قليلة للجميع.

إن تقريرنا موجه إليكم لكن توصياتنا تقتضي التزاما – وتحركا – من المواطنين في جميع قطاعات المجتمع: من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء البلديات على الصعيد المحلي إلى رجال الأعمال والعلماء والزعماء الدينيين ونشطاء المجتمع المدني، ولا سيما قادة جيل الغد الذين هم شباب اليوم. إن على كل واحد منا أن يسهم في إيجاد الحل.

وندرك تطلع العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوصياتنا تتيح تحقيقه في السياقات الوطنية المتنوعة. ومن اللازم الاستناد في التنفيذ إلى الاتفاقات والالتزامات المتبادلة التي تم التوصل إليها حتى الآن، بل وينبغي تخطيها إلى ما هو أبعد.

إن توصياتنا نابعة من مجموع خبراتنا الشخصية في المجالات العامة والخاصة – في الخدمة الحكومية، وفي مهام رسم السياسات، وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمتد التزامنا جميعا بالقضايا التي عالجناها في التقرير على مدى عدة عقود من الزمن.

ونيابة عن الفريق، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيادة الأمين العام، لما كرستم من دعم وأبديت من التزام ليس للفريق فحسب ولكن أيضا، بصفة أساسية، لخطة التنمية المستدامة. ونعرب أيضا عن امتناننا لما تلقيناه من عبارات تأييد واقتراحات من مسؤولين في منظومة الأمم المتحدة ووفود الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ممن تشاورنا معهم على نطاق واسع. ونود أن نعرب عن امتناننا لأعضاء الفريق الذين أعطوا بسخاء من وقتهم وخبرتهم وفكرهم من أجل الوفاء بمهمة الفريق. ويجدر أيضا توجيه الشكر الجزيل للأمانة العامة لما بذلته من جهود جبارة دعما لعمل هذا الفريق.

(توقيع) تاريا **هالونن**
الرئيس

(توقيع) جاكوب **زوما**
الرئيس

المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل

تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى
المعني بالاستدامة العالمية

”توفر الأرض ما يكفي لتلبية احتياجات الناس كافة، لكن خيراتها تضيق بجشعهم“.

مهاتما غاندي

موجز

الرؤية: مستقبل جدير بالاختيار

تَعَرّف المجتمع الدولي في تقرير برونتلاند، قبل ربع قرن مضى، على مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وقد ذهب التقرير إلى أنه يمكن تحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار متكامل للسياسات، يقوم على تلك الركائز الثلاث كلها. ومنذ ذلك الحين، تعزّز فهم العالم للتحديات المتشابكة المحدقة بنا، وتعمّق إدراكه لحقيقة أن التنمية المستدامة تتيح للناس أفضل فرصة لاختيار مستقبلهم. ويذهب الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية إلى أنه إذا كشفت العملية السياسية عن تكلفة التحرك وتكلفة التقاعس، فسيتسنى عندئذ استجماع ما يلزم من الحجج والإرادة السياسية للعمل على بناء مستقبل مستدام. وتتمثل رؤية الفريق على المدى الطويل في القضاء على الفقر، والحد من التفاوت، وتعميم ثمار النمو على الجميع، وجعل الإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة، مع العمل في الوقت ذاته على مكافحة تغير المناخ ومراعاة مجموعة من الحدود الأخرى التي لا يمكن تجاوزها في الكوكب. وبناء على ما تقدم، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات الرامية إلى المضي قدما في رؤية الفريق لكفالة كوكب مستدام، ومجتمع عادل، واقتصاد مزدهر.

حالة التنمية المستدامة

ليست التنمية المستدامة غاية في حد ذاتها، بل هي عملية نشطة قوامها التكيف والتعلم والعمل. وهي تهدف إلى التعرف على الصلات التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة الطبيعية بوجه خاص، وإلى فهمها واتخاذ إجراءات بشأنها. بيد أن العالم لم يسلك هذا السبيل بعد. ولئن أُحرز قدرا من التقدم في هذا المضمار، فتقدمه ما زال دون السرعة والعمق المطلوبين، وما فتئت الحاجة تزداد إلحاحا إلى اتخاذ إجراءات أبعد أثرا. وفي الوقت نفسه، ما برح الوضع القائم يتعرض بصورة متزايدة لعوامل التغيير القوية، بما في ذلك آثار أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية وشح الموارد، والابتكارات، والتحول الديمغرافي، والتحولات الطارئة على الاقتصاد العالمي، والنمو الأخضر، وتزايد التفاوت، والحركية السياسية المتغيرة، والتوسع العمراني.

تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة

كلما ازداد تأثيرنا في المجتمع إلا وتعاظم الأثر المحتمل لأعمالنا على الكوكب، وزادت من ثم مسؤوليتنا عن التصرف وفق سلوك مستدام. وينطبق هذا الأمر أشد ما ينطبق على وضعنا اليوم، حيث باتت العولمة ومحدودية مواردنا الطبيعية شاهدين على أن الخيارات

الفردية يمكن أن تكون لها عواقب على الصعيد العالمي. غير أن المشكلة في رأي العديد منا لا تكمن في اعتماد خيارات غير مستدامة، بل بالأحرى في انعدام الخيارات أصلا. فالاختيار الحقيقي لا يتأتّى إلا بكفالة حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية وأمن البشر وقدرتهم على التحمل. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية في هذا الصدد ما يلي:

- إرساء أسس التنمية: الوفاء بالالتزامات الدولية بالقضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان وأمن البشرية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين
- النهوض بالتعليم لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم الثانوي والتعليم المهني، وبناء المهارات للمساعدة في كفالة مساهمة المجتمع كافة في إيجاد حلول لتحديات العصر واغتنام الفرص المتاحة
- إتاحة فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب، بغية الدفع قدما بعجلة النمو الأخضر والمستدام
- تمكين المستهلكين من اعتماد خيارات مستدامة وتعزيز السلوك المسؤول على الصعيدين الفردي والجماعي
- إدارة الموارد وتهيئة الظروف لقيام ثورة القرن الحادي والعشرين الخضراء في مجالات الزراعة، ونظم المحيطات والسواحل، والطاقة والتكنولوجيا، والتعاون الدولي
- بناء القدرة على التحمل من خلال إنشاء شبكات أمان موثوق بها، والحد من أخطار الكوارث، والتخطيط للتكيف

العمل من أجل بناء اقتصاد مستدام

يتطلب تحقيق الاستدامة إجراء تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي. ذلك أن التغييرات الهامشية لن تجدي نفعا. وفي هذا الصدد، تتيح الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية الفرصة لإجراء إصلاحات جوهرية، حيث دفعت العديد من الناس إلى وضع أداء الإدارة الحالية لدواليب الاقتصاد العالمي موضع تساؤل. فهي تمنحنا الفرصة لتحويل الاتجاه بكل حزم نحو اعتماد نمط النمو الأخضر – لا في النظام المالي فحسب، بل وفي الاقتصاد الحقيقي أيضا. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات في عدد من المجالات الأساسية، من بينها ما يلي:

- إدماج التكاليف الاجتماعية والبيئية في عملية تنظيم السلع والخدمات وتسعيرها، والتصدي كذلك للتقصير في الأسواق
- وضع خارطة طريق تحفيزية تحبذ أكثر فأكثر الأخذ بمعايير التنمية المستدامة على المدى الطويل في عمليات الاستثمار والمعاملات المالية

- زيادة التمويل الموجه نحو التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويلات والشراكات العامة والخاصة، بغية حشد كميات كبيرة من الموارد الجديدة
- تغيير طرائق قياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة بوضع دليل أو مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة

تعزيز الحوكمة المؤسسية

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وضع إطار فعال من المؤسسات وعمليات صنع القرار على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ولا بد من تصفية تركة المؤسسات المتشظية التي أنشئت لمعالجة قضايا وحيدة بعقلية انفرادية؛ ومعالجة أوجه العجز على صعيد القيادات وهامش التحرك السياسي؛ وانعدام المرونة في التكيف مع الأشكال الجديدة للتحديات والأزمات؛ وعدم التحسّب في كثير من الحالات للتحديات والفرص والتخطيط لها – فتلك أمور تقوض كلها عملية رسم السياسات وتنفيذها على أرض الواقع. وتوخيا لتحسين الحوكمة والاتساق والمساءلة لأغراض التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي، ستشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلي:

- تحسين الاتساق على كل من المستوى دون الوطني والوطني والدولي
- وضع مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة
- إعداد تقرير دوري عن توقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، يجمع المعلومات والتقييمات المتناثرة حاليا عبر المؤسسات ويحللها تحليلا متكاملا
- تجديد الالتزام بتنشيط الإطار المؤسسي الدولي وإصلاحه، بما يشمل النظر في إنشاء مجلس عالمي للتنمية المستدامة

الخلاصة: نداء من أجل العمل

لقد أضحت المتابعة الفعلية مهمة للغاية. وفي هذا الصدد، يتطلع الفريق إلى قيام الأمين العام بتنفيذ التوصيات التي تقع ضمن صلاحياته، وإطلاع أسرة الأمم المتحدة برمتها على المجموعة الكاملة من التوصيات. ويتطلع الفريق أيضا إلى استغلال الأمين العام والأمم المتحدة صلاحية عقد الاجتماعات المنوطة بالمنظمة للمضي قدما بتنفيذ التوصيات على صعيد المجتمع الدولي بأسره، بما يشمل الحكومات على جميع المستويات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص.

المحتويات

الصفحة

أولا – رؤية الفريق ١٣

ثانيا – حالة التنمية المستدامة ١٩

ألف – الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة ١٩

بـاء – عوامل التغيير ٢٧

ثالثا – تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة ٣٩

ألف – إرساء الأسس ٤٠

بـاء – تسخير التعليم والمهارات لأغراض التنمية المستدامة ٤٢

جيم – إيجاد فرص العمل ٤٥

دال – إتاحة خيارات مستدامة ٤٨

هاء – إدارة الموارد وإفساح المجال لقيام ثورة خضراء في القرن الحادي والعشرين ٥٣

واو – بناء القدرة على التحمل ٦٥

رابعا – العمل من أجل بناء اقتصاد مستدام ٦٩

ألف – إدماج التكاليف الاجتماعية والبيئية: التنظيم والتسعير بطريقة تعكس العوامل الخارجية ٧٠

بـاء – وضع خارطة طريق تحفيزية تعطي أهمية متزايدة للأهداف الطويلة المدى ٨١

جيم – إقامة الشراكات لحشد استثمارات جديدة ٨٦

دال – وضع إطار مشترك لقياس التقدم المحرز ٨٩

خامسا – تعزيز الحوكمة المؤسسية ٩١

ألف – الاتّساق والمساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي ٩٢

بـاء – الاتساق والمساءلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ٩٧

جيم – أهداف التنمية المستدامة ١٠١

دال – التوقعات العالمية للتنمية المستدامة ١٠٣
هاء – تعزيز الحوكمة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ١٠٦
سادسا – الخلاصة: نداء من أجل العمل. ١٠٩

المرفقات

الأول – قائمة التوصيات ١١١
الثاني – أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية ١٢٢
الثالث – الاختصاصات ١٢٤
الرابع – الخبراء والمستشارون ١٢٧
الخامس – الأمانة ١٣٠
السادس – الاجتماعات والمشاورات والمناسبات ذات الصلة ١٣٢

الأطر

١ – حصيلة الإنجازات العالمية في مجال التنمية المستدامة ١٩
٢ – فضاء عمل آمن للبشرية ٣٠
٣ – تسخير التكنولوجيا وروح الابتكار: شركة مصدر ٣١
٤ – تحقيق المساواة يفضي إلى تعزيز الأعمال ٤٧
٥ – الحاجة إلى نُظم غذائية أكثر استدامة ٥٠
٦ – الشركات تتقدم الخطى ٥٢
٧ – مشاريع الأغذية والطاقة في موزامبيق ٥٧
٨ – الحاجز المرجاني العظيم: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ٥٩
٩ – إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص للإمداد بالطاقة وخفض الانبعاثات ٦١
١٠ – الشبكة الذكية لشركة ريد إليكتريكا ٦٣
١١ – قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف ٦٦

١٢ - استخدام السكك الحديدية وفرض رسوم على المركبات في جبال الألب: نحو نقل مستدام للسلع ٧١
١٣ - تزايد ممارسات تبادل الانبعاثات ٧٢
١٤ - برنامج المنح الخضراء ٧٥
١٥ - استراتيجية المشتريات العامة الخضراء في جمهورية كوريا..... ٧٧
١٦ - الحسابات التي أجراها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ لمصادر التمويل المبتكرة، تقديرات عام ٢٠٢٠ ..... ٧٩
١٧ - المشاركة الطوعية في الإبلاغ المتعلق بالاستدامة في بورصة اسطنبول ٨٢
١٨ - الحوكمة من أجل التنمية المستدامة في النرويج ٩٣
١٩ - آليات تعزيز الاتّساق السياساتي..... ٩٤
٢٠ - التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في بحر البلطيق ٩٩
شكر وتقدير..... ١٣٤

أولا – رؤية الفريق

١ – يمرّ عالمنا وكوكبنا اليوم بأزهى الحقب وأصعبها في آن واحد. ذلك أن العالم يشهد رخاء غير مسبوق في وقت يتعرّض فيه الكوكب لضغوط غير مسبوقة. فالتفاوت بين أغنياء العالم وفقرائه آخذ في التزايد، وما زال أكثر من بليون نسمة يعيشون في الفقر. وفي كثير من البلدان، تتصاعد موجات الاحتجاج التي هي انعكاس لتطلّع شعوب الأرض إلى العيش في عالم أكثر رخاء وعدلا واستدامة.

٢ – وفي كل يوم، تُتّخذ ملايين الخيارات من قبل الأفراد والشركات والحكومات. وفي كل هذه الخيارات يكمن مستقبلنا المشترك. ونظرا لمجموعة التحديات المتداخلة التي يواجهها العالم، بات التحرّك صوب اعتناق مبادئ خطة التنمية المستدامة أشدّ إلحاحا من أي وقت مضى. لقد آن الأوان للقيام بتحرّك عالمي جدّي لتمكين البشر والأسواق والحكومات من اعتماد خيارات مستدامة.

٣ – لقد فُسّرت بوضوح قبل ربع قرن خلا ضرورة الدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية من أجل تحقيق الاستدامة. وقد آن الأوان لتحقيق ذلك. وثمّة فرص كبيرة لإحداث التغيير. فنحن لسنا مجرّد ضحايا لا حول لنا ولا قوة أمام حتمية قوى التاريخ الصمّاء. والشيء المثير حقّا هو أن بوسعنا أن نختار مستقبلنا.

٤ – صحيح أن التحديات التي نواجهها هائلة، ولكن هناك أيضا إمكانيات جديدة تتكشّف لنا عندما ننظر إلى المشاكل القديمة بأعين جديدة. ومن هذه الإمكانيات التكنولوجيات القادرة على إبعاد الكوكب عن حافة الهاوية؛ والأسواق وفرص النمو والعمل الجديدة الناشئة عن المنتجات والخدمات الجديدة التي تغيّر وجه العالم؛ والنُهج المستحدثة للتمويل بنوعيه العام والخاص التي تتيح المجال لإخراج الناس حقا من مصيدة الفقر.

٥ – والحقيقة أن التنمية المستدامة تتمثل في الأساس في الفرص المتاحة للإنسان لتقرير مستقبله والمطالبة بحقوقه والتعبير عن مخاوفه. والحوكمة الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان من أهم الشروط المسبقة لتمكين الناس من اعتماد الخيارات المستدامة. فبكل بساطة، لن تتغاضى شعوب العالم عن التدمير المستمر للبيئة، أو عن التفاوت المستمر المنافي لمبادئ العدالة الاجتماعية العالمية المتجذّرة. ولن يقبل المواطنون بعد الآن من الحكومات والشركات، وهي المستأمنة على تحقيق المستقبل المستدام للجميع، أن تنقض عهدها هذا. وبوجه أعمّ، يجب على كيانات الحوكمة الدولية والوطنية والمحلية في جميع أنحاء العالم أن تتبنّى تماما متطلبات التنمية المستدامة في المستقبل، وهو ما يتعيّن على المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا القيام به. وفي الوقت نفسه، يجب تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة بنشاط

وبمنوال ثابت في بلورة مفاهيم سياسات الاستدامة وفي تخطيطها وتنفيذها. ويقع في لبّ هذا الأمر إعطاء الشباب أدوارا في المجتمع والسياسة والاقتصاد.

٦ - وبناء على ذلك، فإن الرؤية الطويلة المدى للفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية تتمثل في القضاء على الفقر والحدّ من التفاوت والحرص على شمول النمو للجميع وإضفاء مزيد من الاستدامة على الإنتاج والاستهلاك، مع العمل في الوقت ذاته على مكافحة تغيّر المناخ ومراعاة مجموعة من الحدود الأخرى لتحمل الكوكب. وفي هذا تأكيد لما جاء في التقرير التاريخي الصادر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بعنوان ”مستقبلنا المشترك“ (وثيقة الأمم المتحدة A/42/427، المرفق)، والمعروف للكافة بتقرير برونتلاند.

٧ - ولكن ما الذي ينبغي القيام به إذا ما أردنا إحداث أثر حقيقي في حياة سكان العالم وفي الكوكب؟ يجب علينا أن نلمّ بأبعاد هذا التحدي. ويجب أن نعترف بأن القوى التي تشكّل هذا التحدي تشمل أنماط الحياة والإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، كما تشمل الآثار المترتّبة على النمو السكاني. فمع نموّ تعداد العالم من ٧ بلايين نسمة إلى ما يقرب من ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٤٠، ومع زيادة أعداد المستهلكين من الطبقة الوسطى بواقع ٣ بلايين نسمة خلال السنوات العشرين المقبلة، ستحدث زيادة هائلة في الطلب على الموارد. فبحلول عام ٢٠٣٠ سيزيد احتياج العالم إلى الغذاء بما لا يقل عن ٥٠ في المائة، وسيزيد احتياجه إلى الطاقة بما لا يقل عن ٤٥ في المائة، وسيزيد احتياجه إلى المياه بما لا يقل عن ٣٠ في المائة - كل هذا بينما تنشأ عن الحدود البيئية قوى جديدة تنتقص من حجم الموارد المتوافرة. ويعدّ تغيّر المناخ بوجه خاص أحد العوامل المؤثرة في هذا الصدد، فهو يؤثر في صحّة البشر وصحة الكوكب من جميع جوانبهما.

٨ - وليس النموذج المتّبع حاليا إزاء التنمية العالمية بالنموذج المستدام. فلم يعد بوسعنا افتراض أن تصرّفاتنا الجماعية لن تودي بنا إلى نقطة حرجة إذ يتمّ اجتياز بعض العتبات البيئية، وهو ما يهدّد بإلحاق أضرار بالنظم الإيكولوجية والتجمّعات البشرية لا سبيل إلى تداركها. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي أن تُتخذ هذه العتبات ذريعة لفرض سقوف نمو تعسفية على البلدان النامية التي تسعى إلى انتشال شعوبها من براثن الفقر. فنحن إذا فشلنا في حل معضلة التنمية المستدامة سنواجه خطرا متمثلا في أن يصبح قسم من أسرتنا البشرية، يصل تعداده إلى ٣ بلايين نسمة، محكوما عليه بتمضية حياته أسيرا للفقر المتوطّن. ولا يمكن قبول أي من هاتين المحصّلتين، بل يتحتّم علينا أن نهتدي إلى سبيل جديد للمضي قدما.

٩ - وقبل ربع قرن خلا، قدّم تقرير برونتلاند مفهوم التنمية المستدامة إلى المجتمع الدولي كنموذج جديد للنمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وقد ذهب التقرير

إلى أنه يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار سياساتي متكامل يقوم على هذه الركائز الثلاث مجتمعة. وكما كان تقرير برونتلاند صائبا وقتها، فإنه صائب الآن أيضا. بيد أن المشكلة هي أن التنمية المستدامة ما زالت، بعد مرور ٢٥ عاما، مجرّد مفهوم متفق عليه بشكل عام، لا واقعا مطبقا على أرض الواقع في الحياة اليومية. وقد تساءل الفريق عن سبب هذا الوضع، وعمّا يمكن القيام به الآن لتغييره.

١٠ - وقد خلص الفريق إلى وجود جوابين محتملين. وكلاهما صحيح ومرتبط بالآخر. فقد أضيرت التنمية المستدامة ولا شك من انعدام الإرادة السياسية. فالتنمية المستدامة مبدأ يصعب دحضه، ولكن الحافز على وضعه موضع التطبيق العملي يكون ضئيلا عندما تتخذ سياساتنا العامة ومؤسساتنا وممارساتنا السياسية شكلا يكافئ بلا تناسب على الإنجاز على الأجل القصير. أو بعبارة أخرى، بينما تُجنى مكاسب السياسات على الأجل الطويل وعلى مدى أجيال في أحيان كثيرة، غالبا ما يكون التحدّي السياسي تحدّيا آنيّا.

١١ - وثمّة جواب آخر على السؤال عن السبب وراء عدم وضع التنمية المستدامة موضع التطبيق. وهو جواب ندفع به بحماس حقيقي: ألا وهو أن مفهوم التنمية المستدامة لم يصبح بعد في صلب النقاش الدائر في مجال السياسة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. فمعظم صانعي القرار الاقتصادي ما زالوا يعتبرون التنمية المستدامة أمرا خارجا عن مسؤولياتهم الأساسية المتمثلة في إدارة الاقتصاد الكلي وغيره من أفرع السياسة الاقتصادية. بيد أن دمج القضايا البيئية والاجتماعية في القرارات الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النجاح.

١٢ - وظل علماء الاقتصاد والناشطون الاجتماعيون وعلماء البيئة، لفترة طويلة جدا، يغني كل منهم على ليلاه، فكانوا كمن يتكلّمون لغات مختلفة، أو على الأقل لهجات مختلفة. وقد حان الوقت لتوحيد المجالات المعرفية، واستحداث لغة مشتركة للتنمية المستدامة تتجاوز المعسكرات المتحاربة؛ أي بعبارة أخرى، حان الوقت لوضع نموذج التنمية المستدامة في صلب علم الاقتصاد. وبذا، سيصبح من الأصعب على السياسيين وواضعي السياسات تجاهله.

١٣ - ولهذا السبب، يرى الفريق أن المجتمع الدولي بحاجة إلى ما سمّاه البعض ''اقتصادا سياسيا جديدا'' للتنمية المستدامة. وهذا يعني، على سبيل المثال، إدخال تحسين جذري على العلاقة بين علم البيئة والسياسات البيئية؛ والاعتراف بأنه في مجالات بيئية معينة مثل تغير المناخ، حصل ''تقصير في السوق'' يستلزم وضع نظم لضبطه كما يستلزم ما يسميه علماء الاقتصاد تسعير ''العوامل الخارجية البيئية''، مع توضيح التكلفة المترتبة على العمل أو التقاعس عن العمل على الصعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ والتسليم بأهمية

الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة والتعاون الدولي والاستثمارات التي تتصدى لهذه المشاكل وتولّد مزيدا من الازدهار؛ والإقرار بأنه ينبغي الاتفاق على نهج للوقوف على حجم التكلفة الاقتصادية المترتبة على الاستبعاد الاجتماعي المستمر، على سبيل المثال تكلفة استبعاد النساء من القوى العاملة؛ والاعتراف بأن الأسواق الخاصة وحدها غير قادرة على توليد التأثير اللازم لإحداث استجابة مناسبة لأزمة الأمن الغذائي؛ وإلزام الوكالات الدولية والحكومات الوطنية والشركات الخاصة بأن تقدم تقارير عن أدائها السنوي في مجال التنمية المستدامة على أساس تدابير الاستدامة المتفق عليها. ويجب أن نعترف أيضا بأن هذا يشكّل تحديا أساسيا تواجهه العملية السياسية نفسها. فما لم تكن هذه العملية قادرة أيضا على تبني نموذج التنمية المستدامة، لا يمكن إحراز أي تقدم.

١٤ - إن حجم الاستثمارات والابتكارات والتطورات التكنولوجية وإيجاد فرص العمل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتجاوز نطاق القطاع العام. ولذلك يرى الفريق أنه يتعيّن استغلال قوة الاقتصاد لتحقيق نمو شامل ومستدام وتوليد القيمة بما يتجاوز المفاهيم الضيقة للثروة. وستكون الأسواق والأعمال الحرة دافعا رئيسيا وراء صنع القرار والتغيير الاقتصادي. ويرى الفريق أن التحدي الذي تواجهه الحكومات والمؤسسات الدولية يتمثل في العمل معا بشكل أفضل لحلّ المشاكل المشتركة وتعزيز المصالح المشتركة. والتغيرات الكمية تكون ممكنة عندما تتكاتف الأطراف الفاعلة، عن طيب خاطر، في إطار ائتلافات تطلّعية وتأخذ بزمام المبادرة في المساهمة في التنمية المستدامة.

١٥ - ويرى الفريق أنه باتباع نهج جديد إزاء الاقتصاد السياسي للتنمية المستدامة، فإننا سوف ننقل نموذج التنمية المستدامة من هامش النقاش الاقتصادي العالمي إلى صلب هذا النقاش. وبالتالي، فإن التكاليف المترتبة على العمل والتقاعس عن العمل ستتكشف. وعندها فقط ستكون العملية السياسية قادرة على استجماع ما يلزم من حجج وإرادة سياسية لتحقيق مستقبل مستدام.

١٦ - ويدعو الفريق إلى اتباع هذا النهج الجديد إزاء الاقتصاد السياسي للتنمية المستدامة، وذلك للتصدي لتحديات التنمية المستدامة بطريقة جديدة وعملية. فالحق في التنمية المستدامة حق بديهي. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نثبت أن هذا الحق منطقي أيضا، وأن تكاليف التقاعس عن إعماله تفوق بكثير تكاليف العمل من أجل إعماله.

١٧ - ويقدم الفريق في تقريره طائفة من التوصيات العملية للمضي قدما في رؤيتنا لكوكب مستدام ومجتمع عادل واقتصاد مزدهر:

(أ) من الأهمية بمكان أن نقبل على إقامة صلة جديدة بين الغذاء والماء والطاقة بدلا من التعامل مع كل من هذه العناصر على حدة. فإذا أردنا التصدي لأزمة الأمن الغذائي العالمية، يجب أن تكون هذه العناصر الثلاثة متكاملة تماما، لا أن يتم التعامل معها بشكل منفصل. فقد حان الوقت لاحتضان ثورة خضراء ثانية دائمة، تضاعف الإنتاج مع الاستناد في الوقت نفسه إلى مبادئ الاستدامة؛

(ب) حان الوقت لبذل جهود عالمية جريئة، تشمل إطلاق مبادرة علمية كبرى على الصعيد العالمي لتعزيز العلاقة بين العلم والسياسات. وعلينا أن نحدد، من خلال العلوم، ما يسمّيه العلماء ''حدود تحمُّل الكوكب'' و ''العتبات البيئية'' و ''النقاط الحرجة''. وينبغي أن تعطى الأولوية للتحديات التي تواجهها الآن البيئة البحرية و ''الاقتصاد الأزرق''؛

(ج) إن أسعار معظم السلع والخدمات التي تُباع اليوم لا تعكس كامل التكلفة البيئية والاجتماعية المترتبة على إنتاجها واستهلاكها. ويتعين علينا، استنادا إلى العلوم، التوصل إلى توافق في الآراء، مع مرور الوقت، بشأن المنهجيات التي يجب اتباعها لتسعيرها على النحو المناسب. ويمكن أن يفتح تحديد تكلفة العوامل الخارجية البيئية فرصا جديدة للنمو الأخضر والوظائف الخضراء؛

(د) يتطلب أيضا التصدي للاستبعاد الاجتماعي والتفاوت الاجتماعي المتزايد قياس حجمهما وتسعيرهما، وتحمل المسؤولية عنهما. وتتمثل الخطوة التالية في استكشاف السبل التي تمكّننا من التعامل مع هذه القضايا الحرجة من أجل تحقيق نتائج أفضل للجميع؛

(هـ) يجب أن تحتل قضية العدالة الصدارة. فالبلدان النامية تحتاج إلى الوقت، بالإضافة إلى الدعم المالي والتكنولوجي، من أجل الانتقال إلى التنمية المستدامة. ويتعين علينا تمكين جميع أفراد المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والعاطلين عن العمل وأضعف شرائح المجتمع وأقلّها مناعة. وإذا أردنا جني العوائد الديمغرافية بصورة سليمة، ينبغي أن نُشرك الشباب في المجتمع وفي السياسات وسوق العمل وتطوير الأعمال؛

(و) إن أي تحول جدي نحو تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين. فالمرأة تشكّل نصف المجتمع، وبالتالي تسهم بنصف الذكاء والقدرة الجماعيين للبشرية، وهذا مورد يتعيّن تعزيزه وتطويره، من أجل الأجيال العديدة المقبلة. ولربما تأتت الزيادة المقبلة في النمو العالمي بفضل التمكين الاقتصادي الكامل للمرأة؛

(ز) يقول الكثيرون إن ما يتعذر قياسه تتعذر إدارته. وينبغي للمجتمع الدولي قياس التنمية بطريقة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ووضع دليل جديد أو مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة؛

(ح) إن تمويل التنمية المستدامة يتطلب مصادر جديدة ضخمة لرأس المال من القطاعين الخاص والعام. فتمويل التنمية يتطلب حشد المزيد من الأموال العامة، واستخدام رأس المال العالمي والوطني لدعم رأس المال الخاص العالمي من خلال إتاحة الحوافز. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل بالغة الأهمية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل؛

(ط) يجب على الحكومات على جميع مستوياتها الانتقال من العقلية الانفرادية إلى التفكير ووضع السياسات وفق منهج متكامل. ويجب عليها وضع تحقيق التنمية المستدامة في صدارة خططها وميزانياتها والتعلّم من نماذج التعاون الدولي المبتكرة. وينبغي للمدن والمجتمعات المحلية أداء دور رئيسي في النهوض الفعلي بخطة التنمية المستدامة على أرض الواقع؛

(ي) ينبغي للمؤسسات الدولية الاضطلاع بدور حاسم. ويجب تعزيز الإدارة الدولية للتنمية المستدامة من خلال استخدام المؤسسات القائمة على نحو أكثر ديناميكية والنظر في إنشاء مجلس عالمي للتنمية المستدامة واعتماد أهداف التنمية المستدامة؛

(ك) ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية زيادة الموارد المخصصة للتكيّف مع الكوارث والحد من أخطارها وإدماج التخطيط في مجال القدرة على التحمل ضمن ميزانياتها واستراتيجياتها الإنمائية؛

(ل) يجب على الحكومات والأسواق والشعوب تجاوز الخطط القصيرة الأجل ذات الطابع المعاملاتي والدورات السياسية القصيرة الأجل. وينبغي تغيير الحوافز التي تشجّع اتخاذ القرارات من منظور قصير الأجل. فالخيارات المستدامة غالبا ما تستلزم تكاليف أوّلية أكبر مما يستلزمه تسيير الأمور على النحو المعتاد. ويجب أن تصبح هذه الخيارات أيسر منالا وأقل تكلفة وأكثر جاذبية بالنسبة للمستهلكين الفقراء والبلدان المنخفضة الدخل.

١٨ - ويرى هذا الفريق أن ما نتمتع به، بحكم طبيعتنا الإنسانية المشتركة من فطنة وإرادة، يمليان علينا اختيار مستقبلنا. من ثم، فإن هذا الفريق متفائل. فجميع الإنجازات العظيمة في تاريخ البشرية ولدت رؤية قبل أن تصبح حقيقة واقعة. والرؤية التي تعتبر أن الاستدامة العالمية تكفل المناعة للإنسان والكوكب معا ليست استثناء من تلك القاعدة.

١٩ - إن كل طفل يولد في عام ٢٠١٢، أي العام الذي يُنشر فيه تقريرنا، سيبلغ الثامنة عشرة من العمر في عام ٢٠٣٠. فهل سنكون قد فعلنا، خلال السنوات التي تفصلنا عن هذا التاريخ، ما بوسعنا لمنحه المستقبل الذي يكفل الاستدامة والعدل والقدرة على التحمل الذي يستحقه جميع أطفالنا؟ هذا التقرير مجرّد محاولة للإجابة على هذا السؤال.

ثانيا – حالة التنمية المستدامة

ألف – الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة

٢٠ – ورد تعريف شهير للتنمية المستدامة في التقرير التاريخي الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان ”مستقبلنا المشترك“، مؤداه أن التنمية المستدامة تنميةٌ ”تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرّض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها“. والتنمية المستدامة بهذا المعنى ليست غاية في حد ذاتها، بل هي عملية نشطة قوامها التكيف والتعلّم والعمل.

٢١ – ومن المهم الإشارة إلى أن التنمية المستدامة ليست مرادفا لـ ”حماية البيئة“. بل التنمية المستدامة تُعنى أساسا بالتعرف على الصلات بين العناصر وفهمها واتخاذ إجراءات بشأنها، ولا سيما الصلات التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة الطبيعية. كذلك تُعنى التنمية المستدامة برؤية الصورة بكامل أطيافها – مثل الصلات الأساسية التي تربط بين الغذاء، والمياه، والأرض، والطاقة. وهي تُعنى أيضا بكفالة اتّساق الأعمال التي نقوم بها اليوم مع المستقبل الذي نرنو إلى تحقيقه غدا.

٢٢ – وإزاء هذه الخلفية، كم يبعد العالم إذن عن مسار الاستدامة؟ وما هو حجم التغيير الحقيقي الذي حصل منذ صدور تقرير برونتلاند، أو منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض)، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢، أو منذ إعادة تأكيد مبادئ ريو في مؤتمر قمة جوهانسبرغ المعقود عام ٢٠٠٢؟ وقد تم إحراز تقدم حقيقي حسبما هو مبين في الإطار ١، إلا أن العالم لم يسلك بعد مسلك التنمية المستدامة.

الإطار ١

حصيلة الإنجازات العالمية في مجال التنمية المستدامة

تعطي اللمحات التالية عن التقدم المحرز – أو انعدام التقدم في بعض الحالات – نظرة عامة عن طائفة من المجالات الأساسية، تلامس في كل حالة التغييرات التي طرأت في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ (أو أقرب السنوات إلى تلك الفترة التي تتوافر بشأنها بيانات). والهدف من ذلك إنما هو تبيان المسار اللازم اتباعه، لا الإيحاء بأن أيا من المشاكل المطروحة غدت ميئوسا منها، أو أنه قد ”جرى حلّها“. فما هي إذن المواطن التي شهدت تقدما ينبغي الاستفادة منه، وما هي المواطن التي حدنا فيها عن المسار؟

القضاء على الفقر

يعيش ٢٧ في المائة من سكان العالم في فقر مدقع، نزولا من نسبة ٤٦ في المائة المسجلة عام ١٩٩٠

تعهّد قادة العالم في عام ٢٠٠٠ بتخفيض عدد الناس الذي يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩٩٠. واليوم، بات العالم على الطريق صوب تحقيق تلك الغاية. ففي عام ١٩٩٠، بلغت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ٤٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧ في المائة، ومن المرتقب أن تهبط إلى ما دون ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يضع العالم على الطريق السالك صوب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف قبل ذلك الموعد. وفي الصين والهند مجتمعتين، انخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ بزهاء ٤٥٥ مليون شخص، ومن المتوقع أن ينضمّ إلى صفوفهم ٣٢٠ مليون شخص إضافي بحلول عام ٢٠١٥.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يبدو أن خطى التقدم في مكافحة الفقر أخذت تتسارع، حيث صار من المتوقع أن تنخفض نسبة الفقر إلى ٣٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ – وهو رقمٌ، وإن كان يقترب من نسبة ٢٩ في المائة المستهدفة في الهدف الإنمائي للألفية، إلا أنه لا يزال أعلى بكثير من النسبة المرتجاة.

النمو الاقتصادي والتفاوت

ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي العالمي بما قدره ٧٥ في المائة منذ عام ١٩٩٢، بيد أن التفاوت ما زال شديدا

في الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٠، حقق الناتج المحلي الإجمالي في العالم بوجه عام نموا نسبته ٧٥ في المائة، وزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ في المائة. وقد حققت البلدان ذات الدخل المتوسط أسرع وتيرة نمو من حيث نصيب الفرد، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تليها البلدان ذات الدخل المنخفض، ثم البلدان ذات الدخل المرتفع. وأدى النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته بعض البلدان النامية إلى حدوث تحسن كبير في حياة العديد من الفقراء.

بيد أنه بالقيمة المطلقة، ما فتئ الفرق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من حيث نصيب الفرد من الدخل يزداد باستمرار. فقد زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (على أساس تعادل القدرة الشرائية) في البلدان ذات الدخل المرتفع بحوالي ٥ مرات مقارنة

بالبلدان ذات الدخل المتوسط في عام ٢٠١٠، وبحوالي ٣٠ مرة مقارنة بالبلدان ذات الدخل المنخفض. وتفاقم التفاوت في متوسط الدخل على المستوى القطري بحوالي ٢٠ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، رغم الزيادة الكبيرة في حجم ''الطبقة الوسطى على الصعيد العالمي''. واتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء في عدة بلدان متقدمة النمو على امتداد العشرين سنة الماضية، وزاد متوسط الدخل لدى الفئة الأغنى التي تشكل ١٠ في المائة من السكان ليصل الآن إلى حوالي تسع مرات متوسط الدخل لدى الفئة الأفقر التي تشكل ١٠ في المائة من السكان.

الجوع ونقص التغذية

انضاف ٢٠ مليون شخص إلى عداد السكان الذين يعانون نقص التغذية، منذ عام ٢٠٠٠

رغم ارتفاع عدد سكان العالم ليصل إلى مستوى ٧ بلايين نسمة حاليا، فقد واكب الإنتاج الغذائي العالمي هذه الزيادة، حيث بات العالم ينتج اليوم ما يكفي من الغذاء لسد رمقنا جميعا دونما عناء. غير أن توافر فرص الحصول على الغذاء مسألة مختلفة تماما: فقد زاد الجوع في السنوات الأخيرة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية. وتسببت أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية في إلحاق أضرار فادحة بالبلدان الصغيرة التي تعتمد على الواردات، ولا سيما في أفريقيا. وزاد عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية في البلدان النامية بحوالي ٢٠ مليون شخص في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨. وفي السنوات الأخيرة أيضا، بدأت الزيادات المحققة على صعيد إنتاجية ''الثورة الخضراء'' الزراعية تفقد زخمها، كما أن الشواغل التي أثيرت إزاء أسعار المدخلات، من قبيل الأسمدة، وتوافر المياه والمنافسة على الأراضي، ألقت بظلالها على آفاق الإمدادات – رغم التوقعات بارتفاع الطلب على المواد الغذائية بنسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

الغابات

بلغ صافي المساحة الحرجية المفقودة ٥,٢ ملايين هكتار في السنة

بلغت مساحة الغابات التي جرى تحويلها لأغراض أخرى أو فقدانها حوالي ١٣ مليون هكتار في كل سنة على مدى الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠، مقارنة بمساحة ١٦ مليون هكتار في السنة في فترة التسعينيات (من أصل مجموع مساحة حرجية كلية قدرها ٤ بلايين هكتار في عام ٢٠١٠). إلا أن العالم ما زال يفقد الغطاء الحرجي بمعدل مثير للقلق، رغم بوادر الانخفاض التي أخذت تظهر الآن على معدل إزالة الغابات. ولئن فقدنا ٥٣ في المائة من الغطاء النباتي الأولي الأصلي لسطح كوكب الأرض، ولا سيما في

البلدان المتقدمة النمو، فإن بعض البلدان النامية، مثل البرازيل وإندونيسيا اللتين سجلتا أعلى معدل صاف لفقدان المساحة الحرجية في فترة التسعينيات، قد خفّضت إلى حد بعيد معدل فقدان الغطاء النباتي.

طبقة الأوزون

ستعود طبقة الأوزون إلى مستوياتها لما قبل عام ١٩٨٠ بعد ٥٠ عاما ونيف

كان نضوب طبقة الأوزون الستراتوسفيرية التي تحمي الأرض أحد الشواغل البيئية المميزة لفترة أواخر الثمانينيات، في أعقاب اكتشاف ''ثقب'' كبير في طبقة الأوزون المطلة على أنتاركتيكا. غير أنه بعد بدء نفاذ بروتوكول مونتريال الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في عام ١٩٨٩، والتخفيض المرحلي الكامل لإنتاج مركب الكلورو فلورو كربون بحلول عام ١٩٩٦، فقد تباطأت وتيرة نضوب طبقة الأوزون بشكل ملحوظ. ولولا بروتوكول مونتريال لكانت الأرض في طريقها إلى فقدان طبقة الأوزون بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠٦٥، الأمر الذي كان سيؤدي إلى ارتفاع الإصابة بسرطان الجلد بمعدلات مهولة. بيد أنه بفضل العمل المتعدد الأطراف، أخذت طبقة الأوزون تتعافى بصورة مطردة، ومن المرجح أن تعود طبقة الأوزون المطلة على أنتاركتيكا إلى مستوياتها لما قبل عام ١٩٨٠، في وقت ما في الفترة ما بين ٢٠٦٠ و ٢٠٧٥.

التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

تدهورت الخدمات التي توفرها الطبيعة للإنسان بمقدار الثلثين

لم يتحقق الهدف الذي اتفق عليه الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٢، ألا وهو ''إجراء تخفيض كبير بحلول عام ٢٠١٠ في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي''. واستنتجت الطبعة الثالثة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم أنه رغم التقدم الكبير المحرز في إبطاء معدل فقدان الغابات المدارية وأشجار المنغروف في بعض المناطق، فقد تقلصت مساحة معظم الموائل، وتسارع معدل انقراض الأنواع على ما يبدو. وانخفض أيضا التنوع الجيني للأنواع المستنبتة، الأمر الذي قد يسفر عن زيادة ضعف المحاصيل.

ويشكل فقدان الخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجية عقبة كأداء أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى الحد من الفقر والجوع والمرض. والحاصل أن قرابة ثلثي الخدمات التي توفرها الطبيعة للإنسان باتت في انحسار على نطاق العالم. ذلك أن المنافع المتأتية من الأنشطة التي مارسناها على الكوكب إنما تحققت بفعل استنفادنا

التدريجي لرصيد الموارد الطبيعية. إلا أنه من دواعي التفاؤل أنه قد تم إنشاء مزيد من المناطق المحمية (على البر وفي المياه الساحلية أيضا)، وأن حفظ بعض الأنواع الخاصة أدى إلى خفض حالات الفقدان، كما أن المبادرات المتخذة للتصدي لبعض الأسباب المباشرة للإضرار بالنظام الإيكولوجي ساعدت في الحفاظ على الخدمات الأساسية للنظام الإيكولوجي.

المحيطات

٨٥ في المائة من مجموع الأرصدة السمكية تتعرض للاستغلال المفرط أو الاستنفاد أو تشهد حالة انتعاش أو استغلال كامل

لما كان معظم سكان العالم يعيشون في مناطق ساحلية، فإن المحيطات تتسم بأهمية أساسية لمستقبل الإنسان – سواء بسبب الأنشطة الاقتصادية المباشرة التي تمارس فيها أو الخدمات البيئية التي توفرها. إلا أن الصيد المفرط أدى إلى تصنيف ٨٥ في المائة من مجموع الأرصدة السمكية حاليا على أنها تتعرض للاستغلال المفرط أو الاستنفاد أو أنها في طور الانتعاش أو الاستغلال الكامل، وهي حالة أسوأ بكثير مما كان عليه الحال قبل عقدين من الزمن. وفي هذه الأثناء، تدل التسربات الناجمة عن الإنتاج الزراعي على ازدياد مستويات النيتروجين والفوسفور في المحيطات بمقدار ثلاث مرات عما كان عليه الحال منذ عهود ما قبل الثورة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة هائلة في عدد ''المناطق الميتة'' على السواحل. وازدادت أيضا حموضة المحيطات عبر العالم نتيجة استيعابها ٢٦ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، الأمر الذي يضر بالسلاسل الغذائية البحرية وبقدرة الشعاب المرجانية على الانتعاش. ويُرى أنه إذا استمر تحمّض المحيطات، فمن المرجح حدوث اختلالات في السلاسل الغذائية وآثار مباشرة وغير مباشرة على عدة أنواع، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر على الأمن الغذائي، مما سيؤثر في النظم الغذائية القائمة على المنتجات البحرية لبلايين الناس عبر العالم.

تغير المناخ

ارتفع المعدل السنوي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي بنسبة ٣٨ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٩

رغم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، زاد المعدل السنوي العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود بزهاء ٣٨ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٩، وكانت وتيرة النمو أسرع

بعد عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه في فترة التسعينيات. وحتى باعتماد إجراءات حازمة للحد من الانبعاثات، سيظل العالم يواجه تحديات ترتبط بحصر ارتفاع الحرارة على الصعيد العالمي في درجتين مئويتين منذ عهود ما قبل الثورة الصناعية.

والواقع أنه ليس بالإمكان بعدُ القول إن العالم بصدد اتخاذ إجراءات حازمة إزاء تغير المناخ. فقد بلغ مستوى ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي ٣٨٩ جزءا في المليون في عام ٢٠١٠، وما لم تحدث تحولات كبيرة في السياسات العامة المتبعة، فسيفوق ذلك المستوى ٤٥٠ جزءا في المليون على مدى العقود المقبلة. وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٠، خلص البرنامج إلى أن التوقعات الحالية لمستويات الانبعاثات لعام ٢٠٢٠ متوافقةٌ مع مسارات من شأنها أن تفضي إلى ارتفاع محتمل في الحرارة يتراوح بين ٢,٥ و ٥ درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي سيعرّض حياة ملايين الناس للخطر جرّاء تفاقم سوء التغذية أو المرض أو الإصابة نتيجة لموجات الحر والكوارث المتصلة بالأحوال الجوية، والتغيرات الحاصلة في النطاق الجغرافي لبعض ناقلات الأمراض المعدية.

الطاقة

يفتقر ٢٠ في المائة من سكان العالم إلى إمكانية الحصول على الكهرباء

تجاوز عدد الناس الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء بصورة موثوق بها ١,٣ بليون شخص على الصعيد العالمي، أو ما يمثل ٢٠ في المائة من سكان العالم، بينما لا يزال ٢,٧ بليون شخص يعتمدون على استخدام الكتلة الأحيائية التقليدية لتلبية الاحتياجات المتصلة بالطهي. بيد أن تقديرات الوكالة الدولية للطاقة تشير إلى أنه يمكن كفالة استفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة بحلول عام ٢٠٣٠ – وهو شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – بكلفة منخفضة نسبيا (تقل عن ٣ في المائة من مجموع استثمارات الطاقة المطلوبة بحلول عام ٢٠٣٠)، وبأثر ضئيل على مجموع الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وقد شهدت السنوات الأخيرة نموا قويا في حصة الطاقات المتجددة في مجالات الكهرباء والتدفئة والنقل، إذ أصبحت الطاقات المتجددة تستحوذ على ما قدره ١٦ في المائة من معدل الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة. وكان نصيب الطاقات المتجددة من مجموع القدرة الإضافية على توليد الطاقة حوالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وأُحرز تقدم ملحوظ بشكل خاص في قطاع الكهرباء، حيث بلغت إنتاجية الطاقات المتجددة قرابة ٢٠ في المائة من الكهرباء المولدة عبر العالم في عام ٢٠١٠. وكان التقدم سريعا

بوجه خاص في بعض البلدان: ففي الصين، على سبيل المثال، كان نصيب الطاقات المتجددة زهاء ٢٦ في المائة من مجموع القدرة الكهربائية لدى المنشآت، وفي البرازيل تجاوز نصيب الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء ٨٠ في المائة.

المياه والمرافق الصحية

يفتقر ٨٨٤ مليون شخص إلى سبل الحصول على المياه النظيفة

لا يستفيد ٢,٦ بليون شخص من المرافق الصحية الأساسية

إن العالم يمضي في طريقه نحو بلوغ بل تجاوز الغاية المتصلة بمياه الشرب المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. فبحلول عام ٢٠١٥، سيحصل قرابة ٩٠ في المائة من سكان المناطق النامية على مصادر محسنة لمياه الشرب، بعد أن كانت النسبة ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٠. ومع ذلك، فاعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٨، كان هناك ٨٨٤ مليون شخص يفتقرون إلى سبل الحصول على المياه النظيفة، ولم يحصل سوى ٥٧ في المائة من سكان العالم على مياه الشرب عن طريق وصلات بالأنابيب. وما زالت الغاية المتصلة بالمرافق الصحية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية بمنأى عن التحقيق. فعلى الصعيد العالمي، لم تتجاوز نسبة تحسين تغطية المرافق الصحية هدف ٦٠ في المائة إلا بالكاد في عام ٢٠٠٨، صعودا من نسبة ٥٤ في المائة المسجلة في عام ١٩٩٠، ولا يزال ٢,٦ بليون شخص ونيف محرومين من الاستفادة من المرافق الصحية. ويعيش سبعة أشخاص من أصل عشرة من الأشخاص غير المستفيدين من المرافق الصحية المحسنة في المناطق الريفية، بينما ستتطلب مواكبة النمو الديمغرافي في المناطق الحضرية توفير الخدمات لما عدده ٧٠٠ مليون شخص إضافي.

الشؤون الجنسانية

تمثل النساء ٤٣ في المائة من القوة العاملة في المجال الزراعي بالبلدان النامية

لقد تحسن التكافؤ بين الجنسين من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي على الصعيد العالمي، إذ انتقل من ٧٦ فتاة مقابل ١٠٠ فتى في عام ١٩٩١ إلى ٩٥ مقابل ١٠٠ في عام ٢٠٠٨. وحسب تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٢، شهدت حالة المرأة تحسنا كبيرا على صعيد التمتع بالحقوق وفرص الاستفادة من التعليم والصحة والعمل على مدى السنوات العشرين الماضية. وكان التقدم المحرز في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط أسرع منه في العالم المتقدم النمو. إلا أن التفاوتات ما زالت مستمرة في جميع المجتمعات وجميع القطاعات. فعلى سبيل المثال، يصل متوسط نسبة

النساء في القوة العاملة في المجال الزراعي في البلدان النامية إلى ٤٣ في المائة، غير أنه من الأرجح أن يحصلن، بنسبة أعلى من الرجال، على أجور منخفضة وأن يمارسن أعمالا لوقت جزئي وذات طابع موسمي. وما زالت التفاوتات قائمة أيضا فيما يتعلق بحصول المزارعات على الموارد الإنتاجية؛ ومن شأن التصدي لها أن يزيد الغلال ويخفض أعداد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية بما عدده ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون شخص.

التعليم

لم يلتحق بالمدرسة ٦٧ مليون طفل ممن هم في سن الدراسة الابتدائية

منذ بدء تنفيذ مبادرة توفير التعليم للجميع واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، أُحرز تقدم جدير بالإعجاب في مجال التعليم على نطاق العالم. وتحقق النصيب الأوفر من هذا التقدم في بعض أشد البلدان فقرا في العالم. ففي الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨، التحق بالتعليم الابتدائي عدد إضافي من الأطفال بلغ ٥٢ مليون طفل. غير أنه على الصعيد العالمي، تسبب الفقر مع ذلك في الحيلولة دون التحاق ٦٧ مليون طفل ممن هم في سن الدراسة الابتدائية بالمدرسة في عام ٢٠٠٩. وقد تباطأت معدلات الالتحاق بالمدارس في البلدان المتضررة من النزاع المسلح، وما زالت الفوارق بين الجنسين تعيق إحراز تقدم لصالح الفتاة، ولا سيما على صعيد التعليم ما بعد الابتدائي. وبلغت نسبة الالتحاق في صفوف الأطفال الذين هم في سن التعليم الثانوي حوالي ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، مما يمثل تحسنا بنسبة ٩ نقاط مئوية قياسا إلى عام ١٩٩٩. وما زال زهاء ١٦ في المائة من الأشخاص البالغين في العالم – أي ٧٩٣ مليون شخص، ثلثاهم من النساء – يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة. وصحيح أن معدلات محو الأمية تشهد تحسنا على الصعيد العالمي، لكن التقدم المحرز بطيء.

الصحة

زاد العمر المتوقع عند الولادة بمقدار ٣,٥ سنوات في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠

زاد العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي بمقدار ٣,٥ سنوات في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وشهدت أقل البلدان نموا زيادة قدرها ٦ سنوات، إلا أن مواطنيها ما زالوا يعيشون عمرا أقل من المتوسط العالمي بما قدره ١١ سنة. وهبط معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث منذ عام ١٩٩٠، غير أنه ظل مرتفعا بدرجة تبعث على القلق في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. ولن يتسنى بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين بحلول

عام ٢٠١٥ ما لم تُتّخذ خطوات عاجلة للتصدي لأمراض الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا، ولسوء التغذية. ورغم الزيادة المستمرة في عدد الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية عبر العالم، تشير تقديرات عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض عدد المصابين بالفيروس بنسبة ١٩ في المائة عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٩. وفي حين أن العدد السنوي لحالات الإصابة الجديدة بداء السل على الصعيد العالمي استمر في الازدياد بصورة طفيفة في عام ٢٠٠٩، انخفض معدل الوفيات جراء داء السل بأكثر من الثلث منذ عام ١٩٩٠، كما انخفضت الوفيات جراء الملاريا في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٦ في المائة عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٠. غير أن الأمراض غير المعدية – بما فيها أمراض القلب والشرايين، وبعض أنواع السرطان، والأمراض التنفسية المزمنة، وداء السكري – ما فتئت تزداد باطراد على نطاق العالم، متسببة في حوالي ٣٦ مليون حالة وفاة في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يكون لتغير المناخ، إضافة إلى عوامل أخرى، آثار سلبية كبيرة على الصحة البشرية.

المصادر: بيانات مجمعة من شتى المصادر، بما فيها الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والوكالة الدولية للطاقة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٣ – وعلى وجه العموم، لم يكن التقدم المحرز حتى اليوم نحو تحقيق التنمية المستدامة سريعا ولا عميقا بما يكفي، كما أن ضرورة اتخاذ إجراءات أبعد أثرا ما فتئت تزداد إلحاحا يوما بعد يوم. غير أنه حسبما يتبين من المناقشة الواردة في الفرع التالي، فقد بات السياق العالمي الأوسع نطاقا مسرحا لتغيرات كبرى بالفعل – تغيرات سيكون لها انعكاسات بعيدة المدى على التنمية المستدامة.

باء – عوامل التغيير

٢٤ – ما فتئ الوضع القائم يتعرض لهزات متلاحقة مبعثها عوامل التغيير القوية. ومن المرجح أنه على امتداد العقد المقبل وما بعده، سيسفر كل واحد من الاتجاهات التالية، فرادى ومتضافرة، عن انعكاسات بعيدة المدى على التنمية المستدامة —سواء بالمعنى الإيجابي أو السلبي.

١ - آثار أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية وشح الموارد

٢٥ - أولا وقبل أي شيء، إن مسألة عدم بلوغ التنمية مرحلة الاستدامة بَعْدُ في جميع البلدان ولدى جميع الشعوب ستشكل في حد ذاتها عامل تغيير، لأنه من البديهي أن أي اتجاه غير مستدام لن يعمّر طويلا. ومن الناحية العملية، أخذ التقدم السريع المحرز في العلوم والمعارف المتصلة بالنظم الطبيعية للكوكب يبين بجلاء ما للتنمية غير المستدامة من آثار من حيث تغير المناخ والتدهور البيئي وشح الموارد.

٢٦ - وينطوي تغير المناخ على مخاطر تطال البلدان والأفراد كافة. ومن بين آثاره المتوقعة تدنّي المحاصيل الزراعية، ولا سيما في مناطق خطوط العرض المنخفضة (حيث توجد غالبية البلدان النامية)؛ وتغيّر أنماط التساقطات وقلة توافر المياه في بعض المناطق، مثل المناطق المدارية الجافة؛ وتفاقم تدهور الأراضي والتصحر؛ والآثار السلبية على صحة الإنسان؛ وارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يحتمل أن يشكل خطرا يهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض المجتمعات المحلية الواقعة في البلدان ذات المناطق الساحلية الشاسعة؛ وبروز مخاطر جديدة تتصل بالأحوال الجوية الشديدة. وتشتد وطأة هذه المخاطر بوجه خاص على أكثر الناس فقرا في العالم.

٢٧ - وليس بمقدور الإنسان أن يتكيف إلى الأبد مع الأضرار المتفاقمة: ومن ثم، فلا مناص من مجابهة السبب الجذري وراء ارتفاع تركيزات غازات الدفيئة وكفالة استقرارها إن عاجلا أم آجلا. وبإماطة اللثام عن عدم استدامة نماذج التنمية الحالية وآثار تغير المناخ والتكاليف المترتبة على مواجهتها لكي يراها الإنسان رأي العين، فإن ذلك سيدفعنا إلى إحداث تغييرات كبيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك المتّبعة، على ألا يستتبع ذلك خفض مستويات المعيشة. وستتاح أيضا فرص كبرى في سياق هذه التحولات، حيث ستُستحدث فرص عمل جديدة في القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي وفي تحسين الرفاه العام. وعلى النقيض من ذلك، سيؤدي أي تأخر في التحرك إلى تفاقم المشكلة وزيادة التكاليف وتقليص المنافع. فتغير المناخ يقتضي أن يشرع العالم في تنفيذ عمليات حثيثة للابتكار والتجديد على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي؛ والتصدي للتحديات الجديدة التي تحدق بالسلام والأمن الدوليين؛ ومعالجة المسائل الأساسية المتصلة بالعدالة في توزيع المسؤوليات والمخاطر.

٢٨ - وعلى المنوال نفسه، رسّخت مسألة شح الموارد - وبخاصة الطاقة والمواد الغذائية والأراضي والغابات والمياه - مكانتها بعمق في دائرة اهتمام الحكومات، وصارت تتعلق مباشرة بمشكلة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وقد تتراجع إلى حينٍ الشواغل المثارة إزاء شح الموارد إذا انخفضت الأسعار بصورة مؤقتة، لكن الثوابت الأساسية - المتمثلة

في تعاظم الطلب على الموارد بكافة أنواعها، ومستويات الاستخدام غير المستدام للموارد المحدودة والمتجددة على السواء، والاستثمار غير الكافي (برغم نموه) في نُظم الاستخدام المستدام للموارد – ترجّح إمكانية عودة مسألة شح الموارد والشواغل المثارة إزاء استدامتها لتتبوأ مرة أخرى، وبسرعةٍ، مكانة أعلى في جدول أعمال السياسات العامة.

٢٩ – وقد يؤدي شح الموارد إلى زيادة الاعتراف بضرورة بذل جهود حازمة للحفاظ على الموارد، وتشجيع استخدامها على أنجع وجه، والاستعاضة عن الموارد غير المتجددة بموارد متجددة قدر الإمكان، والحث على اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد السياسات للتصدي للمسألة بشكل جماعي ومتّسق. بيد أنه من ناحية أخرى، قد يؤدي ذلك أيضا إلى تضييق أفق التفكير، وانتهاج أنماط سلوك من شأنها أن تزيد الأوضاع سوءا – من قبيل فرض الحظر على صادرات المواد الغذائية، أو الاستيلاء على الموارد النفطية والأراضي، أو تصاعد الاحتكاك الجيوسياسي نتيجة حشد القوى العظمى قدراتها لكفالة الإمدادات، أو تقديم الإعانات ذات الآثار الضارة وعديمة الكفاءة.

٣٠ – ولا يترك تدهور البيئة – المتمثل في فقدان التربة الخصبة، والتصحر، وإدارة الغابات بشكل غير مستدام، وقلة توافر المياه العذبة، وفقدان التنوع البيولوجي بمعدلات مفرطة – ما يكفي من الوقت كي تستعيد البيئة عافيتها وتتجدد. فبقدر ما ارتفع معدل الإنتاج والاستهلاك، في ظل الإدارة السيئة للنفايات، إلا وزاد إجهاد النظم الإيكولوجية واستنزاف الموارد الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى شح الموارد الحيوية. وقد اتضح أن الخدمات التي تقدمها الطبيعة إلى الإنسان آخذةٌ في الانحسار بمقدار قرابة الثلثين على نطاق العالم.

٣١ – وبصورة أعم، فنظرا إلى الإجهاد الشديد المفروض على النظم الطبيعية الحيوية، أخذ العلماء من جميع أنحاء العالم يسعون إلى تحديد نوعية وحجم المخاطر التي تحدق بالإنسان وبالنظم الطبيعية ذاتها. وقد أقر تقرير برونتلاند بأن هناك ”عتبات لا يمكن تخطيها دون الإضرار بالسلامة الأساسية للنظام“. وما فتئ الوعي يزداد حيال إمكانية تجاوز ”النقاط الحرجة“ التي ما إن يتم تخطيها حتى يتسارع التغير البيئي، ويصبح قادرا على الإدامة الذاتية، وقد يستعصي عندئذ عكس مساره بل قد يصير ضربا من المحال. ويضرب العمل الذي اضطلع به مركز ستوكهولم المعني بالقدرة على التحمل بشأن حدود تحمل الكوكب (انظر الإطار ٢) مثلا مهمّا على الأعمال اللازم إنجازها في هذه الميدان.

الإطار ٢

فضاء عمل آمن للبشرية

في عام ٢٠٠٩، اقترحت مجموعة من العلماء بقيادة يوهان روكستروم من مركز ستوكهولم المعني بالقدرة على التحمل إطارا للعمل بشأن ''حدود تحمل الكوكب'' وضع من أجل تحديد ''فضاء عمل آمن للبشرية''. ويستند إطار العمل هذا على أبحاث علمية تشير إلى أنه منذ قيام الثورة الصناعية، أضحى النشاط البشري تدريجيا العامل الرئيسي للتحول البيئي العالمي.

ويؤكد العلماء أنه بتجاوز النشاط البشري لعتبات أو نقاط حرجة محددة تعتبر بمثابة ''حدود لتحمل الكوكب''، يصبح وقوع ''تحول بيئي مفاجئ لا رجعة فيه'' خطرا قائما.

وتم الوقوف على تسعة حدود هي: تغير المناخ، ومعدل فقدان التنوع البيولوجي، والتدفقات البيولوجية الجيوكيميائية (النيتروجين والفوسفور معا)، ونضوب الأوزون الستراتوسفيري، وتحمض المحيطات، واستعمال المياه العذبة عالميا، والتحول في استخدام الأراضي، وكمية الهباء الجوي، والتلوث الكيميائي.

ويقدر العلماء أن النشاط البشري يبدو أنه قد تخطى فعلا الحدود المتعلقة بتغير المناخ ومعدل فقدان التنوع البيولوجي والتحولات في دورة النيتروجين العالمية.

وتشير استنتاجات أخرى إلى أن البشرية قد تدنو قريبا من حدود التدخل في دورة الفسفور العالمية، واستعمال المياه العذبة عالميا، وتحمض المحيطات، والتحول في استخدام الأراضي عالميا.

ويشير العلماء إلى أن هذه الحدود شديدة الترابط، لذا فإن تجاوز حد منها قد يغير حدودا أخرى، بل قد يؤدي إلى تجاوزها.

ورغم أن العلماء أنفسهم أكدوا أن تقييماتهم ليست سوى تقديرات أولية، فأعمالهم تشكل نقطة تحول هام في اتجاه رصد أثر البشرية على بيئتها رصدا أكثر منهجية.

المصدر: مركز ستوكهولم المعني بالقدرة على التحمل. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في الموقع www.stockholmresilience.org.

٣٢ - ومع اتساع المعرفة والوعي ''بنظم حفظ الحياة العالمية'' التي تعتمد عليها البشرية، يمكن أيضا أن يتسع نطاق العمل العالمي من أجل حماية تلك النظم، إذا وضعت أنظمة المراقبة وصنع القرار والتنفيذ السديدة وإذا توافرت الإرادة السياسة اللازمة.

٢ - الابتكار

٣٣ - لقد أدت المنتجات والعمليات والسياسات المبتكرة على مدى التاريخ إلى تغيير حياة الملايين من الناس إلى الأفضل (اللقاحات وتحسين أنواع الحبوب والهواتف المحمولة على سبيل المثال لا الحصر). وهيأت العولمة مناخا ملائما للابتكار وأصبحت لدى خبراء الاستراتيجيات في المؤسسات فرص أكثر من أي وقت مضى لاختيار وانتقاء أفضل الممارسات والموارد في شتى أنحاء العالم ومزجها بطرق جديدة غير مسبوقة. وستشهد السنوات العشر المقبلة ''طفرة في الابتكارات التكنولوجية''، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الأحيائية وعلم الوراثة وعلوم الحاسوب والطاقة واستخدام الموارد والكفاءة في ذلك. ويمكن أن يؤدي الكثير من هذه التكنولوجيات أدوارا جد إيجابية في الإسهام في الدفع بعجلة التنمية المستدامة، بسبل منها مثلا تعزيز إنتاجية الموارد، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتيسير الحصول على خدمات أساسية مثل المياه والطاقة والأغذية. ومن الأمثلة الواعدة في هذا الصدد، نظم الشبكات الذكية وتكنولوجيات توفير الطاقة وأنظمة الطاقة المتجددة.

٣٤ - ولن يتوقف التأثير العام للابتكارات التكنولوجية وغيرها من الابتكارات في خطة التنمية المستدامة فقط على الأثر الذي ينشأ عنها على صعيد البصمة الإيكولوجية للبشر، بل أيضا على مدى استفادة البلدان الفقيرة والفئات الضعيفة من التكنولوجيات الجديدة، وعلى مدى جودة إدارة المخاطر الممكن أن يتعرض لها الناس والبيئة نتيجة للتكنولوجيا الجديدة.

الإطار ٣

تسخير التكنولوجيا وروح الابتكار: شركة مصدر

شركة مصدر شركة من الإمارات العربية المتحدة تمثل مبادرة شاملة في مجال الطاقة المتجددة تدمج مجموع عناصر سلسلة القيمة للطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

وتقوم شركة مصدر، من خلال فروعها المختلفة، بالاستثمار في التكنولوجيات النظيفة (مثل تخزين الكربون)؛ وتنفذ مشاريع ضخمة في مجال الطاقة المتجددة؛ وتتيح منبرا عالميا للتجارب والتعاون والشراكات في مجموعة التكنولوجيا النظيفة في مدينة مصدر.

وتدير شركة مصدر صندوقين للتكنولوجيا النظيفة بقيمة ٥٤٠ مليون دولار. وفي إسبانيا، قامت بتنفيذ أكبر مشروع تجاري لتركيز الطاقة الشمسية يتيح إمداد شبكة الكهرباء على مدار الساعة بالطاقة باستعمال تكنولوجيا مبتكرة لتخزين الطاقة في الملح المذاب. وتشمل مشاريع أخرى مشروع شركة لندن أراي لتوليد الطاقة الهوائية في عرض البحر بقدرة إنتاج ١ ٠٠٠ ميغاواط، فضلا عن مشروع لتركيز الطاقة الشمسية بقدرة إنتاج ١٠٠ ميغاواط في أبو ظبي.

ومن ثم تسهم شركة مصدر في تطوير ونشر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة وطنيا ودوليا، بما يتيح الحد من أثر الاحترار العالمي وتحسين الأمن في مجال الطاقة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

المصدر: شركة مبادلة للتنمية. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في الموقع www.masdar.ae.

٣ - التحول الديمغرافي

٣٥ - يبلغ عدد سكان العالم في الوقت الراهن أكثر من ٧ بلايين نسمة. ويتوقع أن يزيد هذا العدد ببليون نسمة في بحر السنوات الخمس عشرة المقبلة تقريبا، ومع ذلك، فإن معدل نمو سكان المعمورة تباطأ تباطؤا ملحوظا منذ أن بلغ ذروته في عقد الستينيات من القرن العشرين. وتشير آخر البيانات إلى أن من المرجح أن يبلغ عدد سكان العالم قرابة ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٤٠ وأن يزيد عن ١٠ بلايين في عام ٢١٠٠. وتظل معدلات نمو السكان عالية في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل، ومنها بعض أشد بلدان العالم هشاشة التي يعاني العديد منها أيضا قلة الموارد الطبيعية. وتشير آخر إسقاطات الأمم المتحدة السكانية إلى أن عدد سكان ما يسمى حاليا بأقل البلدان نموا سيزيد من ٨٣٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ ليبلغ ١,٢٦ بليون نسمة في عام ٢٠٣٠، أي بزيادة قدرها ٥١ في المائة في عقدين فقط[(١)].

٣٦ - وفي الوقت نفسه، تتاح للبلدان النامية، حيث يتركز السكان الشباب حاليا، فرصة جني فوائد ديمغرافية هامة على مدى العقود المقبلة. فمع تراجع نسب الإعالة ونظرا إلى أن الشباب من السكان (المتركزين بشكل متزايد في الحواضر) أضحوا يمثلون مصدرا لفرص اقتصادية هامة، ينتظر أن تشهد الكثير من البلدان النامية زيادة هامة في مستويات الرخاء فيها.

---

(١) الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠، المجلد الأول: الجداول الكاملة (ST/ESA/SER.A/313)، ٢٠١١، الجدول ألف-١.

٣٧ - غير أن هذه البلدان قد تضيع فرصة استثمار رأسمال الشباب فيها إذا لم يتم توفير التعليم والتدريب اللازمين لهم، وإذا لم يحفز إيجاد فرص العمل من خلال أسواق تعمل جيدا وبفضل سياسات حكومية فعالة. وقد تتعرض هذه البلدان لخطر اشتداد الركود الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي، نتيجة لتعبير الشباب من ذوي المؤهلات الضعيفة عن سخطهم على نقص فرص العمل وعلى خنق تطلعاتهم.

٤ - التحولات في الاقتصاد العالمي

٣٨ - إن ترابط مكونات الاقتصاد العالمي يعني أنه ما من بلد بمنأى عن الأحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي ككل. وفي الوقت نفسه، تشهد عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمي تغيرا سريعا، وهي تنطوي الآن على عناصر فاعلة وحركية جديدة (مثل إنشاء مجموعة البلدان العشرين ومجلس الاستقرار المالي وإصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي). وتبرز مجددا نقاشات حادة في العديد من الدوائر بشأن التوازن بين الأسواق والأنظمة وبين المواطنين والدولة.

٣٩ - ولم تتوقف الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية بمرور عام ٢٠٠٨، بل أصبحت جوانبها أكثر تعددا. ويمكن أن تؤدي كل أزمة من تلك الأزمات إلى تعطيل قطار التنمية المستدامة نتيجة صدمة اقتصادية شديدة. وتشمل الأزمات القائمة ما يلي:

(أ) أزمة ديون سيادية متجذرة أساسا في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنها ذات انعكاسات بعيدة المدى على كل البلدان نتيجة لحيازات العملة الأجنبية؛

(ب) أزمة مالية تتجسد في التقلب الشديد في أسعار الأصول وتراكم ديون رديئة غير مسواة بكميات كبيرة؛

(ج) أزمة نمو تتجسد في نمو ضعيف في الكثير من البلدان وتزايد القلق بشأن إمكانية سقوط الاقتصاد العالمي، حسبما عبر عن ذلك صندوق النقد الدولي، في حلقة مفرغة خطيرة؛

(د) أزمة عمالة، حيث أن معدلات البطالة عالية في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في صفوف الشباب، ويعمل حوالي ١,٥ بليون نسمة في ''وظائف ضعيفة'' يندر فيها الأمن الوظيفي وتقل فيها حقوق العمل المتاحة، هذا إن وجدت أصلا؛

(هـ) أزمة حوكمة، إذ تصارع الحكومات الوطنية في أحيان كثيرة من أجل الاتفاق على إجراءات جماعية لإدارة المخاطر الاقتصادية، أو على سبل تحسين تنظيم القطاع المصرفي.

٥ - النمو الأخضر

٤٠ - يراد بالنمو الأخضر الذي تضطلع جمهورية كوريا وبلدان أخرى بدور ريادي فيه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع ضمان حماية وصون الثروات الطبيعية والخدمات البيئية في الوقت نفسه. وهذا النهج يولي أهمية خاصة للتكنولوجيا والابتكار انطلاقا من نظم الشبكات الذكية ونظم الإنارة ذات الكفاءة العالية إلى الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية والجيوحرارية، وكذلك لتحسين حوافز التطوير والابتكار التكنولوجي.

٤١ - ويتيح النمو الأخضر، بتأكيده على التكنولوجيا والابتكار وأشكال مختلفة من التعاون وعلى البيئة الاجتماعية والإطار المؤسسي للمجتمع المستدام ذي انبعاثات الكربون المنخفضة، خيارات متعددة أمام البلدان والمجتمع العالمي لتحقيق هذه الرؤية. ويمكن للنمو الأخضر تشكيل استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ بتخفيض انبعاثات الكربون عن طريق تطوير وتحسين وتعميم مصادر متنوعة للطاقة المتجددة واستخدام الطاقة بكفاءة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي ويزود الاقتصاد بأدوات أفضل لتحمل التحولات الديمغرافية السريعة عن طريق تعزيز المؤسسات التجارية الخضراء ومواكبة آثار التآزر، وإيجاد الوظائف الخضراء. ويمكن أيضا أن يساعد المجتمع على مواجهة ندرة الموارد وتحسين البيئة والثروات الطبيعية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، عن طريق تحسين وتعزيز إدارة الثروات والموارد الطبيعية.

٤٢ - ويمكن أن يتولد عن استراتيجيات النمو الأخضر أيضا نموذج للنمو يتسم بقدرة أكبر على التحمل وعلى الصمود في وجه الصدمات الخارجية، سواء تعلق الأمر بالمناخ أو الطاقة أو الأغذية أو الموارد أو بالتغير الديمغرافي الفجائي. ومن شأن النمو الأخضر أيضا أن ييسر مشاركة أكبر لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، نظرا إلى أن النجاح في تحقيق هذا النمو يتطلب مشاركة وتعاونا من هذا القبيل. ويمكن للنمو الأخضر، إذا صممت عناصره بما يلائم كل بلد أو بلدة أو منطقة وفقا لاحتياجات وأحوال كل منها، وإذا اقترن بالحماية الاجتماعية لكفالة قدر أكبر من الشمولية والاستقرار، أن يشكل نهجا شاملا إزاء تحقيق التنمية المستدامة.

٦ - تزايد التفاوت

٤٣ - يتجلى تزايد التفاوت في مظاهر كثيرة:

(أ) رغم تسجيل نمو هام ومستمر في بعض البلدان النامية، شهد العقد الأخير تفاقم التفاوت بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو ونصيبه منه في البلدان النامية. وتشكل المساعي الرامية إلى تقليص هذا التفاوت عنصرا هاما في إطار التنمية المستدامة؛

(ب) تزايدت مظاهر التفاوت بشكل ملحوظ أكثر فيما بين الخمس الأعلى والخمس الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة، سواء على المستوى العالمي أو داخل معظم البلدان (وإن شكلت البرازيل وتركيا استثناءين هامين)؛

(ج) رغم التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في بعض المجالات، لا تزال المرأة تواجه عوائق كثيرة للغاية تعترض مشاركتها الكاملة في الاقتصاد، على عدة مستويات منها الحصول على العمل والوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمانات والممتلكات. ويمكن أن تؤدي إزالة هذه العوائق إلى إطلاق العنان لإمكانات المرأة والإسهام في الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

(د) رغم أن العدالة الاجتماعية شهدت بعض التحسن، لا تزال الفئات الضعيفة والأقليات (ومن ضمنها الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقات والمهاجرون غير الموثقين والأشخاص الذين يعانون من التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية) تتعرض في أحيان كثيرة للوصم وتعاني من عدم التكافؤ في الحقوق والفرص والدخل في معظم مناطق العالم؛

(هـ) لعل أهم هذه المظاهر يتمثل في أن مسائل شديدة الأهمية تتعلق بالعدالة والترابط ستطرح بشكل متزايد بالنظر إلى الوتيرة الحالية لنضوب الموارد الطبيعية وتدهور النظم الإيكولوجية، وذلك على نحو ما سبق أن أثير من مسائل في سياقات مثل سياسة المناخ العالمي.

٤٤ - وفي حين يظل مبدأ العدالة عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة، تفيد التراعات الدائرة بشأن سبل تطبيقه العملي أن هذا المبدأ يشكل في كثير من الأحيان عائقا أمام العلاقات الدولية بدلا من أن يكون مبدأ أساسيا للتصميم المؤسسي المستدام في عالم مترابط.

٤٥ - ونحن نعيش أيضا في مرحلة تواجه فيها السلطات على جميع المستويات تحديات جديدة يطرحها المواطنون الذين يضعون موضع التساؤل مدى عمل تلك السلطات من أجل المصلحة العامة على المدى الطويل. وتستلزم التنمية المستدامة مستويات عالية بكثير من المساءلة، ليس فقط عن النتائج على المدى القصير، ولكن أيضا عن نتائج أعمالنا على المدى الطويل، من حيث تأثيرها على الجيل الحاضر وعلى الأجيال القادمة التي ستخلفنا في الأرض كما تركناها لها على حد سواء.

٤٦ - ويظل الفقر في العالم أحد التحديات الكبرى. فأكثر من بليون نسمة لا تزال تعيش في حالة فقر. والقضاء على الفقر خطوة أساسية في سبيل بناء عالم أكثر عدالة واستدامة. ويتعين على الحكومات والمنظمات الدولية تعزيز الجهود التي تبذلها من أجل وضع حد للفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١، القضاء على الجوع والفقر المدقع.

٧ - تحول الحركية السياسية

٤٧ - لا تزال الحكومات الوطنية عنصرا لا غنى عنه في رسم مسارات التنمية وجعلها مستدامة، وهي تملك الكثير من الأدوات القوية رهن تصرفها. وهناك نماذج تنمية جذابة لدى البلدان النامية التي يحرز الكثير منها تقدما هائلا في مجالات مثل الطاقة المتجددة والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (وإن كان يتعين النظر إلى ذلك التقدم في سياق أوجه الإجحاف الضخمة والتكاليف البيئية والاجتماعية غير المحصورة الناشئة عن سرعة النمو). فقد أصبح بعض تلك البلدان من الجهات المانحة. وحيث أن لديها فوائض وليست من الدول المدينة، فلها قدرة هائلة على تعبئة وتوفير رؤوس الأموال.

٤٨ - ويمكن أن تنشأ عن تنامي نزعة تعدد الأقطاب في العالم أسس لإقامة تعاون جديد مثمر أكثر بين البلدان التي تتجاوز الحركية البالية التي اتسم بها الكثير من عمليات مؤتمرات القمة الراهنة. فبدلا من الثنائية القطبية السلبية التي تقسم في الوقت الحاضر العالم إلى شمال وجنوب، يحتاج العالم إلى توفير حركية جديدة تتسم بقدرة أكبر على الاستباق وتقوم على أساس الترابط والمصالح المشتركة إذا نحن أردنا إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة.

٤٩ - وأصبحت العناصر الفاعلة غير الحكومية أيضا تؤدي أدوارا رئيسية على صعيد العلاقات الدولية والتنمية المستدامة. وفي القطاع الخاص، تعمل الشركات التقدمية على الابتعاد عن النهج الإرادي المتمثل في ''المسؤولية الاجتماعية للشركات'' واتباع نهج أكثر جرأة تتسم بطابع عضوي حقيقي، سواء على صعيد أنشطتها (مثل تعميم مراعاة الاستدامة في سلاسل التوريد من خلال استعمال معايير محددة أو الانضمام طوعا إلى أسواق تداول الانبعاثات)، أو على صعيد ما تضطلع به من أنشطة التأثير في السياسات العامة (مثلا تحالف

الشركات التي تطالب بصرامة أكبر في تحديد الأهداف فيما يتعلق بالانبعاثات وبإضفاء مزيد من الثبات على المدى الطويل على الأنظمة وعلى التسعير المتعلقين بالبيئة).

٥٠ - ويعمل العديد من منظمات وحركات المجتمع المدني العالمية والوطنية على تحويل اهتمامها من القضايا التي تركز على مسألة واحدة وعلى السعي إلى اعتماد خطط عمل أكثر شمولا. وعلى هذه المنظمات أن تؤدي أدوارا بالغة الأهمية في التأثير في التنمية المستدامة وإعمالها على الصعيدين الوطني والعالمي معا، ولها أيضا من الإمكانات ما يمكنها من فتح فضاء سياسي أرحب أمام التنمية المستدامة.

٥١ - وأخيرا، ما فتئ النمو الفائق في تكنولوجيا التواصل الاجتماعي يسهم في تمكين الأفراد ويؤدي إلى نتائج سياسية لا يمكن التنبؤ بها إطلاقا. ومن شأن هذه التكنولوجيات، إن استخدمت على نحو مسؤول، أن تؤدي إلى فتح المجال أمام نتائج سياسية إيجابية، وخاصة إذا مكنت المنابر ''المستعينة بمصادر الحشد'' من اتباع نهج أكثر تعاونية وقائمة على المشاركة وشفافة إزاء الحوكمة واتخاذ القرار.

٨ - التحضر

٥٢ - يعيش أغلبية السكان اليوم في المدن. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تزايد سكان الحواضر بأكثر من ٦٠ في المائة في جميع أنحاء العالم، وعلى مدى العقدين المقبلين، يتوقع أن ينضاف إلى سكان الحواضر ١,٤ بليون نسمة، بحيث يزيد عددهم من ٣,٥ بلايين نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٩ بلايين في عام ٢٠٣٠، علما أن هذا النمو سيقع في معظمه في المدن المتوسطة الحجم (التي يتراوح عدد سكانها بين ٠٠٠ ٥٠٠ ومليون نسمة) في البلدان النامية.

٥٣ - وفي جميع أرجاء العالم، يهاجر السكان إلى المدن بحثا عن العمل وعن الفرص غير المتاحة في مناطقهم الأصلية. والمناطق الحضرية في العالم تشكل أيضا محركات قوية للبحث والابتكار. غير أن التحول العالمي نحو المدن تنشأ عنه أيضا تحديات جديدة. فالمدن تمكن من اعتماد أنماط العيش التي تتبعها الطبقات الوسطى والتي تمثل ضغطا كبيرا متزايدا على الموارد والنظم الإيكولوجية. فالتوسع المادي للمناطق المبنية يؤدي إلى زحف عمراني وإلى توسع الأحياء الفقيرة على حساب الأراضي الزراعية والمناطق السريعة التأثر من الناحية البيئية. وتتحول المستوطنات العشوائية (الأحياء الفقيرة) التي لا تتوفر فيها المرافق الأساسية إلى مواطن دائمة وتضحى نمطا لعيش المهاجرين في بعض البلدان النامية، مما يؤدي إلى مخاطر صحية وأمنية وإلى قلة المناعة من الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر البيئية.

٥٤ - ويركز هذا التقرير على ثلاثة مجالات تعتبر فيها الحاجة إلى العدالة والاستدامة والقدرة على التحمل أشد الأمور إلحاحا، ويقدم توصيات عملية عن السبل الكفيلة بالتحول إلى مرحلة التنمية المستدامة: (أ) تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة (الفرع الثالث)؛ (ب) العمل من أجل بناء اقتصاد مستدام (الفرع الرابع)؛ (ج) تعزيز الحوكمة المؤسسية لدعم التنمية المستدامة (الفرع الخامس).

السجل العالمي المتعلق بالتنمية المستدامة

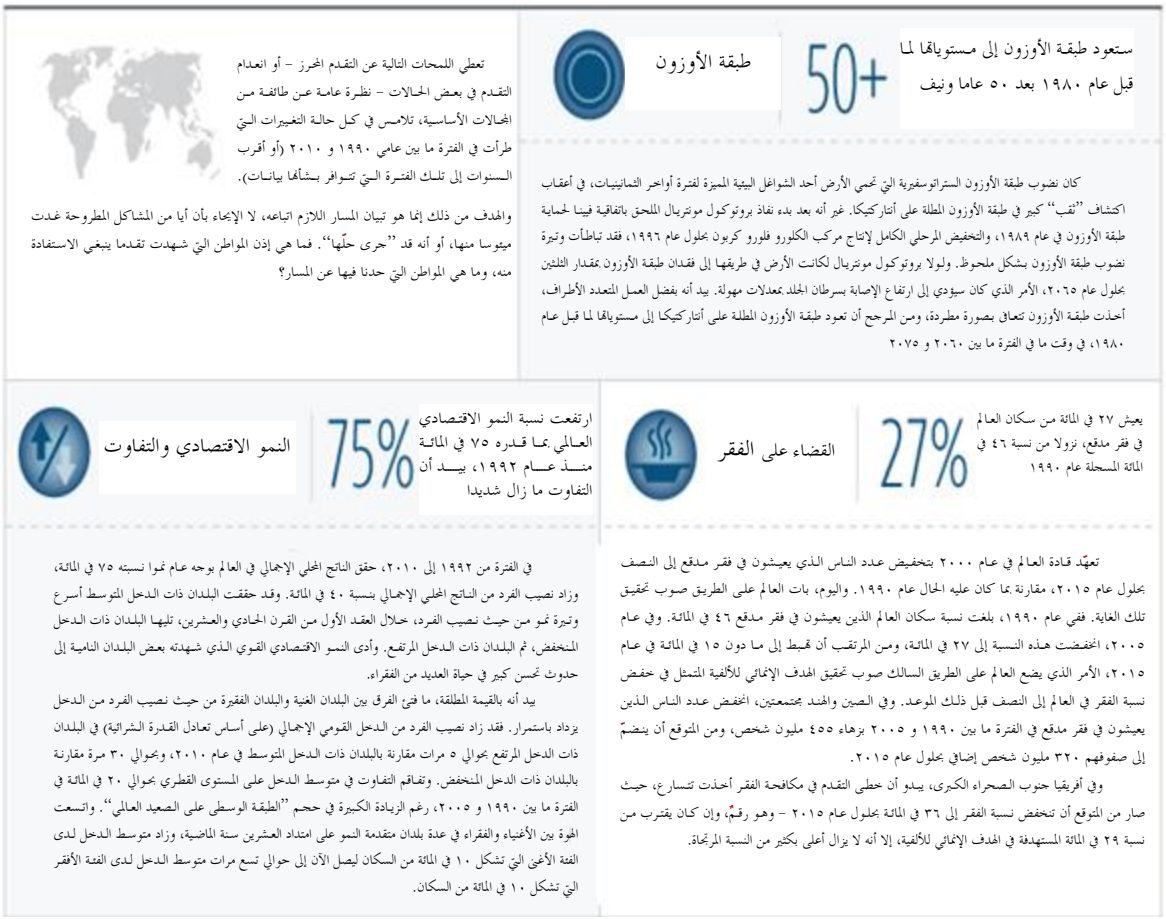

ثالثا – تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة

٥٥ – كلما ازداد تأثيرنا في المجتمع إلا وتعاظم الأثر المحتمل لأعمالنا على الكوكب وزادت من ثم مسؤوليتنا عن التصرف وفق سلوك مستدام – وينطبق هذا الأمر أشد ما ينطبق على وضعنا اليوم، حيث باتت العولمة والقيود المتصلة بمواردنا الطبيعية شاهدين على أن الخيارات الفردية يمكن أن تكون لها عواقب على الصعيد العالمي. غير أن المشكلة في رأي العديد منا لا تكمن فقط في اعتماد خيارات غير مستدامة، بل بالأحرى في انعدام الخيارات أصلا. فالاختيار الحقيقي لا يتأتّى إلا بكفالة حقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية وأمن البشرية والقدرة البشرية على التحمل. والوفاء بوعودنا العالمية المتعلقة بالقضاء على الفقر اليوم أمر محوري تماما للتنمية المستدامة مثل كفالة إعطاء الأهمية الواجبة لاحتياجات المحيط الحيوي والأجيال المقبلة.

٥٦ – ويقدم هذا الجزء توصيات في المجالات الرئيسية التالية:

(أ) إرساء أسس التنمية: الوفاء بالالتزامات الدولية بالقضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان وأمن البشرية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين (الفقرات ٥٧ إلى ٦٦)؛

(ب) النهوض بالتعليم لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم الثانوي والتعليم المهني، وبناء المهارات للمساعدة في كفالة مساهمة المجتمع كافة في إيجاد حلول لتحديات العصر واغتنام الفرص المتاحة (الفقرات ٦٧ إلى ٧٧)؛

(ج) إتاحة فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب، بغية الدفع بعجلة النمو الأخضر والمستدام (الفقرات ٧٨ إلى ٨٨)؛

(د) تمكين المستهلكين من اعتماد خيارات مستدامة وتعزيز السلوك المسؤول على الصعيدين الفردي والجماعي (الفقرات ٨٩ إلى ٩٩)؛

(هـ) إدارة الموارد وتهيئة الظروف لقيام ثورة القرن الحادي والعشرين الخضراء: في مجالات الزراعة، ونظم المحيطات والسواحل، والطاقة والتكنولوجيا (الفقرات ١٠٠ إلى ١٢٨)؛

(و) بناء القدرة على التحمل من خلال إنشاء شبكات أمان موثوق بها، والحد من أخطار الكوارث، والتخطيط للتكيف (الفقرات ١٢٩ إلى ١٣٨).

ألف – إرساء الأسس

٥٧ – من الشروط المسبقة الأساسية لتمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة كفالة ما لهم من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المشاركة في الحكم إما مباشرة أو عن طريق ممثلين يجري اختيارهم بحرية، فضلا عن الحريات الأساسية المتمثلة في حريات الفكر والضمير والدين والرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ولا يمكن اعتماد خيارات مستدامة إلا إذا توافرت فرص للتأثير على حالتنا والمطالبة بحقوقنا والجهر بشواغلنا. وقد حظيت حقوق الإنسان باعتراف عالمي في عام ١٩٤٨ وجرى تأكيد أهمية المشاركة الفعالة للمواطنين في عمليات صنع القرار في تقرير بروتلاند، وحظيت بالتأييد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

٥٨ – ويندرج من يعيشون في فقر ضمن أشد الفئات تأثرا بالإجحاف السياسي واللامساواة الاجتماعية والنكوص الاقتصادي. وهم أيضا من الفئات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ وشح الموارد والتدهور البيئي. وهم أكثر تعرضا للمخاطر الصحية الناجمة عن التلوث والمرافق الصحية المتردية والمياه غير النظيفة. وهم يعتمدون أيضا بدرجة أكبر على الموارد الطبيعية التي كثيرا ما يستمدون منها مباشرة ما يصل إلى ثلثي دخلهم وينفقون ما يصل إلى ثلاثة أرباع دخل الأسرة المعيشية على الأغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى. ويتسم القضاء على الفقر بأهمية حاسمة لتحقيق رفاه الناس والكوكب على حد سواء، وللقيام بذلك من الضروري أن تفي الحكومات بالالتزامات القائمة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩ – ويجب تناول استمرار عدم المساواة بين الجنسين بصفة خاصة كجزء من أي تحول جدي نحو التنمية المستدامة. وما لم نفعل ذلك، سيتعرض أكثر من نصف فكرنا الجماعي وقدرتنا الجماعية لخطر الضياع – مثلما سيضيع فكر وقدرة الجيل المقبل ثم الجيل الذي يليه. ورغم إحراز مكاسب حقيقية على مدى العقود القليلة الماضية، فإن النساء ما زلن يواجهن عقبات متعددة تحد من قدرتهن بوصفهن مواطنات ومنتجات ومسؤولات يتبوأن مناصب قيادية.

٦٠ – وتعاني المرأة من نقص كبير في التمثيل في مناصب صنع القرار في جميع أرجاء العالم. فهي لا تشغل سوى ٢٠ في المائة من جميع المقاعد في البرلمانات الوطنية وتتولى ١٦ في المائة فقط من المناصب الوزارية. وفي المجالات التي تحصل فيها النساء على مناصب، يتسم تمثيلهن بالتفاوت على نطاق القطاعات: ففي حين أن حوالي ٣٥ في المائة من وزراء الشؤون الاجتماعية والرفاه هم نساء، فإن ١٩ في المائة فقط من وزراء المالية والتجارة، و ٧ في المائة

من وزراء البيئة والموارد الطبيعية والطاقة، و ٣ في المائة فقط من وزراء العلوم والتكنولوجيا هم من الإناث. غير أن الأدلة تشير إلى أنه عندما يجري إشراك المرأة بأعداد أكبر، تُعطى الاحتياجات الجماعية أولوية أعلى - بما في ذلك الحصول على المياه النظيفة والتعليم وتخصيص مناطق للأراضي المحمية. كما توجد أدلة كثيرة على أن كفالة إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام تفضي إلى تسويات سلمية دائمة.

٦١ - وتمثل القوانين والممارسات التمييزية في مجال الإرث والملكية عائقا خاصا يعترض الاستقلال الاقتصادي للمرأة وإمكاناتها الاقتصادية. وهذه القوانين والممارسات هامة بصفة خاصة في قطاع الزراعة، حيث لا تستفيد من الخدمات الإرشادية في كثير من الأحيان المزارعات اللاتي يفتقرن إلى سند ملكية رسمي لأراضيهن. وتشير التقديرات إلى أنه لو أتيحت للنساء نفس سبل الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الرجل، لكان بوسعهن زيادة الغلال في مزارعهن بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، وهو ما يمكن أن يزيد مجموع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة ٢,٥ إلى ٤ في المائة ويحد من عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بنسبة ١٢ إلى ١٧ في المائة. وتتسم حقوق الإرث والملكية أيضا بأهمية حاسمة في المناطق الحضرية والمستوطنات غير الرسمية، ويمكن أن تكفل تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا خلال برامج الإصلاح الزراعي والتأهيل المجتمعي.

٦٢ - وتحسين سبل الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والحقوق الإنجابية والخدمات الصحية أساسي أيضا لتحقيق التنمية المستدامة. فهو لا يتيح فوائد صحية فورية ويحد من معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال فحسب، بل يسهم في تباطؤ النمو السكاني، ويساعد في القضاء على الفقر الذي ينتقل من جيل إلى آخر ويخفف العبء على البلدان الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية. ويرتبط الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ارتباطا وثيقا بالمساواة بين الجنسين بصفة عامة: إذ يميل مستوى المساواة بين الجنسين إلى الارتفاع عندما تكون هذه الخدمات متاحة، والعكس صحيح.

٦٣ - وتكتسي التغييرات في المعارف والمواقف والسلوك بين الرجال والنساء على السواء أهمية أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وهذا أمر محوري بصفة خاصة للحد من حالات التحرش الجنسي والعنف ضد النساء والاتجار العابر للحدود بالنساء والفتيات، فهي ليست فقط انتهاكات لحقوق النساء والفتيات، بل تتسبب في تكاليف مباشرة وغير مباشرة للناجين والقطاع الخاص والقطاع العام من حيث الصحة والنفقات المتصلة بالشرطة والخدمات القانونية والنفقات ذات الصلة، فضلا عن الخسارة في الإنتاجية.

التوصية ١

٦٤ - ينبغي أن تبذل الحكومات والجهات المانحة الدولية المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية القضاء على الفقر والحد من اللامساواة باعتبارهما من الأولويات العليا لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصية ٢

٦٥ - ينبغي أن تحترم الحكومات حقوق الإنسان وتحميها وتنص عليها في تشريعاتها، ومن ضمن تلك الحقوق الحق في المشاركة في الحكم سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يجري اختيارهم بحرية، على نحو ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

التوصية ٣

٦٦ - ينبغي أن تعجل الحكومات بتنفيذ الالتزامات بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة، بوسائل منها إلغاء القوانين التمييزية ورفع الحواجز الرسمية، وإصلاح المؤسسات، ووضع واعتماد تدابير مبتكرة للتصدي للممارسات غير الرسمية والثقافية التي تقوم مقام الحواجز. وينبغي التشديد بوجه خاص على ما يلي:

(أ) كفالة حصول المرأة بشكل كامل ومتكافئ على الموارد الإنتاجية وتحكمها فيها، وذلك من خلال تمتعها بالحق في حيازة الممتلكات على قدم المساواة مع الرجل وبالحق في الميراث، وحصولها بشكل متكافئ على الائتمانات والخدمات المالية والإرشادية على امتداد سلسلة القيمة بأسرها؛

(ب) كفالة حقوق المرأة وإتاحة الفرص لها على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار السياسي القائمة على المشاركة والمتسمة بالتجاوب والإنصاف والشمول؛

(ج) كفالة حصول الجميع على خدمات تنظيم الأسرة الجيدة والميسورة التكلفة، بالإضافة إلى سائر الحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية.

باء - تسخير التعليم والمهارات لأغراض التنمية المستدامة

٦٧ - يتيح الاستثمار في التعليم والتدريب قناة مباشرة للنهوض بخطة التنمية المستدامة. ومن المسلم به على نطاق واسع أنه وسيلة فعالة للغاية لتعزيز تمكين الفرد وتخليص الأجيال من براثن الفقر، ويحقق فوائد إنمائية مهمة للشباب، ولا سيما النساء.

٦٨ - ويعد توفير التعليم الابتدائي للجميع، بصفة خاصة، شرطا مسبقا للتنمية المستدامة. ورغم التقدم الحقيقي المحرز، لسنا بعد في مسار تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية بكفالة إتمام جميع الأطفال، فتيانا وفتيات، مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وبدلا من ذلك، ما زال ٦٧ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدارس وما زالوا لا يحصلون على تعليم ابتدائي. والفجوة خطيرة بوجه خاص في ما يتعلق بالفتيات اللائي ما زلن، حتى عام ٢٠٠٨، يشكلن أكثر من ٥٣ في المائة من فئة الأطفال غير الملتحقين بمدارس. والتعليم الأساسي ضروري لتخطي العقبات التي تعترض عملهن في المستقبل ومشاركتهن في المجال السياسي، إذ إن النساء يشكلن حاليا حوالي ثلثي الأميين البالغين في جميع أرجاء العالم، وعددهم ٧٩٣ مليون شخص.

٦٩ - ولم يتحقق بعد الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، ويعزى ذلك جزئيا إلى نقص الأموال، مع أن هناك عقبات أخرى. ويمكن أن تساعد المواد الدولية لتكميل الأموال ودعم الجهود المحلية والوطنية في التغلب على التحديات مثل نقص المدرسين وانعدام البنيات التحتية. وتتيح الشراكة العالمية من أجل التعليم التابعة للبنك الدولي نموذجا لمساعدة البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات تعليمية سليمة.

٧٠ - وإذا كان التعليم الابتدائي أساس التنمية، فإن للتعليم ما بعد الابتدائي والتعليم الثانوي والتدريب المهني أهمية حاسمة أيضا في بناء مستقبل مستدام. وكل سنة إضافية من التعليم في البلدان النامية تزيد دخل الفرد بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر في المتوسط. وتبين الدراسات أيضا أن النساء اللائي يكملن الدراسة الثانوية في البلدان النامية يقل عدد أطفالهن في المتوسط بمعدل طفل واحد مقارنة بالنساء اللائي يكملن الدراسة الابتدائية فقط، مما يؤدي إلى مزيد من الثراء الاقتصادي داخل الأسر وانخفاض مستوى الفقر بين الأجيال. وعلاوة على ذلك، يمكن للتعليم ما بعد الابتدائي استنادا إلى منهج دراسي يهدف إلى تنمية الكفاءات الأساسية اللازمة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين - مثل إدارة النظام الإيكولوجي، والعلوم، والتكنولوجيا والهندسة - أن يشجع على الابتكار وتسريع وتيرة نقل التكنولوجيا، فضلا عن توفير المهارات الحيوية اللازمة للوظائف الخضراء الجديدة. إلا أنه يقدر حاليا أن أقل من ربع الأطفال يكملون تعليمهم الثانوي.

٧١ - وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن يكون نقص المهارات المناسبة إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة. فملء الوظائف التي تتطلب مهارات سيستلزم قوة عاملة جديدة ويمكن أن يعتمد على قدرات الشباب والنساء الممثلين في الوقت الحاضر تمثيلا ناقصا مزمنا في هذه القطاعات: إذ تمثل النساء ٩ في المائة فقط من القوة العاملة في قطاع البناء،

و ١٢ في المائة في خدمات الهندسة، و ١٥ في المائة في الخدمات المالية والخدمات التجارية، و ٢٤ في المائة في قطاع الصناعات التحويلية.

٧٢ - ويكتسي التدريب التقني والمهني أهمية أساسية لتحقيق النمو وبناء القدرات البشرية من أجل تلبية متطلبات سوق العمل، بما في ذلك في قطاعات مثل الصحة والتعليم والرفاه العام، حيث يمكن أن يؤدي نقص القوة العاملة الماهرة إلى إعاقة التنمية المستدامة للبلدان.

٧٣ - ويجب أن يكون التدريب في جميع القطاعات تدريبا وثيق الصلة بالاحتياجات وميسور التكلفة وسهل المنال وأن يقدمه اختصاصيون مؤهلون وذووا شهادات. وينبغي وضعه بالتنسيق مع القطاع الخاص لضمان أن يكون وثيق الصلة باحتياجات القطاعات وأن تقبل الشركات بشواهد الأهلية التي تمنح باعتبارها وثائق تأهيل كافية. ويجب النظر أيضا إلى التدريب المهني والتدريب على المهارات كبديل مناسب للمسارات التعليمية التقليدية الأخرى.

٧٤ - وقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة في ابتكار سبل تقديم التدريب المهني والتدريب على المهارات، وتتراوح هذه السبل ما بين التدريبات المكثفة في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وتبادل المعارف ومراكز التكنولوجيا والتدريب المقدم من نساء إلى نساء أخريات في مجال الأعمال التجارية، وبرامج التوجيه، وخطط تعلم المهن للشباب، وبرامج البحث والتبادل. ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود المتضافرة والواسعة النطاق.

التوصية ٤

٧٥ - **ينبغي أن تنظر الحكومات في إنشاء صندوق عالمي للتعليم. وينبغي أن يصمم هذا الصندوق لاجتذاب دعم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وأن ينبثق من الشراكة العالمية الحالية من أجل التعليم التابعة للبنك الدولي، وأن يكلف بسد الفجوة التي تعتري التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ بغية إذكاء أمل حقيقي في بلوغ الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية.**

التوصية ٥

٧٦ - **ينبغي أن تضاعف الحكومات جهودها لبلوغ الهدف الإنمائي ٢ للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، والسعي إلى بلوغ هدف توفير تعليم جيد للجميع في مرحلتي ما بعد التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في أجل أقصاه عام ٢٠٣٠، والتشديد على أهمية اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل.**

التوصية ٦

٧٧ - **ينبغي أن تعمل الحكومات يدا بيد مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الدوليين المعنيين من أجل توفير فرص التدريب المهني، وإعادة التدريب، والتطوير المهني، في سياق التعلم مدى الحياة الرامي إلى سد النقص في المهارات لدى القطاعات الأساسية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تعطي الأولوية في هذه الجهود للمرأة والشباب والفئات الضعيفة.**

جيم - إيجاد فرص العمل

٧٨ - في سياق عملية تحويل الاقتصادات نحو مستقبل مستدام، سيجري إيجاد فرص عمل جديدة، وستفقد بعض فرص العمل وستجري إعادة هيكلة العديد من الوظائف. وسيكون من الأهمية بمكان وضع مجموعة مناسبة من المبادرات التي تعزز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على إدارة هذا الانتقال نحو مستقبل أكثر استدامة. وهذا مهم بصفة خاصة لأن النكوص الاقتصادي يحرم العديد من العمال من فرص عملهم، ويعوق إيجاد فرص عمل جديدة، ويؤدي إلى تفاقم حالة العاطلين عن العمل وأسرهم.

٧٩ - غير أنه في سياق تحول الاقتصاد نحو مراعاة البيئة بدرجة أكبر، يوجد مجال كبير لتوليد فرص عمل لائقة في القطاعات التي تسهم في الحفاظ على البيئة أو إصلاحها، انطلاقا من الطاقة المتجددة وإعادة تجهيز الأماكن المبنية بتكنولوجيات موفرة للطاقة وصولا إلى إدارة النفايات وفق شروط الاستدامة ومعالجة التلوث البيئي. ومن المتوقع أن تصل قيمة قطاع السلع والخدمات البيئية على الصعيد العالمي إلى ٨٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥.

٨٠ - ويمكن أن تنطوي فرص العمل في القطاعات الخضراء على منافع أخرى. فالعمل ليس فحسب مسألة تحقيق مكاسب مالية وتلبية طلبات السوق. بل له قيمة اجتماعية وهو وسيلة لتحقيق الذات. ويفيد المستخدَمون بزيادة الرضا الوظيفي أثناء العمل في الشركات التي تعتمد مبادئ الاستدامة أو تشجعها. ومن الواضح أن النمو الاقتصادي ضروري لتوفير المزيد من فرص العمل اللائق.

٨١ - ووجود بيئة مواتية للأعمال أمر أساسي، بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الملكية واستقرار الاقتصاد الكلي والمنافسة المفتوحة. ومن الضروري للحكومات أن تحدد هذه الأولويات في عملياتها لرسم السياسات ووضع الميزانيات. وفي ظل وجود هذه الشروط الأساسية، من المرجح أكثر أن تعطي التدابير المحددة الهدف ثمارها، سواء للمجتمع ككل أو للفئات الممثلة تمثيلا ناقصا في سوق العمل، مثل النساء والشباب.

٨٢ - ومن المتوقع أن يدخل ملايين الشباب إلى سوق العمل كل شهر لعدة عقود قادمة، ويمكن لقطاع خاص مزدهر أن يستوعب هذا المكسب الديمغرافي ويستفيد منه. وللشباب أيضا طاقات غير مستغلة بالقدر الكافي؛ وهم من بين أكثر الفئات تضررا من الأزمة الاقتصادية المشهودة مؤخرا، إذ يوجد حاليا ٨١ مليون شاب عاطل عن العمل في العالم. ويعمل ١٥٢ مليون شاب إضافي ولكنهم يعيشون في أسر معيشية تكسب ما يقل من حيث القيمة عن ١,٢٥ دولار في اليوم. وأحد الخيارات المتاحة لهم هو إنشاء مشاريع صغيرة جدا أو صغيرة. والتثقيف في مجال مباشرة الأعمال الحرة، والحصول على التمويل، ووجود إطار إداري وتنظيمي داعم وبرامج لمساعدة ودعم الأعمال، كلها عوامل حاسمة للشروع في مباشرة الأعمال الحرة.

٨٣ - ومن شأن تمكين المرأة بوجه خاص أن يحقق فوائد كبيرة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصاد العالمي. وتشير الدراسات إلى أن سد الفجوة بين معدلات عمالة الذكور والإناث سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة ١٣ في المائة في منطقة اليورو، وبنسبة ١٦ في المائة في اليابان. وتشير دراسات أخرى إلى أن ثمة فوائد اقتصادية كبيرة ستتأتى كذلك من سد الفجوة في الأجور بين الجنسين. ففي أستراليا مثلا، سيؤدي خفض الفجوة في الأجور بين الجنسين بنسبة ١ في المائة إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٠,٥ في المائة من حيث الناتج المحلي الإجمالي. غير أن التفاوتات في الأجور ما زالت مستمرة. وفي الولايات المتحدة مثلا، شغلت النساء أقل من ١٥ في المائة من وظائف المسؤولين التنفيذيين في كبريات الشركات الـ ٥٠٠ التي صنفتها مجلة Fortune وأقل من ٨ في المائة من الوظائف العالية الأجر في عام ٢٠١٠، رغم أنهن كن يشكلن ٤٨ في المائة من القوة العاملة.

٨٤ - والمرأة أشد عرضة لخطر البطالة: ففي البلدان النامية، تتأثر النساء أكثر بالأزمة الاقتصادية الحالية نظرا لحصتهن الكبيرة من فرص العمل في المصانع ذات الإنتاج الموجه نحو التصدير وعملهن بوصفهن عاملات مهاجرات في قطاع الخدمات، ولكلا القطاعين أداء سيئ خلال فترة الركود. وعلاوة على ذلك، لا يظهر عمل المرأة غير الرسمي في الإحصاءات الوطنية للقوة العاملة وهو غير مدرج في خطط الحماية الاجتماعية.

الإطار ٤

تحقيق المساواة يفضي إلى تعزيز الأعمال

مبادئ تمكين المرأة – وهي مبادرة تشاركية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة – مجموعة تتألف من سبعة مبادئ لمباشرة الأعمال، تقدم التوجيه بشأن كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع.

وقد أكد أكثر من ٢٥٠ من كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم كبار المسؤولين التنفيذيين لشركات كبرى متعددة الجنسيات، تأييدهم لهذه المبادئ المتعلقة بالقيادة المؤسسية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛ والمعاملة المنصفة والاحترام المتبادل في أماكن العمل؛ وصحة جميع العمال وسلامتهم ورفاههم؛ وتوفير التعليم والتدريب والتطوير المهني لجميع النساء؛ وتطوير الأعمال والممارسات التي تمكن المرأة؛ والمبادرات المجتمعية الرامية إلى تعزيز المساواة؛ وقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والإبلاغ به.

وطلبت شركات أيضا مبادئ توجيهية للإبلاغ عن المسائل الجنسانية من أجل المساعدة على وضع هذه المبادئ موضع التطبيق. واستجابة لذلك، تقوم حاليا مبادرة مبادئ تمكين المرأة بوضع مبادئ توجيهية للإبلاغ عن المسائل الجنسانية تأخذ في الاعتبار معايير مبادرة الإبلاغ العالمية وتقارير التقدم المحرز المطلوبة في إطار الاتفاق العالمي.

المصدر: الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، انظر:
www.unglobalcompact.org/Issues/human_rights/equality_means_business.html.

التوصية ٧

٨٥ - ينبغي أن تعتمد الحكومات سياسات "الوظائف الخضراء" والعمل اللائق وتنهض بها على سبيل الأولوية في ميزانياتها واستراتيجياتها للتنمية المستدامة، مع تهيئة الظروف المواتية لإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص.

التوصية ٨

٨٦ - **ينبغي أن تقيم الحكومات والمؤسسات التجارية الشراكات وتوفر خدمات بدء المشاريع للشباب من مباشري الأعمال الحرة.**

التوصية ٩

٨٧ - **ينبغي لأرباب العمل والحكومات ونقابات العمال اتباع نهج شامل إزاء النهوض بالمساواة في مكان العمل، بسبل منها اعتماد مبادئ عدم التمييز؛ وتدابير ترمي إلى الارتقاء بالمرأة لتضطلع بأدوار قيادية؛ وسياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بنوعية الحياة العملية والاجتماعية وبالصحة؛ وبرامج التعليم والتدريب والتطوير المهني الموجهة للنساء والأقليات؛ والالتزام بقياس التقدم المحرز وتقديم تقارير عامة عن ذلك.**

التوصية ١٠

٨٨ - **ينبغي للحكومات ولقطاع الأعمال الاعتراف بالمنافع الاقتصادية الناشئة عن تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد عن طريق وضع سياسات اقتصادية تتصدى بوضوح للتحديات الفريدة التي تحد من قدرات المرأة، ولا سيما ما يلي:**

(أ) **إتاحة حصول المزارعات على الأراضي والموارد؛**

(ب) **تحسين مستوى حصول المرأة على رؤوس الأموال والخدمات المالية؛**

(ج) **تحسين مستوى الوصول إلى الأسواق عن طريق برامج المساعدة التجارية والتقنية والتمويل البالغ الصغر؛**

(د) **دعم بروز قيادات نسائية في القطاعين العام والخاص.**

دال - إتاحة خيارات مستدامة

٨٩ - وفقا لورقة عمل أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٠، يمكن أن يزيد حجم الطبقة الوسطى العالمية من ١,٨ بليون إلى ٣,٢ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى ٤,٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وتعرَّف الطبقة الوسطى العالمية على أنها جميع الذين يعيشون في أسر معيشية بدخل يومي للفرد الواحد يتراوح بين ١٠ دولارات و ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة محسوبا على أساس تعادل القوة الشرائية.

٩٠ - ومع أن هذا التحول يشكل من نواح كثيرة نجاحا إنمائيا، فإن اقتران نمو ''الطبقة الوسطى العالمية'' بأنماط غير مستدامة من الاستهلاك يهدد بدفعنا بشكل لا مرد له نحو استنزاف الموارد الطبيعية والنظم التي تحافظ على الحياة على الكوكب - انطلاقا من الغذاء والمياه وموارد الطاقة وصولا إلى النظم العالمية مثل المحيطات والمناخ ودورة النيتروجين. وبدون إدخال تغييرات كبرى، سيستمر تدهور قدرة الكوكب على دعمنا وإمدادنا بأسباب الحياة، مع احتمال وقوع تحولات مفاجئة في سياق تخطي عتبات ونقاط حرجة رئيسية وتزايد الضغوط الاجتماعية للمطالبة بالإنصاف.

٩١ - لكن ثمة فرص لمعالجة هذا الوضع غير المستدام وزيادة الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد واستخدامها كي يتسنى الحفاظ على صحة الكوكب حتى مع تزايد عدد السكان وارتفاع مستويات الرخاء على الصعيد العالمي.

٩٢ - ومع ما لكل من السياسات الحكومية والابتكارات التكنولوجية من دور رئيسي في المساعدة على تحول العالم نحو مسار مستدام، فإن الخيارات التي يعتمدها الناس حاسمة أيضا وتعتمد على اعتبارات واسعة النطاق، مثل المنظورات السياسية والعادات والقيم الأخلاقية. وتوفير سبل الاستفادة من وسائل النقل العام والسيارات التي تُشغَّل بمصادر الطاقة المتجددة مثلا ليس سوى انتصار جزئي؛ إذ من الضروري أيضا أن يقدِّر الأفراد سبل النقل العام وأن يقع اختيارهم عليها كي يجني المجتمع كل ثمارها. وبالمثل، يجري ترويج الخطاب العالمي عن طريق مبادرات مثل ميثاق الأرض، الذي يدعم الوعي والمسؤولية المشتركة من أجل الأجيال المقبلة، والاستدامة العالمية والحوار بين الثقافات.

٩٣ - ولهذا السبب، من المهم العمل على أن تكون الخيارات المستدامة متاحة وفي المتناول وجذابة للمستهلكين. ويجب استشارة المستخدمين النهائيين خلال التصميم والتخطيط الحضري، مثلا إذا كان يُتوقع منهم استخدام تكنولوجيا جديدة أو اتباع سلوك مختلف وأكثر مراعاة لشروط الاستدامة. ومعايير المنتجات المحددة لغرض الاستدامة أدوات مهمة يمكن أن تكون مفيدة في التأثير على خيارات الناس.

٩٤ - ومن المهم أيضا فهم أوجه الترابط بين بيئتنا واقتصادنا ومجتمعنا، والنتائج المترتبة على الخيارات. ومن ثم من الأهمية بمكان إدراج مسائل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.

الإطار ٥

الحاجة إلى نُظم غذائية أكثر استدامة

يمكن لطرائق إنتاج الغذاء واستهلاكه أن تؤثر تأثيرا عميقا على التنمية المستدامة.

الصحة

- ثمة بليون نسمة يفتقرون حاليا إلى إمكانية الحصول على الأطعمة المغذية.
- تكشف التقديرات الأخيرة أن الأثر المجمع لعَوَز المدخول الغذائي المحتوي على المغذيات الكبيرة المقدار (البروتين) والمغذيات الزهيدة المقدار (بما فيها الحديد واليود) تعزى إليه نسبة ٣٥ في المائة من وفيات الأطفال و ١١ في المائة من عبء المرض الذي يثقل كاهل العالم.
- من ناحية أخرى، ترتفع في جميع أنحاء العالم معدلات السمنة والإصابة بمرض السكر. وأصبحت عدة أمراض مزمنة مرتبطة بالتغذية، مثل مرض القلب التاجي والسكتة الدماغية، من أهم أسباب الوفاة في أرجاء المعمورة في حين تتسارع وتيرة نمو العبء إلى أقصى حد لها في أقل بلدان العالم دخلا، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى المعاناة من ''ازدواج العبء'' الناتج عن نقص التغذية وفَرْطها في آن واحد ويلقي بمسؤولية هائلة على عاتق المجتمعات والنُظُم الصحية.

الموارد المهدرة

- يفقد العالَمُ أو يهدر كل عام ما يقرب من ثلث الغذاء المنتج عالميا للاستهلاك البشري (أي نحو ١,٣ بليون طن) بسبب نقص الكفاءة الذي يشوب سلسلة الإمداد بالغذاء في جميع مراحلها.
- تعادل الأغذية التي يهدرها المستهلكون في البلدان المرتفعة الدخل (٢٢٢ مليون طن) مجموع الإنتاج الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقريبا (٢٣٠ مليون طن). وتتساوى البلدان الصناعية مع البلدان النامية في كميات خسائر الأغذية. بيد أن أكثر من ٤٠ في المائة من خسائر الأغذية في البلدان النامية يحدث في مرحلتي ما بعد الحصاد والتجهيز، أما في البلدان الصناعية فإن نسبة تفوق ٤٠ في المائة من الأغذية تُفقد في مرحلتي البيع بالتجزئة والاستهلاك.

البصمة الإيكولوجية

- أدى ارتفاع الدخول وزيادة الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان إلى تغير أنماط النُظم الغذائية التي تؤثر بدورها على كثافة استغلال المياه في إنتاج الغذاء. فثلثا الاحتياجات من المياه اللازمة لإنتاج الغذاء يُستخدم في إنتاج الأغذية الحيوانية ويُستغل ربعُها في الرعي. ويوضح ذلك البصمة الإيكولوجية المتنامية للغذاء.
- تستأثر الممارسات الزراعية الحالية بنسبة ٧٠ في المائة من الاستخدام العالمي للمياه، وهي نسبة يُستغل ثلثاها في إنتاج الأغذية الحيوانية. وتشير التقديرات إلى أن كمية مياه الري اللازمة لإنتاج الأغذية المهدرة كل عام تعادل الاحتياجاتِ المحلية من المياه لتسعة بلايين نسمة.
- وتستأثر أنشطة الإنتاج الحيواني أيضا بنسبة ٧٠ في المائة من الأراضي المستغلة لأغراض الزراعة و ٣٠ في المائة من الأراضي المستغلة عموما، كما أنها تولد نسبة ١٨ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي.
- تراجعت نسبة الأرصدة السمكية البحرية التي تشير التقديرات إلى تدني استغلالها عن المستوى المطلوب أو اعتداله، فانخفضت تلك النسبة من ٤٠ في المائة في منتصف السبعينيات من القرن الماضي إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٨؛ في حين ارتفعت نسبة الأرصدة المستغلة استغلالا مفرطا أو المستنفذة أو المتعافية فزادت من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى أن ما نسبته ٥٣ في المائة من الأرصدة السمكية البحرية العالمية مستغلٌ استغلالا تاما وما نسبته ٢٨ في المائة من الأرصدة مستغلٌ استغلالا مفرطا، أما الأرصدة المستنفذة وتلك المتعافية من الاستنفاذ فنسبتهما ٣ و ١ في المائة على التوالي.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمعهد السويدي للغذاء والتكنولوجيا الأحيائية.

٩٥ - وللحصول على المعلومات من خلال وضع العلامات الموثوقة بها أهمية حاسمة في اعتماد الخيارات المستنيرة والمستدامة. فالعلامات المستندة إلى معايير سليمة تقنيا ومُقاسة بدقة، ولا سيما في المجالات ذات الأثر العميق على صحة الإنسان والكوكب، يمكن أن تساعد المستهلكين على إدراك كامل التكلفة المترتبة على خياراتهم وأن تدفع السوق إلى مكافأة المنتجين المراعين لمفهوم الاستدامة. ويتبين إذن أن أنشطة رصد الفعالية من حيث التكلفة وآليات التحقق والتقييم، إلى جانب الإجراءات المتوازنة القائمة على أسس علمية

والمتسمة بالانفتاح والشفافية التي تُعتمد لإرساء تلك الآليات، كلها عوامل أساسية لضمان دقة المعلومات وتفادي إساءة استخدام العلامات الإيكولوجية كحاجز يعوق التجارة.

الإطار ٦

الشركات تتقدم الخطى

هناك أمثلة عديدة على نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإرساء معايير تنظم توفير المعلومات والإبلاغ. ومن تلك الأمثلة ما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، فقد جمع العملُ المشترك بين المجلسِ العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ومعهد الموارد العالمية وتمخض عن بروتوكول غازات الدفيئة الذي يعتبر أداة محاسبية لحصر الانبعاثات تستخدمها المئات من الشركات الخاصة في جميع أنحاء العالم لرصد تلك الانبعاثات والإبلاغ عنها وإدارتها.

وفي أمريكا الوسطى، بادرت طوعا واحدة من أكبر الشركات التجارية، التي فاقت إيراداتُها في كوستاريكا مبلغ ٥٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠، بوضع معايير ثلاثية المحصلة لقياس نجاحها لا في ضوء مؤشرات اقتصادية فحسب بل وقياسا على مؤشرات اجتماعية وبيئية أيضا. وبالنظر إلى أن كوستاريكا تعتبر حفظ المياه أولوية من أولوياتها، فقد وجهت الشركة الاستثمارات وعدّلت الممارسات لكي تنتقل من استخدام ١٢ لترا من المياه لكل لتر من المشروبات في السنوات الماضية إلى الاكتفاء بـ ٤,٩ لترات في عام ٢٠١١، كما أرست هدفا يقتضي منها تخفيض وموازنة أثر استخدامها للمياه بحلول عام ٢٠١٢. وأدمجت الحوافز لتحقيق ذلك في راتب المسؤول التنفيذي الأول حيث رُبطت نسبة ٦٠ في المائة من راتبه بأداء المعايير الثلاثية المحصلة. وقد يُنسب لهذا التوجه الفضل في إحراز مكسب ثلاثي الأركان، إذْ حققت الشركة في الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ نموا يعادل ضعفي المتوسط المحقق في الصناعة.

ويعتبر مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون محفلا يتيح حاليا لما يزيد على ٣ ٠٠٠ منظمة في نحو ٦٠ بلدا أن تقيس انبعاثاتِها من غازات الدفيئة واستراتيجياتها المتعلقة بإدارة المياه وتغير المناخ وأن تبلغ بمعلومات عنها، مما يساعدها على وضع أهداف للحد من الانبعاثات وإدخال تحسينات على الأداء إلى جانب إتاحة المعلومات للجهات صاحبة المصلحة والمستهلكين المعنيين.

المصدر: بروتوكول غازات الدفيئة (www.ghgprotocol.org)؛ المحفل الاقتصادي العالمي، Redefining the Future of Growth: The New Sustainability Champions (2011)؛ مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون (www.cdproject.net).

التوصية ١١

٩٦ - **ينبغي للحكومات ولغيرها من السلطات العامة أن تشجع مباشرة عمليات تتسم بالانفتاح والشفافية والتوازن وتقوم على أساس علمي من أجل تطوير نظم وضع العلامات وغير ذلك من الآليات التي تراعي تماما أثر الإنتاج والاستهلاك، وأن تعمل مع القطاع الخاص لكفالة الدقة والفعالية من حيث التكلفة والموثوقية في وضع العلامات وفي عمليات الإبلاغ التي تقوم بها الشركات وفي أنشطة الدعوة، حتى يتسنى للمستهلكين اعتماد خيارات مستنيرة، ولا سيما في المجالات ذات الأثر العميق على النظم البشرية والطبيعية، دون أن تنشأ عن ذلك حواجز أمام التجارة.**

التوصية ١٢

٩٧ - **ينبغي للحكومات إتاحة الخيارات المستدامة بسهولة أكبر وجعلها معقولة التكلفة وجذابة للمستهلكين، وذلك عن طريق القيام، مع القطاع الخاص، بتحديد معايير المنتجات المستدامة، وفقا لأفضل التكنولوجيات المتاحة ودون أن تنشأ عن ذلك حواجز أمام التجارة، وعن طريق استخدام الأسعار بوصفها عوامل حفز وكبح.**

التوصية ١٣

٩٨ - **ينبغي للكيانات الحكومية وغير الحكومية النهوض بمفهومي التنمية المستدامة والاستهلاك المستدام، اللذين ينبغي إدماجهما في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي.**

التوصية ١٤

٩٩ - **يرحب الفريق بتناول جميع أصحاب المصلحة موضوع الأبعاد الأخلاقية للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لعام ٢٠١٢، وذلك بناء على الخبرات المكتسبة والصكوك ذات الصلة، بما فيها ميثاق الأرض، حتى تستفيد الحكومات من ذلك في جهودها الرامية إلى الانتقال إلى التنمية المستدامة.**

هاء - إدارة الموارد وإفساح المجال لقيام ثورة خضراء في القرن الحادي والعشرين

١ - الزراعة

١٠٠ - أدت الثورة الخضراء إلى تفادي استشراء الجوع على نطاق واسع، إلا أنها أسفرت أيضا عن ضغوط متزايدة على الموارد أصبحت استحالة تحملها من المسلَّمات. فقد باتت

الزراعة شديدةَ الاعتماد على المدخلات القائمة على الوقود الأحفوري، فغدت بذلك معرضة للمخاطر الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. وكثيرا ما يتسم استخدامُ الزراعة للمياه بالإسراف حتى أنها أصبحت في الوقت الراهن تستأثر بنسبة ٧٠ في المائة من الاستخدام العالمي للمياه العذبة. ويحتاج القرن الحادي والعشرون الآن إلى ثورة خضراء جديدة لا تؤدي إلى زيادة الإنتاجية فحسب بل وتقلِّص بشدة كثافة استخدام الموارد وتحمي التنوع البيولوجي في الوقت ذاته.

١٠١ - وينبغي أن تركز الثورة الزراعية الجديدة على التكثيف المستدام للإنتاج (أي اعتماد ممارسات تستخدم قدرا قليلا من المدخلات الخارجية ويتولد عنها قدر قليل من الانبعاثات والنفايات) وتنويع المحاصيل وعلى القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويمكن للتكنولوجيات الأحيائية ''الخضراء'' الجديدة أن يكون لها دور هام في تمكين المزارعين من التكيف مع تغير المناخ وتحسين مقاومة الآفات واستعادة خصوبة التربة والمساهمة في تنويع الاقتصاد الريفي.

١٠٢ - ومن شأن دفعة فورية للزراعة المستدامة أن تأتي بمكاسب هائلة في كل من الميدان الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. فثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، ويشتغل ٢,٥ بليون نسمة من سكان الريف بالزراعة، منهم بليون ونصف بليون نسمة يعيشون في أسر معيشية من صغار الملاك. ومع توقع زيادة الطلب العالمي على الغذاء بنسبة تبلغ ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، ثمة فرصة سانحة لتحسين حياة هؤلاء السكان تحسينا جذريا مع مساعدتهم في الوقت نفسه على التحول إلى نماذج إنتاجية أكثر استدامة.

١٠٣ - ويمتلك صغار الملاك من المزارعين إمكانات هائلة غير مستغلة تتيح لهم زيادة الغلال وتحفيز الاقتصادات الريفية والتحول إلى الكسب من نشاط التصدير عوضا عن أن يكونوا مشترين صافين للغذاء. ولكن إذا أريد لذلك أن يتحقق، يحتاج صغار الملاك من المزارعين - الذين يقدمون الدعم الغذائي لما يقرب من ثلث سكان العالم - إلى الحصول على الأصول (التي تتراوح بين الأراضي والمعدات اللازمة لحرث التربة) والوصول إلى الأسواق (بوسائل تتنوع بين سلوك الطُرق الريفية واستخدام أدوات الاتصالات المتاحة في القرن الحادي والعشرين لرصد الأسعار في السوق العالمية) وإلى الائتمان وسبل إدارة المخاطر (مثل التأمين على المحاصيل والحماية الاجتماعية) والبحوث والتكنولوجيا.

١٠٤ - ويتوقف النجاح إلى حد بعيد على الاستثمار. وستظل الموارد الذاتية للبلدان تشكل الحصة الأكبر من هذا الاستثمار، إلا أنه يتعين أيضا تقديم موارد إضافية عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم تراجع المعونة المقدمة للزراعة عموما بنسبة قدرها ٤٣ في المائة منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، فقد شهدت الزراعة مؤخرا اتجاها إلى تنامي تلك

المعونة واستقرارها في أشد المناطق احتياجا مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب ووسط آسيا. وسيكون للقطاع الخاص وللشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضا دور أساسي، وقد تتبين كذلك أهمية مسائل التمويل المبتكر في هذا السياق (انظر الفرع الرابع أدناه).

١٠٥ - ورغم الحاجة الماسة إلى الاستثمار في القطاع الزراعي في البلدان المنخفضة الدخل، فإن الاتجاه الجديد على مستوى صفقات تسهيل الحصول على الأراضي كثيرا ما يؤدي إلى تفاقم العراقيل المحلية الراسخة والمستمرة التي تعوق حصول الفقراء على الأراضي والمياه. وتشير التقديرات إلى أن مساحات شاسعة من الأراضي (والمياه الجارية على سطحها وفي باطنها) تبلغ ٨٠ مليون هكتار ويقع أكثر من نصفها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد نُقلت حيازتها في إطار صفقات استثمارية دولية جديدة عقدت منذ عام ٢٠٠٠. وتوجد، مع ذلك، توجيهات في مجال السياسات العامة يمكن أن تهتدي بها الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص وجميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز اتخاذ القرارات المراعية لمطلب الاستدامة في مثل تلك الترتيبات وتفادي وضع الحواجز التي تعوق التجارة. ومن تلك التوجيهات المبادئ الصادرة في عام ٢٠٠٩ بشأن الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل كسب الرزق والموارد.

١٠٦ - ويعتمد النجاح أيضا على المؤسسات والمبادرات ذات القدرة على التنسيق الفعال للجهود المبذولة في المجالات ذات الأولوية وهي الزراعة وإدارة الأراضي والمياه. أما المؤسسات الرائدة في مجالات إجراء البحوث وتوفير التوجيه على صعيد السياسات وتقاسم المعارف، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فتتزايد أهميتها فيما يتعلق بتنسيق عملية إيجاد الحلول للمشاكل. وتعتمد إدارة الموارد المتكاملة في نهاية المطاف على الحكم الرشيد والإدارة السليمة. وربما كان هذان العنصران هما الأهم فيما يتعلق بإدارة مستجمعات المياه حيث تنشأ الحاجة إلى مخططات متكاملة تعكس إلحاح الطلب المتعدد المجالات الذي يرد من قطاعات متنافسة، علاوة على الحاجة إلى اعتماد استجابات تتسم بالشمول.

١٠٧ - وتحتاج الثورة الزراعية المستدامة إلى تجدد الجهود المبذولة لتخفيف الحواجز التي تعوق التجارة الزراعية الدولية، ولا سيما من خلال اختتام جولة الدوحة الإنمائية. وتستلزم تلك الثورة أيضا إيلاء العناية للكثير من العوامل منها الارتقاء الشامل بالخدمات الإرشادية التي ينبغي أن تكون مراعية للمسائل الجنسانية نظرا لغلبة النساء في صفوف صغار المزارعين، وتحتاج أيضا إلى التركيز بقوة على تعميم الابتكارات المستدامة وزيادة الاستثمارات بدرجة

كبيرة في مجال البحث والتطوير الزراعيين. وينبغي أن تُكثف هذه الجهود في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص إذ تناقصت عائداتها الزراعية بنسبة ١٠ في المائة منذ عام ١٩٦٠ ويُحتمل أن تتضرر الزراعة فيها بشدة من جراء تغير المناخ.

التوصية ١٥

١٠٨ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعمل على قيام ثورة خضراء جديدة ودائمة في القرن الحادي والعشرين تستهدف مضاعفة الإنتاجية على الأقل، مع خفض استخدام الموارد إلى حد بعيد وتفادي استمرار نقص التنوع البيولوجي وفقدان التربة السطحية ونضوب المياه والتلوث، وذلك بوسائل منها زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيين من أجل كفالة انتقال البحوث الفائقة التطور بسرعة من مرحلة المختبر إلى مرحلة التطبيق الميداني. وينبغي للحكومات أن تعهد إلى منظمة الأغذية والزراعة بمهمة العمل مع الشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة من أجل مباشرة هذه المهمة وتنسيق أنشطتها، اعتبارا للولاية الفريدة المسندة إلى هذه المنظمة والمتمثلة في خفض النقص العالمي في الأغذية.

التوصية ١٦

١٠٩ - ينبغي للحكومات أن تعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العالمية للاستثمارات المستدامة والمسؤولة المتعلقة بالأراضي والمياه، بما في ذلك ما يبذل حاليا من جهود لتشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول، مع التركيز بوجه خاص على حماية حقوق وسبل معيشة الفقراء ممن يعتمدون على تلك الموارد الأساسية، وكفالة الاستدامة البيئية في الوقت نفسه.

التوصية ١٧

١١٠ - ينبغي للحكومات أن تضع نظما للإدارة المتكاملة لموارد المياه وأن تعززها، على أن تضع في اعتبارها تماما الاستعمالات المتعددة الأغراض للمياه، بما فيها الشرب والمرافق الصحية والزراعة والصناعة والطاقة.

الإطار ٧

مشروع الأغذية والطاقة في موزامبيق

أقام عدد من الشركات الخاصة شراكة مع السلطات المحلية في موزامبيق تهدف إلى مباشرة مشروع تجاري متكامل جديد يتعلق بالأغذية والطاقة ويستبدل مواقد أكثر نظافة تعمل بمادة الإيثانول بآلاف من مواقد الطهي التي تعمل بالفحم.

ويهدف هذا النموذج التجاري إلى زيادة دخول المزارعين أضعافا مضاعفة، وإنقاذ ما يقرب من ٠٠٠ ٩ فدان من الغابات الطبيعية سنويا، وتقليص الانبعاثات من غازات الدفيئة تقليصا شديدا. ويهدف أيضا إلى تزويد نسبة ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية المحلية في العاصمة مابوتو ببديل نظيف وتنافسي للفحم يساعد على حماية الأرواح من مخاطر الدخان المتصاعد من إحراق الفحم.

وستتاح للمزارعين فرصة الانتقال من زراعة القطع والحرق وإنتاج الفحم إلى زراعة أنواع متنوعة من المحاصيل والأشجار. والتحول إلى إنتاج طائفة متنوعة من المنتجات الغذائية وإنتاج وقودٍ للطهي يباع في أسواق الحضر أساسه الإيثانول ومنشؤه نبات المَنيهوت تحولٌ من شأنه، حسب التوقعات، أن يسفر عن تحسن كبير في مستويات الدخول والتغذية مع إسهامه في الوقت ذاته في استصلاح التربة المتدهورة وتعزيز التنوع البيولوجي.

وسيشارك آلاف المزارعين من صغار الملاك في إنشاء مرفق لإنتاج الغذاء ووقود الطهي المصنوع من الإيثانول، وفي تطبيق الممارسات الزراعية المستدامة، وتمهيد السبل لقيام مجتمعات محلية مستدامة اقتصاديا وبيئيا.

المصدر: www.cleanstarmozambique.com.

٢ - النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية

١١١ - يعتمد مئات الملايين من البشر على المناطق البحرية للحصول على الغذاء، وكسب الرزق، والترفيه والثقافة، وتوفير الفرص الاقتصادية. وتدعم مصائد الأسماك العالمية ١٧٠ مليون وظيفة، ويعتمد ما يفوق بليون ونصف بليون نسمة على الموارد البحرية لتوفير مدخولهم من البروتين. ومصائد الأسماك والسياحة البحرية والساحلية والنقل البحري وتربية الأحياء المائية وغير ذلك من أشكال استغلال البيئات الساحلية والبحرية يعد جميعها من

أسباب كسب الرزق لملايين البشر. والموائل الرئيسية، مثل الشعاب المرجانية والجزر وأشجار المانغروف وغير ذلك من الأراضي الرطبة، توفر خدمات ذات صلة بالنظام الإيكولوجي مثل الحماية من الظواهر المناخية الشديدة، وتوفير أماكن لتكاثر الأسماك ومناطق تتاخم فيها المياه العذبة والمياه المالحة. وتعد السواحل والمحيطات جزءا لا يتجزأ من ثقافة وأنماط حياة العديد من البلدان والكثير من الشعوب.

١١٢ - والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المترامية في أنحاء العالم آخذة حالتها في التردي، وهو ترد مصحوب بتراجع في قدرة المحيطات على توفير المجموعة الكاملة من خدمات النظام الإيكولوجي. وثمة نظم إيكولوجية رئيسية، مثل الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف، يحتمل أن تكون قد بلغت عتبات حرجة أو سرعان ما ستبلغها مما يؤثر بشكل غير متناسب على أشد السكان والمجتمعات المحلية ضعفا.

١١٣ - ويتجسد العمل الذي يتعين تنفيذه في التزامات التنمية المستدامة القائمة فيما يتصل بالمحيطات، ومنها مثلا الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وفي خطة جوهانسبرغ التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ولكن تردي حالة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية لا يزال مستمرا وهو ما يعزى إلى شيوع هيكلة الاقتصادات والصناعات والمجتمعات المحلية وسبل كسب العيش حول نُهج غير مستدامة إزاء استغلال الموارد البحرية بسبب مسائل منها الافتقار إلى القدرات والمعلومات والتضارب المتصوَّر بين الشواغل البيئية والإنمائية. وكثيرا ما تؤدي تلك النُهج إلى تدهور النظم الإيكولوجية البحرية التي يعتمد عليها المنتفعون بها.

١١٤ - ومن شأن التعاون في مجال الإدارة المتكاملة والطويلة الأجل للمحيطات على الصعيد الإقليمي وفي نطاق النظام الإيكولوجي أن يجعل لكل المنتفعين بتلك النظم مصلحة في الإدارة المستدامة للموارد البحرية. وسيكون هذا التعاون أيضا أداة لتجميع الموارد والخبرات وتعزيز تواؤم التدابير عبر الحدود الوطنية والقطاعات الاقتصادية. وهناك أمثلة قائمة بالفعل منها إطار مناظر المحيط الهادئ، ومبادرة مثلث الشعاب المرجانية، ولجنة البحر الكاريبي، ومركز إدارة المناطق الساحلية التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومبادرة عموم جنوب آسيا للتعاون في الشؤون الساحلية، وغيرها. بيد أن تلك المبادرات لم تنفذ بالكامل بعد، ولا تزال هناك مناطق كثيرة من العالم لم تُصمم لها بعد مثل تلك النُهج.

التوصية ١٨

١١٥ - ينبغي أن تلتزم الحكومات بإقامة أطر للإدارة الإقليمية للمحيطات والسواحل على صعيد النظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية، بوسائل منها ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون في إدارة المحيطات والسواحل التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون؛

(ب) قيام البلدان بالتخطيط البحري والساحلي في المناطق الإقليمية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والنظم الإيكولوجية ومستخدميها في مناطقها، وبدعم من آليات تمويل قوية لوضع وتنفيذ تلك الخطط؛

(ج) بناء قدرات مسؤولي الإدارة وواضعي السياسات والعلماء المختصين بالمجال البحري في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية الأخرى؛

(د) تعزيز أنظمة الرصد والرقابة.

التوصية ١٩

١١٦ - ينبغي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تسعى، أينما كانت تضطلع بأنشطتها، إلى جعل سياساتها وممارساتها تتماشى مع الإدارة الإقليمية المنسقة للمحيطات وتدعمها. وينبغي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والحكومات ومسؤولي الإدارة البحرية التركيز على نهج قائم على النظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصائد الأسماك من أجل تحسين مستوى المنافع الاقتصادية والبيئية المحققة.

الإطار ٨

الحاجز المرجاني العظيم: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

الحاجز المرجاني العظيم الموجود في أستراليا هو أضخم النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية على وجه الأرض. وهو موطن لمجموعة شديدة التنوع من النباتات والحيوانات والموائل، منها الشعاب الهدابية الضحلة المتفرعة من الشواطئ مباشرة ومروج الأعشاب البحرية ومنها أيضا موائل أعماق المحيط. ويمتد المنتزه البحري المتعدد المنافع للحاجز المرجاني العظيم لمسافة تزيد على ٢ ٣٠٠ كيلومتر على طول ساحل كوينزلاند ويغطي مساحة قدرها ٣٤٤ ٤٠٠ كيلومتر مربع. وقد أدرج المنتزه البحري في قائمة التراث العالمي في عام ١٩٨١ لما له من قيمة عالمية لا نظير لها.

وللحاجز المرجاني العظيم أيضا أهمية حيوية في دعم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأكثر من مليون نسمة من سكان أستراليا. فالحاجز المرجاني والأحواض المتاخمة له تعتمد عليهما صناعاتٌ متنوعة تدر ما يزيد على ٥٠ بليون دولار أسترالي سنويا. ويزور الحاجز المرجاني العظيم ما يناهز المليونين من السياح كل عام؛ وتدر صناعة السياحة سنويا ما يقرب من ٥ بلايين دولار أسترالي وتوفر أكثر من ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل. والنقل أيضا يتسم بأهمية شديدة حيث إن غالبية صادرات كويتزلاند من السلع الأساسية البالغة قيمتها السنوية ١٧ بليون دولار أسترالي تشحن من ١٠ مرافئ كبرى على طول ساحل الحاجز المرجاني العظيم. وتعمل في الحاجز المرجاني ١٠ مصائد تجارية للأسماك تساهم في الاقتصاد الأسترالي بنحو ١٤٠ مليون دولار أسترالي سنويا.

وتستلزم الإدارة المستدامة للحاجز المرجاني العظيم الموازنة بين الاستعمال الآدمي والحفاظ على السلامة الطبيعية والثقافية للمنطقة. وتوفر خطة تقسيم المنتزه البحري المتعدد المنافع مستوياتٍ عالية من الحماية في مناطق رئيسية، مع إتاحتها مجموعة متنوعة من أوجه الاستخدام المستدام الأخرى (بما في ذلك أنواع كثيرة من الصيد) في المناطق الأخرى. وتغطي مناطق ”حظر الصيد والجمع“ ما نسبته ٣٣ في المائة (١١٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع) من مساحة المنتزه. ويكمل المنتزه البحري الاتحادي وخطة تقسيمه منتزهٌ بحري متاخم تابع للدولة إلى جانب منتزهات وطنية أخرى متناثرة في العديد من جزر الحاجز المرجاني العظيم، وكلها يدار في إطار برنامج واحد.

وتنفذ نُهج إدارية إضافية للحفاظ على نوعية المياه؛ والحد من تسرب المغذيات والرواسب؛ وحماية النباتات في الأحواض؛ وحماية الأراضي الرطبة ذات القيمة الكبيرة وغيرها من المناطق الإيكولوجية الهامة؛ والحد من جنوح السفن؛ وإشراك المالكين التقليديين في إدارة المنتزهات البحرية والانتفاع بها. وتكفل هذه التدابير الحفاظ على الحاجز المرجاني العظيم إرثا للأجيال المقبلة باعتباره من المناطق البحرية المحمية الذائعة الصيت في العالم.

المصدر: حكومة أستراليا.

٣ - الطاقة

١١٧ - تترتب على عدم وجود خدمات طاقة حديثة ومستدامة آثار كبيرة ليس على تغير المناخ فحسب، بل على اقتصادات الأسر المعيشية وصحة الناس أيضا، إذ تلجأ الأسر إلى استخدام مصادر طاقة أقل كفاءة وأكثر تلويثا لتلبية احتياجاتها. ويُقدَّر أن أكثر من ١,٣ بليون شخص اليوم لا يستفيدون من الكهرباء، وأن ٢,٧ بليون شخص يعتمدون على الاستخدام التقليدي للكتلة الأحيائية في الطبخ، وأن نصف سكان العالم تقريبا ما زالوا يعتمدون على الوقود الصلب، مثل الكتلة الأحيائية في شكلها الخام أو الفحم الحجري أو الفحم النباتي.

١١٨ - ولو كانت الطاقة متاحة للجميع، لانفتحت آفاق واسعة من الفرص الجديدة، بما في ذلك سبل الاستفادة من وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، والخيارات الجديدة لكسب الرزق وتلقي التدريب، ومحركات النمو الاقتصادي القوية. وتَحقُّق هذه الفرص يعني العمل باستمرار على ربط المجتمعات المحلية التي لا تزال ''خارج الشبكة''.

١١٩ - غير أن إنتاج الطاقة واستخدامها لهما تكاليف باهظة تتراوح بين تغير المناخ وأمن الطاقة وتدهور البيئة. وهناك خيارات عديدة لمواجهة هذه التكاليف، وفي مقدمتها إيجاد مصادر متجددة واستخدامها على نطاق واسع وتحسين كفاءة الطاقة. وقد شهدت السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا على هذين الخيارين، وساعدت على ذلك البرامج الحكومية الجديدة والاستثمارات الجديدة الكبيرة. فحسب شركة بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة (Bloomberg New Energy Finance)، على سبيل المثال، سجل عام ٢٠١١ رقما قياسيا بلغ ٢٠٦ بلايين دولار في مجموع استثمارات الطاقة النظيفة، وهو رقم تجاوز بخمس مرات مجموع الاستثمارات المسجلة قبل سبع سنوات فقط. ويشمل ذلك زيادة في مجموع الاستثمارات في الطاقة الشمسية بلغت ١٣٦ بليون دولار. وفي الوقت ذاته، استمر انخفاض استهلاك اقتصادات العالم للطاقة طوال العقد الماضي. ورغم أوجه التقدم هذه، فإن قطاع الطاقة ما زال يواجه تحديات كبيرة في جميع أبعاد التنمية المستدامة.

الإطار ٩

إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص للإمداد بالطاقة وخفض الانبعاثات

سيمكن خط الأنابيب المغمور نورد ستريم (Nord Stream)، البالغ طوله ١ ٢٢٤ كيلومترا، والذي يمر عبر خمس مناطق اقتصادية في منطقة بحر البلطيق، من إيصال الغاز الطبيعي من الاتحاد الروسي مباشرة إلى ٢٦ مليون أسرة معيشية أوروبية؛

وسيسهم أيضا في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال الاستعاضة عن الفحم الحجري. وقد شُرع في تنفيذ مرحلته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وتفي شركة نور ستريم بالمعايير البيئية الدولية في تنفيذ مشروع خط الأنابيب وتراعي المتطلبات البيئية والبحرية والقانونية الوطنية والدولية، بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في الإطار عبر الحدودي (إسبو، ١٩٩١). وتعتزم الشركة استثمار ما يناهز ٤٠ مليون يورو في برامج رصد الآثار البيئية والاجتماعية، وهي ملتزمة بإطلاع لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق على بيانات المسح المتاحة لديها. وستُستخدم البيانات التي تجمع في إطار برامج الرصد في صياغة خطة عمل بحر البلطيق التي تعدها اللجنة، وهي خطة تهدف إلى إعادة البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق إلى حالة إيكولوجية جيدة بحلول عام ٢٠٢١.

المصدر: Nord Stream (www.nord-stream.com).

١٢٠ - ولمعالجة مسألة الحصول على الطاقة وكذلك تحسين كفاءة الطاقة واستيعاب الطاقة المتجددة بوتيرة أسرع، قاد الأمين العام مبادرة جديدة بعنوان ”توفير الطاقة المستدامة للجميع“. وتحدد هذه المبادرة ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وهي: كفالة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة؛ ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في المزيج العالمي من الطاقة.

التوصية ٢٠

١٢١ - **ينبغي للحكومات أن تعمل بتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة حصول الجميع على طاقة مستدامة معقولة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تسعى إلى مضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة وحصة الطاقة المتجددة في المزيج العالمي من الطاقة. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية النهوض بالتكنولوجيات الموفرة للطاقة وبالطاقة المتجددة من خلال إتاحة حوافز للبحث والتطوير وللاستثمار فيها.**

٤ - الابتكار والتكنولوجيا

١٢٢ - سيكون للابتكار والتكنولوجيا دور أساسي في تعزيز التنمية المستدامة. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة خير مثال على ذلك. ففي المناطق النائية، تمكّن شبكات الهاتف الخلوي من الاستفادة من خدمة تحويل الأموال بالهاتف النقال، وهو ما يسمح

لأصحاب المشاريع الصغيرة بالوصول إلى أسواق أكبر ويوفر للمزارعين آخر المعلومات المتعلقة بأحوال الطقس، بما يمكّن من حفظ الماء ورفع الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن تُستخدم الهواتف النقالة أيضا في إرسال الإنذارات المبكرة التي تنقذ الأرواح أثناء الظواهر المناخية الشديدة، مثل الأعاصير والفيضانات.

١٢٣ - وعلى نحو مماثل، يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يحسّن تقديم الخدمات الصحية، فهو يتيح مثلا تقديم خدمات التطبيب من بُعد، بتمكين الأطباء من فحص المرضى عن بُعد، ما يساعد الفقراء على توفير المال الذي يتعين عليهم إنفاقه لتغطية تكاليف السفر إلى العيادات في حال عدم وجود مثل هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه، فإن قواعد البيانات المفتوحة تمكّن من إدخال تحسينات غير متوقعة على مستوى الشفافية في القطاعين العام والخاص، وهو ما يؤدي إلى زيادة تقاسم المعارف واتخاذ قرارات أفضل بشأن أمور شتى، منها إدارة الموارد الطبيعية.

الإطار ١٠

الشبكة الذكية لشركة ريد إليكتريكا

لا يمكن تخزين الكهرباء بكميات كبيرة، ولذلك يجب أن يراعى دوما في الإنتاج حجم الاستهلاك بطريقة دقيقة وفورية، وهو ما يتطلب الموازنة بين الاثنين على الدوام. ويتمثل دور الشركة الإسبانية ريد إليكتريكا (Red Eléctrica)، باعتبارها الوكيل الحصري الذي يتولى توزيع الكهرباء وإدارة شبكة التوزيع وتشغيل شبكة الكهرباء الإسبانية، في كفالة أن يكون الإنتاج المقرر في محطات توليد الطاقة الكهربائية متناسبا على الدوام مع الطلب الفعلي للمستهلكين. وفي حال ظهور فرق بين الاثنين، فإنها تصدر التعليمات المناسبة إلى محطات التوليد لرفع الناتج أو خفضه.

وباستخدام تكنولوجيا حديثة وإجراء اتصالات مباشرة مع محطات التوليد، تقوم الشركة بتتبع الطلب على الطاقة في الزمن الحقيقي، مع جمع البيانات المطلوبة لتشغيل شبكة الكهرباء في ظروف آمنة وتدبير الأمور المتعلقة بمحطات التوليد المتاحة والقيود المفروضة على شبكة التوزيع والمبادلات الدولية (مع فرنسا والبرتغال والمغرب). وتقوم أيضا بتحديد توقعات تطور الطلب السنوي على الطاقة من أجل وضع خطط لتطوير شبكة التوزيع خلال السنوات المقبلة. وتساعد خدمات التكييف على مواءمة برامج الإنتاج مع متطلبات الجودة والموثوقية والسلامة لشبكة الكهرباء.

واستشرافا للمستقبل، فإن شركة ريد إلكتريكا لديها القدرة على إدماج كمية متزايدة من الطاقة المتجددة (حتى ٦٠ في المائة من مجموع الطلب). فقد أُدمج أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ جيغاواط - ساعة من الطاقة المتجددة، معظمها من الطاقة الريحية، في الشبكة الإسبانية في السنوات الخمس الماضية. ويتوقف أمن وجودة الإمدادات على الاستثمار المتواصل في تحسين موثوقية شبكة التوزيع، بما في ذلك الدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: شركة Red Eléctrica de España, S.A. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: http://www.ree.es/ingles/home.asp.

١٢٤ - ويستفيد اليوم أكثر من ٥ بلايين شخص (٨٠ في المائة من سكان العالم) من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. لكن بينما شهدت العقود الأخيرة تقدما بوتيرة سريعة، إذ إن أربعا من أصل خمس توصيلات للهاتف النقال توجد اليوم في العالم النامي، فإن ثلثي سكان العالم (وكلهم تقريبا في البلدان النامية) لا يستفيدون حتى الآن من خدمة الإنترنت، وحظوظ المرأة في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل في امتلاك هاتف نقال أقل بنسبة ٢١ في المائة من حظوظ الرجل. بل إن العديد من المناطق الريفية في البلدان النامية لا تصلها حتى الإشارات الهاتفية.

١٢٥ - وفي حين أن ''ثورة الموصولية'' كان وراءها لحد الآن القطاع الخاص، فإن من شبه المؤكد أن الحكومات سيتعين عليها أن تنخرط بشكل أكبر من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمناطق التي لا تصلها الخدمة وتلك المتصلة بالقدرة على تحمل التكاليف، وكذلك إعداد المحتوى المحلي والتطبيقات المحلية، للحيلولة دون أن تصبح تكنولوجيات الاتصالات الجديدة عوامل جديدة لتكريس اللامساواة. وبوجود سياسات مناسبة يمكن لتكنولوجيات الاتصالات الجديدة أن تفيد في العديد من الجبهات، بما في ذلك إتاحة فرص تعليمية واقتصادية للسكان الذين يعانون من نقص في هذه الخدمات ونشر الممارسات المستدامة، وأن تكون عوامل حافزة لروح الأعمال الحرة وتسهم في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد مفتاح توفير فرص العمل في اقتصاد اليوم.

١٢٦ - وسيُبتكر عدد أكبر من التكنولوجيات وينتشر بشكل أوسع من خلال التعاون الدولي. وقد بُذلت بعض الجهود في هذا الصدد، لكن ما زال هناك مجال فسيح للتحسين. وفي كانكون بالمكسيك وديربان بجنوب أفريقيا، قامت الحكومات، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بتصميم مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لابتكار وتشجيع

انتشار التكنولوجيات السليمة بيئيا. والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية شراكة عالمية تشرِك المنظمات في البحث عن سبل الوصول إلى زراعة مستدامة، وهي بحوث يجريها ١٥ مركزا، بالتعاون مع مئات من المنظمات الشريكة. فتجميع الموارد – البشرية والمالية – يمكّن من التصدي على نحو أفضل للتحديات العالمية التي نعيشها اليوم.

التوصية ٢١

١٢٧ – **ينبغي للحكومات أن تعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لكي يتاح للمواطنين، في المناطق النائية على الخصوص، الحصول على التكنولوجيات، بما في ذلك خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية والشبكات العريضة النطاق، بحلول عام ٢٠٢٥.**

التوصية ٢٢

١٢٨ – **ينبغي تشجيع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى على الانخراط في التعاون الدولي في مجال الابتكار والتنمية المستدامة ذات المنحى التكنولوجي على نطاق موسع، سعيا إلى تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية، والانتفاع تماما بالأدوار المحتمل أن تؤديها التكنولوجيات الرفيقة بالمناخ في مواجهة تغير المناخ العالمي وفي تطوير الاقتصاد الأخضر. وتعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانكون وديربان في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خطوة جيدة في هذا الاتجاه.**

واو – بناء القدرة على التحمل

١ – نُظم الحماية الاجتماعية

١٢٩ – سيستلزم التحول العالمي صوب النمو الأخضر والتنمية المستدامة، شأنه في ذلك شأن أي عملية انتقال كبرى، إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، وستنشأ خلال ذلك مجموعة من الفرص وتبرز مجموعة من العراقيل الجديدة. والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان أدوات أساسية لتخفيف المشقة إلى أدنى حد ممكن خلال تلك الفترة، ولها دور أساسي تؤديه في بناء القدرة على التحمل على نطاق أوسع في وقت تشتد فيه المخاطر، سواء كان ذلك نتيجة تغير المناخ أو ندرة الموارد أو انعدام الاستقرار المالي أو حالات الارتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء وغيره من السلع الأساسية.

١٣٠ – ونُظم الحماية الاجتماعية، في أحسن تجلياتها، ليست نقطة انطلاقة للتحفيز على العمل وتمكين الناس من استئناف حياة منتجة في خضم هذه التحديات فحسب، بل إنها يمكن أن تساعد أيضا على بناء دول فعالة، من خلال توطيد أركان العقد الاجتماعي بين

المواطنين والدول، وهو ما يقع في صميم المسائل المتصلة بالحوكمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تُصمَّم هذه النُّظم بعناية كي لا تغفل شرائح المجتمع غير المشمولة بالإحصاءات الوطنية للقوى العاملة، أي أولئك الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية وغير المرئية، والذين لا يُدرجون دوما في نُظم الحماية الاجتماعية، وبعض هؤلاء من الرجال لكن معظمهم من النساء.

الإطار ١١

قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف

قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف برنامج عمالة قوامه الطلب ومحوره الناس، يوفر الأمن المعيشي للهنود الذين يعيشون في الأرياف من خلال عملية حوكمة لا مركزية قائمة على المشاركة، على أساس الاستحقاق القانوني. وهو اليوم أكبر شبكة حماية اجتماعية في العالم بأسره، إذ استفادت منه لحد الآن ٣٤ مليون أسرة معيشية.

ويعمل البرنامج عن طريق تقديم ضمانة قانونية بتوفير ١٠٠ يوم عمل لكل عضو راشد من كل أسرة معيشية ريفية، مقابل حد أدنى معين للأجور يضمنه القانون الاتحادي. ومن عوامل نجاح هذا البرنامج كونه قائما على الطلب، ذلك أن كل مواطن يبحث عن عمل يُمنح فرصة عمل في غضون ١٥ يوما من تقديم الطلب. كما أن البرنامج ينطلق من القاعدة، إذ يتم التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي، وتُفوَّض سلطة اتخاذ القرارات بالكامل إلى المجالس القروية. وقد أتيح لحد الآن ١,٤٤ بليون يوم عمل في إطار هذا البرنامج.

وفي نفس الوقت، فإن البرنامج ينشئ أصولا مستدامة في الأرياف ويعزّز إصلاح النظم الإيكولوجية على أساس الأعمال التي تختارها المجتمعات المحلية الريفية. وغالبا ما تكون لهذه الأعمال فوائد بيئية عرضية: فأكثر من ٥٠ في المائة من الأعمال المختارة متصلة بحفظ الماء (مثل الري على نطاق صغير أو إصلاح المسطحات المائية)، في حين أن أكثر من ١٥ في المائة من الأعمال المختارة متصلة بإصلاح النظم الإيكولوجية وبأنشطة الحراجة على المستوى المحلي.

المصدر: حكومة الهند، وزارة التنمية الريفية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: www.nrega.nic.in.

١٣١ - وحددت منظمة العمل الدولية أربعة عناصر على الأقل باعتبارها عناصر أساسية للحماية الاجتماعية. وتمثل هذه العناصر أهدافا يُطمح إليها، وهي أهداف ما زالت عدة بلدان تسعى إلى تحقيقها، و لم يتمكن من بلوغها إلا عدد قليل حتى الآن:

(أ) ينبغي أن تتاح لجميع السكان سبل الحصول على مجموعة خدمات رعاية صحية أساسية محددة على الصعيد الوطني، بما في ذلك صحة الأم، والحماية المالية اللازمة لتحمل تكلفة هذه الخدمات؛

(ب) ينبغي أن يكون جميع الأطفال فوق مستوى خط الفقر المحدد على الصعيد الوطني، حتى لو استلزم ذلك تقديم استحقاقات عن الأسرة/الأطفال بهدف تيسير حصولهم على التغذية والتعليم والرعاية؛

(ج) ينبغي أن يتمتع جميع من هم في الفئات العمرية النشطة غير القادرين على كسب دخل كاف في أسواق العمل بحد أدنى من الدخل الآمن من خلال المساعدة الاجتماعية أو نُظم التحويلات الاجتماعية أو نُظم ضمان فرص العمل؛

(د) ينبغي أن يكون لجميع السكان المسنين والمعوقين دخل آمن لا يقل على مستوى خط الفقر المحدد على الصعيد الوطني، وذلك من خلال الحد الأدنى لمعاشات المسنين والمعوقين.

١٣٢ - ويمكن لنُظم الحماية الاجتماعية أن تتخذ أشكالا متعددة، منها التحويلات النقدية والعينية ونُظم ضمان فرص العمل (انظر الإطار ١١) والتأمين ضد تقلبات أحوال الطقس لصالح المزارعين، وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وبرامج التغذية المدرسية. ولأن هذه البرامج محددة الأهداف، فإن البلدان النامية قادرة على تحمل تكلفتها أكثر بكثير من البدائل الأخرى، مثل دعم المواد الغذائية أو الوقود على نطاق الاقتصاد ككل، وهي بدائل غالبا ما تفتقر إلى الكفاءة وتكون تكلفتها مرتفعة بلا داع وتترتب عليها آثار تخل بالاقتصاد برمته.

التوصية ٢٣

١٣٣ - ينبغي أن تعمل البلدان على كفالة تمكين جميع المواطنين من الاستفادة من شبكات الأمان الأساسية من خلال بذل الجهود المناسبة على الصعيد الوطني وتوفير ما يناسب من القدرات والتمويل والتكنولوجيا.

٢ - الحد من أخطار الكوارث والتكيّف معها

١٣٤ - من جوانب التكيف التي تكتسي أهمية خاصة القدرة على التحمل: أي القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ولا سيما تلك المرتبطة بحالات الجفاف وارتفاع منسوب سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة والظواهر المناخية الشديدة. ولا يقف الحد من أخطار الكوارث عند إدارة حالات الطوارئ، بل يتعداها بكثير وعلى خلافها، فإن فعاليته التامة تستدعي إدماجه في جميع قطاعات التنمية مع وضع تدابير لتفادي وقوع الكوارث وأخرى لتخفيف الأضرار في حال وقوعها. ويكتسي ذلك أهمية قصوى لدى أضعف الفئات، كتلك التي تعيش في أفريقيا والدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

١٣٥ - وقد زاد الاهتمام العالمي بالحد من أخطار الكوارث زيادة مطردة في السنوات الأخيرة. وإطار عمل هيوغو بشأن الحد من أخطار الكوارث معلم ذو أهمية خاصة في الجهود المبذولة لمساعدة الأمم والمجتمعات على تحسين قدرتها على مواجهة الكوارث والتصدي على نحو أفضل للأخطار التي تهدد التنمية. والغالبية العظمى (٩٧ في المائة) مما أُبلغ عنه من خسائر فادحة ناجمة عن الكوارث هي خسائر متصلة بتقلبات الطقس. فبينما انخفضت مجاميع الوفيات انخفاضا كبيرا مقارنة بالاتجاه التصاعدي لعدد السكان، فإن التكاليف الاقتصادية ارتفعت عموما لتصل إلى رقم سنوي يتجاوز ٢٠٠ بليون دولار، وسُجّلت أعلى تكلفة عام ٢٠٠٥ (عام إعصار كاترينا). والإطار العالمي للخدمات المناخية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية إطار واعد باعتباره مثالا لأداة جديدة قيد الإعداد لسد النقص في عدد التقييمات الكمية المحدَّثة بصفة منتظمة بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ.

التوصية ٢٤

١٣٦ - ينبغي للحكومات وضع وتنفيذ سياسات لإدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الانتقالية وتعزيز القدرة على التحمل، لا سيما من خلال برامج وسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة وعن طريق تعزيز القدرات البشرية على مواجهة تزايد الإجهاد البيئي والصدمات المحتملة، عند الاقتضاء.

التوصية ٢٥

١٣٧ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعجل وتيرة الجهود المبذولة من أجل وضع تقييمات التعرض للأخطار وقلة المناعة على الصعيد الإقليمي والاستراتيجيات الوقائية المناسبة لتلافي الآثار السلبية على الأنظمة الاجتماعية والطبيعية التي تركز

بالكامل على احتياجات الناس، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة لأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

التوصية ٢٦

١٣٨ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تزيد حجم الموارد المخصصة للتكيف مع الكوارث والحد من أخطارها، وأن تدمج التخطيط في مجال القدرة على التحمل ضمن ميزانياتها واستراتيجياتها الإنمائية.

رابعا - العمل من أجل بناء اقتصاد مستدام

١٣٩ - يتطلب تحقيق الاستدامة إجراء تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي. ذلك أن التغييرات الهامشية لن تجدي نفعا. وتتيح الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، التي دفعت العديد من الناس إلى وضع أداء الإدارة الحالية لدواليب الاقتصاد العالمي موضع تساؤل، الفرصة لإجراء إصلاحات شاملة ولتحويل الاتجاه بكل حزم نحو اعتماد نمط النمو الأخضر، الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، لا في النظام المالي فحسب، بل وفي الاقتصاد الحقيقي أيضا.

١٤٠ - لكن التحدي المطروح أكثر تعقيدا من مجرد زيادة النمو لتجاوز الأزمة الاقتصادية. ففي حين أن استئناف النمو أساسي بالفعل - للحد من البطالة ومساعدة بلايين الأشخاص على الإفلات من براثن الفقر، مع إتاحة فرص أكبر للمرأة وحشد الموارد اللازمة لنُظم الحماية الاجتماعية - فإن واقع الاستبعاد الاجتماعي والقيود البيئية يعني أن عملية الازدهار المتزايد هذه قد تقع ضحية لنجاحها ما لم تستند إلى نمو أخضر حقيقي.

١٤١ - ويمكن للنمو الأخضر أن يصبح محركا للتنمية المستدامة في مختلف القطاعات. وهكذا، في حين ستبقى الطاقة هي شريان الاقتصاد، فإن الاقتصاد الأخضر يُعنى بتشجيع استمداد الطاقة من مصادر متجددة قليلة الانبعاث الكربوني وكفالة استخدامها بكفاءة. وبينما كانت مسارات النمو التقليدية منحرفة بشكل مفرط نحو خدمة المصالح على المدى القصير، فإن النمو الأخضر يبرز كبديل لتحقيق النمو على المدى الطويل. وبينما تترك أنماط النمو القديمة التكاليف الاجتماعية والبيئية خارج آليات التسعير، فإن النمو الأخضر يسعى بهمة لإدراجها، لكي ترسل الأسعار إشارات دقيقة. وبينما كان النمو التقليدي غير مبال بمجالات الاستثمار، طالما أن العائدات المالية مرضية، فإن النمو الأخضر يحرص بشدة على كفالة استخدام الأموال لوضع الأسس اللازمة لتحسين الأداء على مستوى التنمية المستدامة في المستقبل.

١٤٢ - ويتطلب تعزيز الإدماج الاجتماعي تشجيع العمل اللائق للنساء والشباب والفقراء. وقد أثبتت الدراسات أن البلدان تكون أكثر ازدهارا واقتصاداتها أكثر تنافسية حيثما تكون الفجوة الجنسانية أضيق، وحيثما يكون بإمكان الشباب والفقراء أن يستفيدوا من التعليم والرعاية الصحية، وحيثما تكون المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية مضمونة بالكامل. ويحدد هذا الفرع أربعة مجالات أساسية لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات: (أ) إدماج التكاليف الاجتماعية والبيئية في عملية تنظيم السلع الأساسية والخدمات وتسعيرها، وكذلك التصدي لحالات التقصير في الأسواق (الفقرات ١٤٣ إلى ١٦٣)؛ و (ب) وضع خارطة طريق تحفيزية تعطي أهمية متزايدة للأهداف الطويلة المدى (الفقرات ١٦٤ إلى ١٨٠)؛ و (ج) إقامة الشراكات لحشد استثمارات جديدة (الفقرات ١٨١ إلى ١٩٧)؛ و (د) وضع إطار مشترك لقياس التقدم المحرز (الفقرات ١٩٨ إلى ٢٠٢).

ألف - إدماج التكاليف الاجتماعية والبيئية: التنظيم والتسعير بطريقة تعكس العوامل الخارجية

١٤٣ - إن معظم السلع والخدمات التي تباع اليوم لا تعكس التكلفة الكاملة للإنتاج والاستهلاك. وهذا النوع من العوامل الخارجية شائع في كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي تقريبا، وفي حال عدم تصحيحه، فإنه قد يؤدي إلى حالات تقصير في الأسواق.

١٤٤ - ومن العناصر الأساسية لأي اقتصاد مستدام وجود نظام تسعيري وتنظيمي يعكس تكلفة الأصول والسلع والخدمات كاملة. وبينما ستكون الأسواق والقطاع الخاص من عوامل التغيير المهمة، فإن للحكومات دورا أساسيا تؤديه في تحديد إشارات السياسات ومؤشرات الأسعار من خلال الأسواق وغيرها من الوسائل.

١٤٥ - وقرارات الشراء والاستثمار التي تتخذها يوميا ملايين الشركات وبلايين الأفراد هي أولى جبهات التنمية المستدامة، ومع زيادة حجم ''الطبقة الوسطى العالمية''، تزداد الحاجة إلى أن يصبح استهلاكها مستداما.

١ - تسعير الكربون وخدمات النظم الإيكولوجية

١٤٦ - تكاد أن تكون أسعار الوقود الأحفوري دوما غير شاملة للعوامل الخارجية، بما فيها تغير المناخ وتلوث الهواء، المرتبطة بإنتاج هذا النوع من الوقود وباحتراقه. غير أن التسعير بالتكلفة الكاملة من شأنه أن يصحح هذا الوضع. ذلك أنه بتسجيل وتوضيح التكاليف الحقيقية للسلع والخدمات بالنسبة للمجتمع والبيئة، يمكن للتسعير بالتكلفة الكاملة أن يدفع

الشركات والمستهلكين إلى إيجاد سبل لمنع وقوع المشاكل أصلا، وذلك من خلال اتباع ممارسات مستدامة من قبيل منع التلوث وكفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة.

الإطار ١٢

استخدام السكك الحديدية وفرض رسوم على المركبات في جبال الألب: نحو نقل مستدام للسلع

قامت سويسرا، من أجل حماية البيئة دون فرض عبء على التدفقات التجارية، باعتماد سياسة نقل طموحة تشجع بقوة نقل السلع عن طريق السكك الحديدية عوض نقلها برا. وأبرز معالم هذه السياسة التدبيران التاليان: تشييد شبكة سكك وأنفاق جديدة (أطولها يمتد على مسافة ٥٧ كلم)، وهو خط السكك الحديدية الجديد الذي يمر عبر جبال الألب، والذي يقلص بدرجة كبيرة المدة المطلوبة لعبور سويسرا من الشمال في اتجاه الجنوب، وبذلك ييسّر عبور جبال الألب عن طريق السكة الحديدية؛ وفرض رسوم متصلة بالأداء على المركبات الثقيلة، وهي رسوم فُرضت تقريبا على كل شاحنة يزيد وزنها على ٣,٥ أطنان تحمل السلع داخل سويسرا أو عبرها. ويُحدَّد المبلغ المطلوب سداده على أساس المسافة المقطوعة، وتصنيف المركبة حسب وزنها الإجمالي، وفئة المركبة من حيث الانبعاثات (''الفئة الأوروبية''). ويذهب ثلثا الإيرادات المتأتية من ذلك إلى السلطات الاتحادية التي تستخدمها أولا وقبل كل شيء لتمويل تشييد وصيانة شبكة سكك حديدية تتسم بالكفاءة، ومن ثم زيادة تيسير التحول من النقل البري المسبب للتلوث إلى النقل السككي الأرفق بالبيئة.

والمثير في الأمر أن هذه السياسة لم تُفرض من الأعلى، بل إنها كانت ثمرة صناديق الاقتراع. فقد أيد الشعب السويسري فكرة تشييد خط السكة الحديدية الجديد وفرض رسوم على المركبات الثقيلة في استفتاءين شعبيين.

المصدر: BLS AG Insfrastruktur. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: http://www.bls.ch/e/infrastruktur/neat-konzept.php.

١٤٧ - وقد بدأ بالفعل عدد متزايد من الحكومات في تصحيح الأسعار. وبصفة خاصة، بدأ بعض الحكومات تسعير الكربون، إما عن طريق فرض الضرائب أو عن طريق نظام التداول في الانبعاثات. والتسعير المباشر وغير المباشر للكربون جزء أساسي من أي حل لمشكلة تغير المناخ، إذ يؤدي إلى خفض الانبعاثات ليس من خلال التحفيز على الحفظ

والكفاءة وإدارة الطلب فحسب، بل أيضا من خلال المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لمصادر الطاقة البديلة في مواجهة المصادر التي تحدث تلوثا كبيرا. ومن شأن فرض ضريبة على أهم غازات الدفيئة المتصلة بالطاقة، وهو ثاني أكسيد الكربون، أن يكون وسيلة أخرى فعالة من الناحية الاقتصادية في التصدي للعوامل الخارجية. غير أن ذلك ينبغي أن يتم بطريقة لا تضر بالفقراء.

١٤٨ - ويمكن للحكومات أيضا أن تضع آليات مبتكرة تستند إلى السوق لتوفير حوافز للشركات كي تتحول صوب أنماط إنتاج أكثر استدامة وتنظر إلى الربحية على المدى الطويل.

الإطار ١٣

تزايد ممارسات تداول الانبعاثات

تسمح نظم تداول الانبعاثات على أساس مبدأ ''التحديد والمتاجرة'' بجعل الضرر البيئي ينعكس في أسعار السوق. فهي بفضل تحديدها لسقف الانبعاثات تضمن تحقيق المستوى المنشود من خفض الانبعاثات؛ وبفضل سماحها بالتداول، تتيح للشركات المرونة التي تمكنها من العثور على أقل الحلول تكلفة، وتكافئ في الوقت نفسه الاستثمار في التكنولوجيات والابتكارات التي تقلل من الانبعاثات الكربونية.

وتعمل نظم التحديد والمتاجرة عن طريق وضع الحد الأقصى الذي يجب ألا يتجاوزه مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المنشآت أو البلدان المشمولة. وبعد ذلك تُنشأ حصص الانبعاثات التي تشكل عملة تداول مشتركة، حيث تخول كل حصة صاحبها الحق القانوني لإطلاق طن واحد من ثاني أكسيد الكربون. وعندما تكون الانبعاثات الفعلية التي تطلقها الشركات أو البلدان دون السقف القانوني المحدد، يكون بوسعها أن تبيع ما بحوزتها من تراخيص لجهات يفوق ما تطلقه من انبعاثات السقف المحدد - وعلى هذا النحو يكون بمقدورها أن تجني مكاسب من وفورات الكربون.

ويجري العمل بالفعل بنظم التحديد والمتاجرة في الاتحاد الأوروبي وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا وفي عدد من الولايات في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة. وهي قيد الإعداد والتنفيذ أيضا في أستراليا وجمهورية كوريا والصين والهند، وكذلك في كاليفورنيا وبعض المقاطعات الكندية، كما أنها مطروحة للنقاش في اليابان وفي غيرها.

وعندما تُوزع حصص الانبعاثات في مزاد علني، مثلما هو معمول به جزئيا في

الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج تداول الانبعاثات، وفي ولايات الشمال الشرقي من الولايات المتحدة، في إطار نظام المبادرة الإقليمية لغازات الدفيئة، فإنها توفر مصدرا مهما للدخل يمكن استخدامه لتمويل المبادرات المتعلقة بالمناخ أو غير ذلك من المنافع العامة.

ونظام الاتحاد الأوروبي للتداول في الانبعاثات هو أكبر نظام لتحديد الانبعاثات والمتاجرة بها، وقد شُرع في تنفيذه في عام ٢٠٠٥، ويغطي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من نحو ٥٠٠ ١١ منشأة على صعيد أوروبا ونحو ٤٠ في المائة من انبعاثات الاتحاد الأوروبي من غازات الدفيئة. ويبلغ الحد الأقصى للانبعاثات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على نطاق الاتحاد الأوروبي ٢,٠٨١ بليون حصة في السنة. ويُسمح باستخدام اعتمادات من الانبعاثات من خارج الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك من آلية التنمية النظيفة ومن غيرها من المصادر) بشرط الالتزام بمعايير كمية ونوعية، مما يجعل نظام الاتحاد الأوروبي للتداول في الانبعاثات المحرك الرئيسي للسوق الدولية للكربون، ويوفر حافزا قويا على العمل.

وتسعى الهند إلى وضع نظام للتداول في الانبعاثات لكبار الملوثين المحليين في ثلاث ولايات كبرى باعتبار ذلك نهجا جديدا للتنظيم البيئي في البلد. وقد بدأ تنفيذ مشروع نموذجي في ثلاث ولايات.

وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الهند بالفعل تنفيذ آلية طموحة سمتها ”أداء فإنجاز ثم تداول“، الهدف منها تشجيع ٧٠٠ وحدة من أكثر الوحدات استهلاكا للطاقة في البلد حتى تصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، ومن ثم المساعدة على خفض انبعاثات الهند من غازات الدفيئة بما يعادل ٢٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة بحلول الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وسيُطلب من حوالي ٧٠٠ من الوحدات الصناعية ومحطات توليد الطاقة الأكثر استهلاكا للطاقة في الهند أن تخفض من استهلاكها للطاقة بنسبة مئوية معينة. وتتوقف نسبة خفض استهلاك الطاقة في أي منشأة من المنشآت على مستواها الحالي من الكفاءة: فالمنشأة الأكثر كفاءة في أي قطاع ستكون مطالبة بنسبة تخفيض أقل، بينما المنشآت الأقل كفاءة ستطالب بنسبة تخفيض أعلى.

وشرعت أستراليا في الآونة الأخيرة في تطبيق آلية لتسعير الكربون باعتبار ذلك جزءا رئيسيا من خطة هدفها ضمان مستقبل تنعم فيه أجيال الغد بالطاقة النظيفة التي يقوم عليها الرخاء الوطني. وتُعد العدالة الاجتماعية عنصرا رئيسيا من الخطة التي تقدم الدعم للأسر المعيشية ذات الدخل المتدني لمساعدتها على تحمل الأعباء الناجمة عن تسعير الكربون.

وفي الصين، بدأ تنفيذ مشاريع نموذجية تتعلق بتداول الانبعاثات في خمس مدن ومقاطعتين بهدف القيام تدريجيا بوضع نظام إقليمي لتداول انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠١٥.

آليات السوق في الهند

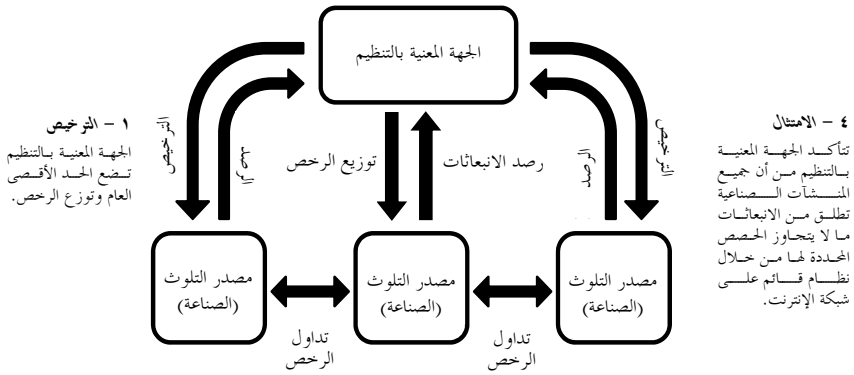

المصدران: المفوضية الأوروبية وحكومة الهند. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في المواقع الشبكيين: http://ec.europa.eu/clima/policies/ets/index_en.htm و http://moef.nic.in/modules/others/?f=mfes.

١٤٩ – إن الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص تعترف هي أيضا أكثر فأكثر بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية من قبيل خصوبة التربة ونوعية المياه وتحلل النفايات وعزل الكربون. وكان تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية الصادر عام ٢٠٠٥ ومشروع التقرير المعد عام ٢٠٠٩ عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي مفيدين في تحديد الخدمات القيِّمة التي تقدمها النظم الطبيعية، وفي تقييم هذه الخدمات والتوعية بأهميتها. ومن شأن هذا التطور أن يكون حاسما ليس فقط في إبطاء وتيرة تدمير غابات العالم، ولكن أيضا في تأمين ألا يتحقق رفع الإنتاج الزراعي، رغم أهميته الحاسمة، على حساب صحة النظم الإيكولوجية.

١٥٠ – ويجري في مختلف مناطق العالم تنفيذ خطط لدفع أموال مقابل خدمات النظم الإيكولوجية باعتبار ذلك وسيلة للتحفيز على الحفاظ على التنوع البيولوجي أو الحد من

إزالة الغابات أو إحياء الغابات أو حماية مستجمعات المياه أو خفض تحات التربة، مع حفز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الوقت نفسه. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) على الصعيد الوطني، برنامج المحميات لحفظ الأراضي في الولايات المتحدة، وبرنامج الحبوب مقابل الخضرة في الصين، وخطة ائتمانات المياه الخضراء في كينيا، وخطة اللجنة الوطنية للغابات في المكسيك؛

(ب) على الصعيد الإقليمي، خطتا الاتحاد الأوروبي الزراعية البيئية والحرجية البيئية (بقيمة بليوني يورو سنويا)؛

(ج) على الصعيد الدولي، برنامج المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

الإطار ١٤

برنامج المنح الخضراء

برنامج المنح الخضراء (Bolsa Verde) برنامج وطني برازيلي ضمن خطة تخليص البرازيل من الفاقة، وهي خطة تهدف إلى القضاء على الفقر. ويوزع البرنامج أموالا تكميلية على الأسر التي تعيش في فقر مدقع مقابل تعهدها بالعمل على حفظ البيئة في المناطق التي تعيش فيها وتعمل. ويقوم البرنامج على تقديم مدفوعات فصلية مباشرة وبناء القدرات البيئية في مجال إدارة الغابات. ويهدف برنامج المنح الخضراء في مراحله الأولى إلى تغطية نحو ٠٠٠ ٧٣ أسرة من الأسر التي تملك مزارع صغيرة وغيرها من المجتمعات المحلية التقليدية التي تعيش في وحدات حفظ البيئة ومستوطنات الإصلاح الزراعي التي توجد بها موارد حرجية هامة.

المصدر: حكومة البرازيل.

٢ - خفض الإعانات العديمة الكفاءة

١٥١ - إن ميل الحكومات في معظم البلدان إلى تقديم الإعانات لقطاعات اقتصادية تحدث آثارا خارجية سلبية أمر يفاقم ظاهرة التسعير المنقوص للآثار الخارجية. ومن بين القطاعات الأكثر استئثارا بالإعانات في العالم القطاعات الثلاثة المتمثلة في الزراعة والطاقة ومصائد

الأسماك. ففي عام ٢٠٠٩، قُدر ما أنفقته الحكومات في جميع أنحاء العالم بحوالي ٣١٢ بليون دولار في الإعانات المقدمة لاستهلاك الوقود الأحفوري، إضافة إلى ١٠٠ بليون دولار في الإعانات المقدمة لإنتاج هذا النوع من الوقود. وفي العام نفسه، أنفقت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحدها ٣٨٤ بليون دولار في الإعانات المقدمة للإنتاج والاستهلاك الزراعيين.

١٥٢ - وهذه الإعانات ليست مكلفة فحسب، إنما أيضا تشوه الأسواق التجارية، وتضر بالبيئة، وتؤدي إلى زيادة الانبعاثات من غازات الدفيئة، وتبطئ التقدم في التخفيف من حدة الفقر. وحسبما أفادت به الوكالة الدولية للطاقة، لم يصل من الإعانات المقدمة عام ٢٠١٠ لاستهلاك الوقود الأحفوري سوى نسبة ٨ في المائة إلى شريحة الـ٢٠ في المائة الأشد فقرا من السكان.

١٥٣ - وإذا كانت حكومات مجموعة العشرين أحرزت بعض التقدم في الاعتراف بكلفة هذه الإعانات، فإن التقدم الممكن إحرازه أكبر من ذلك بكثير لو اتُّخذت تدابير أبعد أثرا. فمن شأن خفض الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري أن تقلص بدرجة كبيرة فارق السعر بين الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة الأكثر إطلاقا للكربون. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن الإلغاء التدريجي للإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٢٠ ستكون له آثار من بينها ما يلي:

(أ) انخفاض الطلب على الطاقة الأولية على الصعيد العالمي بنسبة ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعادل الاستهلاك الحالي من الطاقة لكل من أستراليا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا واليابان مجتمعة؛

(ب) انخفاض الطلب العالمي على النفط بمقدار ٦,٥ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠، وخصوصا في قطاع النقل، وهو ما يعادل نحو ثلث الطلب الحالي للولايات المتحدة من النفط؛

(ج) خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٦,٩ في المائة (٢,٤ جيغا طن) بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعادل الانبعاثات الحالية لكل من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مجتمعة.

١٥٤ - ومع تعرض الحكومات في شتى البقاع لضغوط متزايدة لخفض النفقات العامة، توجد فرصة سياسية لم يسبق لها مثيل لخفض أو إلغاء الإعانات ذات الآثار الضارة التي لا تعكس القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية والاجتماعية.

١٥٥ - وينبغي القيام بذلك بطريقة لا تلحق الضرر بالفقراء، خصوصا إذا كانت المنتجات أو الخدمات المعنية من الاحتياجات الأساسية. ويجب التفكير بأناة في كيفية ترتيب مراحل خفض الإعانات: إذ ينبغي البدء بخفض الإعانات التي يقل اعتماد الفقراء عليها، مع توفير دعم موجه لأشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا حيثما دعت الضرورة إلى ذلك.

٣ - استدامة المشتريات العامة

١٥٦ - يمكن للحكومات أيضا أن تعدل مؤشرات الأسعار باعتماد سياسات مستدامة فيما يتعلق بالمشتريات العامة. فالحكومات هي أكبر المستهلكين في أي اقتصاد. إذ ينفق القطاع العام في المتوسط بين ٤٥ و ٦٥ في المائة من ميزانيته على المشتريات العامة. وهذا يمثل ما بين ١٣ إلى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع، وأكثر من ذلك في غيرها من البلدان. ويمكن استخدام هذا الإنفاق لوضع معايير اجتماعية وبيئية محددة للمنتجات والخدمات المشتراة، وبإمكانه أيضا أن يوفر سوقا من الكبر بحيث تسمح بتحقيق وفورات الحجم.

١٥٧ - وقد أثبتت حالات النجاح التي تحققت في الآونة الأخيرة في استعمال المشتريات العامة المستدامة أن الحكومات بوسعها أن تمارس تأثيرا كبيرا على القطاع الخاص، فتشجع الشركات على الاستثمار في تطوير منتجات جديدة، وإعادة تشكيل سلاسل أنشطتها المضيفة للقيمة، وإقامة الأسواق للمنتجات الجديدة خارج القطاع العام. ومن الأمثلة على ذلك السياسة الإلزامية المتعلقة بالمشتريات العامة من المنتجات الخضراء في جمهورية كوريا (انظر الإطار ١٥).

الإطار ١٥

استراتيجية المشتريات العامة الخضراء في جمهورية كوريا

اعترفت حكومة جمهورية كوريا بأهمية المشتريات من المنتجات والخدمات بوصفها من الوسائل الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية، وشرعت عام ٢٠٠٤ في تنفيذ خطة إلزامية لشراء المنتجات الرفيقة بالبيئة في المؤسسات العامة، معتمدة في ذلك على نظام سابق لوضع العلامات الإيكولوجية استحدث في عام ١٩٩٤.

وتعزز سياسة شراء المنتجات الخضراء المنافسة البيئية بين الشركات لدخول السوق، وقد أفضت إلى تعزيز المسؤولية البيئية وتحسين الأسعار والجودة، وسرعت بتطوير التكنولوجيا الخضراء.

وزاد أيضا حجم الإنتاج من المنتجات الحاملة للعلامات الإيكولوجية في جمهورية كوريا زيادة كبيرة، مما قيمته ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ما قيمته ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وثبت أن المنتجات التي اشترتها المؤسسات العامة عن طريق دائرة المشتريات العامة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ خفضت الانبعاثات بنحو مليوني طن من ثاني أكسيد الكربون، وبلغ إجمالي المكاسب الاقتصادية نحو ٢٧ مليون دولار.

المصدر: المعهد العالمي للنمو الأخضر.

٤ - مصادر التمويل المبتكرة

١٥٨ - يمكن استخدام مصادر تمويل مبتكرة أخرى على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وسيلة لتسعير الآثار الخارجية، وكذلك لتوليد دخل يمكن استخدامه لتمويل جوانب أخرى من الاستدامة. ومن شأن إصلاح النظم الضريبية بنقل عبء الضرائب من العمالة إلى الاستهلاك واستخدام الموارد أن يساعد على حفز نمو أكثر رفقا بالبيئة وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد. ومن شأن التخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع السلوك المستدام أن تكون على قدر كبير من الفعالية أيضا.

١٥٩ - وإذا كان القبول السياسي لمصادر التمويل المبتكرة وللتدابير الضريبية الجديدة يختلف من بلد لآخر، حسبما ظهر من الجهود التي بُذلت فيما مضى، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما خاصا بإمكانية استخدام هذا النهج على الصعيد العالمي. وبعد النقاش اتفق الفريق على ضرورة مواصلة استكشاف مجالات جديدة لمصادر التمويل المبتكرة. ويمكن الاستفادة في هذا الإطار، على سبيل المثال، من أعمال فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ. وفيما يتعلق بالموارد، حدد الفريق الاستشاري عددا من الفئات (انظر الإطار ١٦).

١٦٠ - وهناك عدد من القطاعات الهامة في الاقتصاد العالمي التي لا تُفرض عليها ضريبة في الوقت الحالي رغم ما تنتجه من آثار خارجية، منها الانبعاثات الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري في قطاعي النقل البحري والنقل الجوي. ففرض ضريبة على أهم غاز من غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة، ألا وهو ثاني أكسيد الكربون، من شأنه أن يكون وسيلة أخرى من الوسائل ذات الكفاءة الاقتصادية في معالجة الآثار الخارجية.

الإطار ١٦

الحسابات التي أجراها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ لمصادر التمويل المبتكرة، تقديرات عام ٢٠٢٠

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	سعر الكربون المنخفض	سعر الكربون المتوسط	سعر الكربون المرتفع
١ – الأموال العامة المخصصة للمنح			
(أ) الإيرادات العامة من سوق الكربون			
مزادات وحدات الكميات المخصصة ومزادات نظام تداول الانبعاثات	٨-٢	٣٨-٨	٧٠-١٤
الرسوم التعويضية	١-٠	٥-١	١٥-٣
(ب) الرسوم المفروضة على النقل الدولي			
النقل البحري	٦-٢	٩-٤	١٩-٨
النقل الجوي	٢-١	٣-٢	٦-٣
(ج) الإيرادات المرتبطة بالكربون			
ضريبة الكربون		١٠	
رسوم توصيل الطاقة		٥	
إلغاء الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري (تعهدات مجموعة العشرين)		٨-٣	
إعادة توجيه عوائد الوقود الأحفوري		١٠	
(د) الضرائب المفروضة على المعاملات المالية		٢٧-٢	
(هـ) التبرعات المباشرة للميزانية		٤٠٠-٢٠٠	
٢ – سندات المصارف الإنمائية	معامل الاستفادة المالية الإجمالي مضروبا في ٣,٥ (الصافي مضروبا في ١,١)		
٣ – رأس المال الخاص (التدفقات الإجمالية)		٢٠٠-١٠٠	
٤ – المبالغ التعويضية في أسواق الكربون	١٢-٨	٥٠-٣٨	١٥٠

المصدر: تقرير فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ، متاح في الموقع الشبكي: www.un.org/climatechange/agf.

التوصية ٢٧

١٦١ - ينبغي أن تضع الحكومات مؤشرات أسعار مراعية لقيمة الاستدامة يسترشد بها فيما يتخذه كل من الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية والقطاع العام من قرارات في مجالي الاستهلاك والاستثمار. ويمكن للحكومات على وجه الخصوص أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع أدوات لتسعير الموارد الطبيعية والآثار الخارجية، بما في ذلك تسعير الكربون، من خلال آليات من ضمنها فرض الضرائب أو وضع اللوائح أو أنظمة تداول الانبعاثات، بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) كفالة أن تراعى في عملية وضع السياسات منافع إدماج المرأة والشباب والفقراء، من خلال مشاركتهم وإسهامهم على نحو كامل في الاقتصاد، وأن تراعى فيها أيضا التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

(ج) إصلاح النظم الضريبية والائتمانية الوطنية من أجل حفز الممارسات المستدامة على المدى الطويل، وكبح التصرفات غير المستدامة؛

(د) وضع وتوسيع أنظمة وطنية ودولية للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في مجالات من قبيل استخدام المياه والزراعة ومصائد الأسماك والنظم الحرجية؛

(هـ) معالجة مؤشرات الأسعار التي تشوه قرارات الاستهلاك والاستثمار للأسر المعيشية والمؤسسات التجارية والقطاع العام، وتقوض قيم الاستدامة. وينبغي للحكومات أن تنحو منحى الإفصاح بشفافية عن جميع الإعانات التي تقدمها، وينبغي لها أن تحدد وتلغي الإعانات التي تلحق أكبر الضرر بالموارد الطبيعية والبيئية والاجتماعية؛

(و) القيام تدريجيا بإلغاء إعانات الوقود الأحفوري وخفض الإعانات الأخرى الضارة أو المشوهة للتجارة بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب أن يتم خفض الإعانات على نحو يكفل حماية الفقراء وييسر مصاعب المرحلة الانتقالية على الفئات المتأثرة، حينما تكون المنتجات أو الخدمات المعنية أساسية.

التوصية ٢٨

١٦٢ - ينبغي للحكومات والمؤسسات العامة الأخرى، مثل الجامعات، والمنظمات الدولية أن تضع معايير للتنمية المستدامة تخص عمليات الشراء التي تقوم بها، بهدف التحول في غضون السنوات العشر المقبلة نحو الشراء المستدام والفعال من حيث

التكلفة، وينبغي لها أن تصدر تقارير عامة سنوية عن التقدم الذي تحرزه اعتبارا من عام ٢٠١٥.

التوصية ٢٩

١٦٣ - ينبغي للحكومات أن تضع معايير للإنتاج واستخراج الموارد من أجل دعم الانتقال إلى اقتصاد عالمي مستدام. وينبغي لها كذلك أن تشجع قطاع الأعمال على توسيع نطاق اعتماد واتباع مبادئ الاستدامة الطوعية المستمدة من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية.

باء - وضع خارطة طريق تحفيزية تعطي أهمية متزايدة للأهداف الطويلة المدى

١ - مساءلة المؤسسات

١٦٤ - أضحت الشركات في جميع أنحاء العالم تحرز تقدما في اعتماد الممارسات التجارية المسؤولة. بيد أن ثغرات ما زالت قائمة على صعيد التنفيذ. ويشكل الاتفاق العالمي مبادرة في مجال السياسات الاستراتيجية خص بها الأمين العام المؤسسات التجارية التي تتعهد بأن تراعي في عملياتها واستراتيجياتها ١٠ مبادئ مقبولة عالميا في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

١٦٥ - ويوجد في القطاع الخاص عدد من البرامج الطوعية الأخرى من شأنها أن تساعد المستثمرين والشركات وسائر الجهات صاحبة المصلحة على قياس ما يحدثونه من أثر بيئي واجتماعي. فمبادرة الإبلاغ العالمية ولجنة الإبلاغ المتكامل الدولية، على سبيل المثال، توفران نموذجا لإبلاغ المؤسسات عن الأداء البيئي والاجتماعي. ويزود مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون المستثمرين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة بمعلومات عما يقع على عاتق الشركات من التزامات تتعلق بالكربون. وقد شرع بعض الشركات مؤخرا في إجراء أول حسابات لها تتعلق بالأرباح والخسائر البيئية، وهي حسابات تورد تفاصيل الكلفة الاقتصادية الكاملة للموارد الطبيعية المستخدمة لتوفير المنتجات للمستهلكين والآثار البيئية الناجمة عن ذلك.

١٦٦ - بيد أن استعمال هذه التدابير الإبلاغية لا يزال محدودا: إذ إن نسبة ٣ في المائة فقط من كبريات الشركات الـ ٢٥٠ التي صنفتها مجلة Fortune هي التي تعتمد حاليا أسلوب الإبلاغ المتكامل الذي يهدف إلى تزويد المستثمرين والجهات المعنية بالتنظيم بتقرير واحد يتناول الأداء العام لأي شركة من الشركات من حيث الجوانب الاقتصادية، فضلا عن

الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة. وينبغي النظر في إمكانية جعل الإبلاغ إلزاميا إذا كان المراد إحداث تغيير حقيقي.

١٦٧ - ويمكن لأسواق رأس المال أن تقوم بدور هام في تحقيق هذا التغيير، وذلك بتشجيع الشركات على تحسين تقاريرها. ففي تركيا، تشكل محاولات قامت بها في الآونة الأخيرة بورصة اسطنبول لإدخال مؤشر يتعلق بالاستدامة مثالا مهما للتقدم الممكن إحرازه في هذا المجال (انظر الإطار ١٧).

الإطار ١٧

المشاركة الطوعية في الإبلاغ المتعلق بالاستدامة في بورصة اسطنبول

أطلقت بورصة اسطنبول ومجلس الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة - تركيا مؤشر الاستدامة في بورصة اسطنبول. ويهدف المشروع إلى استعراض الشركات المدرجة في قائمة بورصة اسطنبول على أساس إدارتها لقضايا الاستدامة، واستحداث مؤشر يبين مدى ما تضطلع به الشركات التركية المدرجة من أدوار قيادية.

ويهدف مؤشر الاستدامة في بورصة اسطنبول إلى توفير ميزة تنافسية للشركات التركية الرائدة من خلال الإعلاء من شأن الشركات الرائدة في مجال الاستدامة. وسيضع المشروع مؤشرا للشركات المدرجة في بورصة اسطنبول ليكون بمثابة المرجع القياسي الذي يشجع الشركات الكبرى في تركيا ويمكنها من التنافس في عالم يكون فيه أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية في المؤسسات أمرا لا غنى عنه لتحقيق النجاح على المدى الطويل.

ويُعد مؤشر الاستدامة في بورصة اسطنبول مشروعا متعدد الأطراف ذات المصلحة يطور أفضل الممارسات بهدف إدخال مرجع قياسي للاستدامة في تركيا تأخذ به الشركات المدرجة في قائمة بورصة اسطنبول والمستثمرون في تلك الشركات.

المصدر: مؤشر الاستدامة في بورصة اسطنبول. وللمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع الشبكي: http://www.isesi.org/isesi__eng/about_isesi.html.

٢ - تقديم الحوافز للاستثمارات الطويلة الأجل

١٦٨ - يحتاج الانتقال إلى التنمية المستدامة إلى رؤوس أموال كبيرة. وتشير تقديرات من مصادر مختلفة (ستيرن، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) إلى أن المبالغ المطلوبة سنويا تتراوح نسبتها بين ٠,٥ و ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي.

١٦٩ - ويمكن الحصول على جزء من هذه المبالغ مما تستطيع الحكومات ادخاره من الإعانات التي تدفعها سنويا وقدرها نحو تريليون دولار. ويمكن الحصول على جزء آخر من إعادة توجيه جزء من مبلغ ٥ تريليونات دولار الذي تنفقه في شراء السلع والخدمات سنويا. ويمكن الحصول على جزء آخر من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقدر حاليا بنحو ١٣٠ بليون دولار سنويا. غير أن جزءا كبيرا من هذه الموارد الجديدة سيأتي من تكتلات رؤوس الأموال الخاصة.

١٧٠ - وإذا كان رفع مستوى إبلاغ الشركات عن الاستدامة سيؤدي إلى تزويد المستثمرين بمعلومات أحسن يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، فإن ذلك لن يغير بالضرورة الطريقة التي تتصرف بها الشركات نفسها. فلكي يحدث هذا الأمر، لا بد من استعراض مسؤوليات المستثمرين الائتمانية، ولا سيما في ضوء الأزمة المالية الأخيرة وسيطرة النظرة القصيرة المدى على القطاع المالي.

١٧١ - والتنمية المستدامة في حاجة إلى من يقيمون استثمارات بعيدة المدى من أصحاب القدرة على الصبر. وقد بينت التجربة أن الأزمة المالية الحالية هي ناجمة في جزء منها على الأقل عن إفراط المستثمرين في التركيز على ''النظرة القريبة المدى'' وعلى تحصيل النتائج بشكل موسمي. وهذا ما يتيح فرصة فريدة كي يصبح إصلاح القطاع المالي الدولي والتنمية المستدامة متلازمين لا ينفك أحدهما عن الآخر.

١٧٢ - وعلى الحكومات أن تعمل على تشجيع المستثمرين المؤسسيين، مثل صناديق المعاشات التقاعدية في القطاعين العام والخاص، على القيام باستثمارات طويلة المدى، إذ إن هذه الاستثمارات بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. ففي الوقت الحاضر، كثيرا ما يُحال بينهم وبين القيام باستثمارات بعيدة المدى بسبب التشريعات الوطنية المتعلقة بـ ''مسؤولياتهم الائتمانية''.

١٧٣ - وقد رأينا في الآونة الأخيرة ما ينجم من آثار عن القرارات التي تتخذها وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية على كل من الدين السيادي والدين الخاص. وقد قامت مجموعة

من المؤسسات، يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأدوار مهمة في النهوض باعتبارات التنمية المستدامة بوصفها عنصرا من تصنيفاتها في المستقبل.

١٧٤ - وللصناديق السيادية أهمية أيضا في هذا الصدد. فإجمالي أصول هذه الصناديق يبلغ حاليا نحو ٣ تريليونات دولار، ويُتوقع أن تصل قيمتها إلى مبلغ يتراوح بين ٦ تريليونات دولار و ١٠ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠١٣. وقد أنشئ ١٢ صندوقا سياديا جديدا منذ عام ٢٠٠٥ فقط. وبالجمع بين المصلحة التجارية والمصلحة العامة/الوطنية، يكون بين أيدي هذه الصناديق إمكانات كبيرة للاستثمار على المدى البعيد، الأمر الذي يمكنها من مراعاة قضايا الاستدامة على الوجه الأكمل، كما يمكنها في بعض الحالات من اتخاذ الاستدامة هدفا قائما بذاته ضمن سياساتها. ومن نماذج أفضل الممارسات في هذا المجال صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي في النرويج.

١٧٥ - ومن الممكن تطوير هذه الأنواع من الممارسات عن طريق تنقيح ”مدونة الممارسات الجيدة“ الحالية المتعلقة بالصناديق السيادية - أي مبادئ سانتياغو - على غرار التغييرات التي يتم إدخالها في إدارة صناديق المعاشات التقاعدية العامة الوطنية والدولية لكي تتمكن من الاستثمار بروح من المسؤولية.

١٧٦ - والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات الدولية والمصارف الإنمائية ووكالات ائتمانات التصدير معرضة لخطر التجزئة حينما لا تراعي بقدر كاف في برامجها وسياساتها المتعلقة بالتنمية القطاعية اعتبارات التنمية المستدامة بمفهومها الأوسع المراعاة الكافية. ومن شأن النهوض بعمليات التكيف الاقتصادي أن يحدث أثرا قويا في البيئة وفي القضايا الاجتماعية. ومن ثم لا بد لهذه الجهات من أن تعمل على اتباع نهج كلي إزاء التنمية المستدامة وتقوم برصد آثار سياساتها رصدا كافيا. وقد أُطلقت مبادرات شتى لوضع معايير لمؤسسات الإقراض، مثل تلك المتعلقة بـ ”مبادئ التعادل“ (التي تستند إلى معايير مؤسسة التمويل الدولية للأداء في مجال الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وإلى المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة). وهذه الجهود وغيرها ربما تكون نماذج يُستحسن النظر في إمكانية توسيع نطاقها.

التوصية ٣٠

١٧٧ - ينبغي للحكومات أن تشجع وتحفز إدراج معايير التنمية المستدامة على المدى الطويل في أنشطة الاستثمار والمعاملات التي تجريها الشركات، بما في ذلك المعاملات المالية. وينبغي لمجموعات المال والأعمال أن تعمل مع الحكومات والوكالات الدولية على

وضع إطار للإبلاغ في مجال التنمية المستدامة، وينبغي لها أن تنظر في فرض الإبلاغ على الشركات التي تفوق قيمة أسهمها المتداولة في الأسواق المالية ١٠٠ مليون دولار.

التوصية ٣١

١٧٨ - ينبغي للمؤسسات التجارية السعي إلى مواءمة ممارساتها التجارية مع المبادئ المتعارف عليها عالميا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعمل والاستدامة البيئية ومكافحة الفساد، مثل المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق العالمي.

التوصية ٣٢

١٧٩ - اعتبارا لما للتكتلات الضخمة لرؤوس الأموال الخاصة والسيادية من أهمية في تيسير الانتقال إلى التنمية المستدامة، ندعو الكيانات التالية إلى استكشاف مجموعة من التدابير الرامية إلى الأخذ بمعايير التنمية المستدامة:

(أ) مجالس إدارة الصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية العامة الوطنية والدولية، والمؤسسات المالية الكبرى الأخرى، فيما يخص قراراتها الاستثمارية؛

(ب) الحكومات أو هيئات تنظيم الأسواق المالية، من أجل اعتماد أو تنقيح اللوائح لتشجيع الأخذ بها؛

(ج) أسواق الأوراق المالية، من أجل تيسير اعتماد تلك المعايير في تحليل الشركات وفي تقاريرها عن التقيد بها؛

(د) الحكومات، من أجل وضع حوافز وتهيئة بيئة مواتية عن طريق شد اهتمام مجالس الإدارة إلى تلك المعايير (الواجب الائتماني)؛

(هـ) الحكومات ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، من أجل إدماج تلك المعايير في تقييمات كل منها للمخاطر.

التوصية ٣٣

١٨٠ - ينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية والمصارف الإنمائية الدولية توطيد جهودها الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة، وتقييم ورصد نتائج سياساتها على الصعيدين الاجتماعي والبيئي على نحو واف. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ووكالات ائتمانات التصدير الأخذ بمعايير التنمية المستدامة لدى النظر في الأخطار القطرية.

جيم – إقامة الشراكات لحشد استثمارات جديدة

١٨١ – بالرغم من الأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل المقدّم من القطاع العام، والحاجة إلى زيادتها (في عام ٢٠١٠، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٢٨,٧ بليون دولار)، ثمة دلائل واضحة على أنه سيكون هناك طلب هائل على أموال القطاع الخاص أيضا. وقد أقرّت أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ خلال مفاوضاتها على مدى عدّة سنوات بالحاجة إلى زيادة حجم التمويل، فقد اتفقت على تعبئة ١٠٠ بليون دولار من التمويل المقدّم من القطاعين العام والخاص سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. غير أن هذا ليس سوى جزء من الاستثمارات المطلوبة: فتقديرات الوكالة الدولية للطاقة تشير إلى أنه سيلزم القيام باستثمارات في قطاع الطاقة وحده بما مجموعه تريليونات الدولارات على مدى العقود القادمة لمواكبة الطلب.

١٨٢ – وقد شهدت السنوات القليلة الماضية عددا من الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص للحدّ من مخاطر الاستثمار، وتحقيق الاستفادة المثلى من التمويل المتأتي من المصادر العامة والخاصة على السواء، وحشد الموارد البشرية والقدرات الاستراتيجية. وثمّة اعتراف متنام في أوساط الممارسين بإمكانية قيام شراكات من هذا النوع بدور محوري في زيادة حجم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النموّ. وتكتسب الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص مزيدا من القدرة على التأثير في تنفيذ استثمارات التنمية المستدامة. ففي هذه الشراكات، يتفق المشاركون على التعاون من البداية في التصميم الاستراتيجي للبرامج، لا في فرادى البرامج.

١٨٣ – ويتمثّل أحد الجوانب الرئيسية لتحدّي التنمية المستدامة في تغيير شكل الإنفاق، لا زيادته فحسب. فهناك تداخلات كبيرة بين كثير من المجالات التي تحتاج إلى استثمار: فعلى سبيل المثال، من شأن إنفاق أموال كثيرة على التكيّف مع تغيّر المناخ أن يساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية. غير أن هذا لا ينفي حقيقة أن تحقيق النتائج على صعيدي الحدّ من الفقر والاستدامة في المستقبل سيكون عملية مكلفة وسيتطلّب مزيدا من الوضوح فيما يتعلق بدور كل من القطاعين العام والخاص.

١٨٤ – ويمثّل توفير خدمات البنى التحتية وما ينطوي عليه ذلك من تحدّيات تمويلية أحد المجالات التي تتطلب اهتماما خاصا. فعلى سبيل المثال، في ظلّ التحضر المتزايد الذي يشهده العالم، ستزداد أهمية الاستثمار في البنى التحتية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة على الأمد الطويل، مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة والمياه والنقل. وثمّة إمكانية في عدّة مجالات لتعزيز وحشد الاستثمار في البنى التحتية[٢].

الشراكات مع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ومع المجتمعات المحلية

١٨٥ - من المجالات التي قد تكون بحاجة إلى الاستثمار العام الحالات التي يلزم فيها القيام بالاستثمارات مسبقا - كما في حالات التكنولوجيات المستدامة التي تؤدّي إلى خفض التكاليف التشغيلية ولكن استرداد تكاليفها الرأسمالية الأولية يستغرق وقتا طويلا، أو عندما يستغرق الأمر وقتا لكي تكتسب الأدوات الأخرى، كالاستثمارات الخاصة، القدرة على توليد عائدات كافية. ومن المهم الموازنة بعناية بين تكاليف ومكاسب الاستثمار المسبق تجنّبا لنشوء وضع يكون على الفقراء فيه تحمّل تكلفة الموارد المكرّسة مسبقا.

١٨٦ - وثمّة مجال آخر قد يكون الاستثمار العام متطلبا أساسيا فيه، ألا وهو بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على تهيئة البيئات المؤاتية لآليات السوق. وعلى عكس الاستثمار في الأصول الثابتة، فإن هذا النوع من الاستثمارات لا يموَّل عادة بواسطة الجهات الخاصة، وإن كان يعِدُ بتحقيق نسب استفادة عالية، ذلك أنه يتيح المجال للعديد من العوامل المضاعِفة لكي تُحدث مفعولها على صعيد تدفّقات الاستثمارات الخاصة، الوطنية منها والدولية.

١٨٧ - وفي المقام الأول، تعدّ الاستثمارات العامة متطلّبا بالغ الأهمية للمشاريع التي تكون مرتفعة العائد الاجتماعي ولكنها لا تولّد عوائد مالية كافية من وجهة نظر المستثمر الساعي إلى الربح. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للحكومات أن تجعل المشروع مجديا من الناحية الاقتصادية بأن تتبع سياسات من قبيل توفير البنى التحتية أو تقاسم المخاطر أو تمويل فجوات الجدوى الاقتصادية[٣] أو الالتزام بشراء المنتج مسبقا.

١٨٨ - وثمّة مجالٌ تكون فيه الشراكات ذات أهمية حاسمة، ألا وهو تعزيز المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. فهذه الشركات تعدّ من القوى الرئيسية الدافعة للنموّ وتكوين الثروة وإيجاد فرص العمل. ومن ثم فدور المشاريع التجارية الصغيرة في التنمية المستدامة دورٌ بالغ الأهمية.

---

(٢) يمكن تعريف أصول البنية التحتية بنظام الأشغال العامة في بلد أو ولاية أو منطقة، بما في ذلك الطرق وخطوط المرافق والسكك الحديدية. وعادة ما يتّخذ تمويل القطاع الخاص للبنى التحتية العامة شكل تمويل المشاريع ذا التوجّه الطويل الأجل.

(٣) يُقصد بتمويل فجوات الجدوى الاقتصادية، في الاستخدام الأكثر شيوعا، الدعم المالي المقدّم من القطاع العام في صورة منح تقدّم إلى شريك خاص في مشاريع البنى التحتية التي تنفّذ في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك لجعل المشروع مجديا من الناحية الاقتصادية.

١٨٩ - وتمثل عقبة الحصول على رأس المال عقبة رئيسية أمام إقامة المشاريع التجارية الصغيرة، وكذا الثغرات التي تعاني منها هذه المشاريع على صعيد القدرات الإدارية ومحدودية فرصها في الاستفادة من التكنولوجيات. وتشير التقديرات إلى أنه على الرغم من النموّ الهائل الذي تحقّق في قطاع التمويل البالغ الصغر، ما زال الكثير من مباشري المشاريع التجارية الصغيرة لا يحصلون على الائتمانات.

١٩٠ - ويمكن أن يكون التمويل البالغ الصغر فعالا في التخفيف من حدة الفقر بالتمكين للفقراء من خلال قروض المشاريع التجارية الصغيرة وهياكل الإقراض الجماعي التشاركي ومؤسسات الادّخار المأمون، كما أن له دورا رئيسيا في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحدّ من تعرّض الفقراء لآثار الفقر وتغيّر المناخ.

١٩١ - ويتمثّل التحدي الرئيسي في الاستمرار في زيادة حجم قطاع التمويل البالغ الصغر، والإسراع بهذه الزيادة إن أمكن، بحيث يصل هذا التمويل إلى من يعيشون في فقر متزايد في الأصقاع النائية، ولا سيّما في المناطق الريفية، وبحيث تخفّض التكاليف وتحقق الاستفادة بصورة أفضل من التكنولوجيات الإلكترونية الجديدة. وهناك حاجة أيضا لأن تصبح الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام التمويل التقليدي، بما فيها المصارف، أنشط بكثير في إقراض المؤسّسات الأصغر حجما.

١٩٢ - ولطالما كان يُنظر إلى إقامة الشراكات باعتبارها مهمة منوطة بالحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، وبالأسواق في الآونة الأخيرة. ولكن من غير الممكن اليوم تحقيق تقدّم يعتدّ به على صعيد التنمية المستدامة دون إدراج الإدارات المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية، مثل جماعات المساعدة الذاتية النسائية، في صدارة خطة التنمية المستدامة. ويجب التشاور مع هذه الجهات وإشراكها، ودعوتها في الكثير من الحالات إلى تنفيذ سياسات التنمية المستدامة وإقامة الشراكات في هذا المجال.

التوصية ٣٤

١٩٣ - ينبغي للحكومات ومؤسسات الأعمال إقامة شراكات استراتيجية بينها وبين المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ الاستثمارات المراعية للتنمية المستدامة.

التوصية ٣٥

١٩٤ - ينبغي للحكومات والمؤسّسات المالية الدولية والشركات الكبرى أن تعمل سويا على وضع حوافز لزيادة الاستثمار في التكنولوجيات والابتكارات والبنى التحتية المستدامة، بسبل منها اعتماد سياسات وتوخي أهداف تحد من الشكوك لدى المستثمرين؛

وتشجيع الشبكات المشتركة بين القطاعين العام والخاص على دعم البحث والتطوير؛ ووضع أنظمة للضمان من المخاطر وإتاحة رؤوس أموال المجازفة؛ وتوفير التمويل الأولي.

التوصية ٣٦

١٩٥ - ينبغي أن تسخّر الحكومات الاستثمارات العامة لإقامة الأطر المؤاتية التي تحفز القطاع الخاص على تقديم التمويل الإضافي بكميات كبيرة جدا، وذلك بطرق منها على سبيل المثال توفير البنى التحتية أو تقاسم المخاطر أو تمويل فجوات الجدوى الاقتصادية أو الالتزام المسبق بشراء المنتجات.

التوصية ٣٧

١٩٦ - ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز الاستثمار في التنمية المستدامة عن طريق توجيه حسابات المستثمرين حيال المستقبل، وبالأخص عن طريق زيادة الاستعانة بآليات تقاسم المخاطر وتعزيز استقرار البيئتين التنظيمية والسياساتية على المدى الطويل. ويمكن أن تشمل تلك التدابير تحديد أهداف في مجال الطاقة المتجدّدة أو الحفاظ على الطاقة، أو خفض حجم النفايات، أو حفظ المياه، أو الوصول إلى أسواق الكربون من خلال آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو، أو إتاحة إمكانات دائمة للتمويل العام.

التوصية ٣٨

١٩٧ - ينبغي أن تقيم الحكومات والقطاع المالي شراكات مبتكرة لتوفير خدمات بناء القدرات وزيادة فرص الحصول على رأس المال كوسيلة لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من المشاركة في الاقتصاد المستدام الجديد.

دال - وضع إطار مشترك لقياس التقدم المحرز

١٩٨ - لطالما كان مفهوم الناتج القومي الإجمالي هو المهيمن على الفكر الاقتصادي، وكان هو محكّ أداء الاقتصادات الوطنية ومقياس فعالية الساسة. بيد أن الفكر الجديد بات يشكّك بصورة متزايدة في وجاهة هذا المؤشر كمقياس للنجاح، ومن ذلك تقرير برونتلاند لعام ١٩٨٧، ومؤشر التنمية البشرية، واللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي التي أنشأها الرئيس نيكولا ساركوزي، رئيس فرنسا، ويرأسها كل من جوزيف ستيغليتز وأمارتيا سين وجان بول فيتوسي. ومن الخطوات الهامة كذلك الجهود التي تُبذل في عدد من البلدان لإدراج سعادة الناس ورفاههم ضمن مؤشرات التقدم الوطني.

١٩٩ - ولئن كان الرخاء المادي أمرا مهما، فإنه ليس المؤشر الوحيد للرفاه بأي حال من الأحوال. وكما أشارت اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي في تقريرها لعام ٢٠٠٩، لا تحتوي المؤشرات الاقتصادية الصرفة على أي دلالة بخصوص ما إذا كانت الآثار البيئية والاجتماعية تُدفع ثمنا للرفاه المادي، أو ما إذا كان يُجازَف في سبيل هذا الرفاه المادي بالضغط على الموارد الطبيعية بما يفوق احتمالها.

٢٠٠ - أمّا على الجانب البيئي من المعادلة، فبما أن هناك خبرة كبيرة بخصوص طرق قياس حالة البيئة ودرجة سلامة النظام الإيكولوجي وعنصر الخطر الناجم عن تسيير الأمور كما جرت عليه العادة، يمكن إدماج طرق القياس هذه في مؤشر التنمية المستدامة أو في مجموعة مؤشرات الاستدامة. وتتجلّى أمثلة على كيفية قياس درجة سلامة النظام الإيكولوجي في البرامج المعنية بالناتج القومي الإجمالي ''الأخضر'' التي تضطلع بها الأمم المتحدة (مثل تقارير توقعات البيئة العالمية التي تصدر كل سنتين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقارير برنامج البيئة عن فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية) وتضطلع بها بلدان شتّى من بينها الهند، والمؤشرات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والدراسة التي تتناول اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والدراسات المتعلقة بالبصمة الإيكولوجية (كتلك التي أجرتها المكسيك)، وغيرها.

٢٠١ - ويملي علينا ما ينطوي عليه مفهوم التنمية المستدامة من تحوّل منهجي للاقتصاد العالمي أن نعيد التفكير في المقصود بالتقدّم، وأن نعيد النظر فيما إذا كان النمو الاقتصادي هو حقا أفضل وسيلة لقياسه. وللفصل بين الإنتاج والاستهلاك من جهة واستخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة من جهة أخرى، ينبغي تكملة مفاهيم الناتج القومي الإجمالي الضيقة بأدلة أو مؤشرات تقيس التنمية المستدامة. ولا ينبغي أن يُستغل تحديد دليل أو مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة وسيلة لفرض جزاءات أو حواجز تجارية.

التوصية ٣٩

٢٠٢ - ينبغي وضع دليل أو مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠١٤ لقياس التقدّم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي للأمين العام أن يعين فرقة عمل تقنية تضمّ أصحاب المصلحة المعنيين.

خامسا – تعزيز الحوكمة المؤسسية

٢٠٣ – كما هو مبيّن في الفروع السابقة من هذا التقرير، يتوقّف تحقيق التنمية المستدامة على توافر إطار فعّال من المؤسّسات وعمليات صنع القرار على المستويات المحلّي والوطني والإقليمي والعالمي. غير أن النمط السائد في الواقع هو على الأغلب نمط المؤسسات المجزّأة التي يُعنى كل منها بقضية بعينها؛ ووجود نقص في القيادات وفي الحيّز السياسي؛ وانعدام المرونة التي تتيح التكيّف مع الأنواع الجديدة من التحدّيات والأزمات؛ وعدم توقّع التحدّيات والفرص الناشئة والتخطيط لها، وكل هذه أمور تقوّض عمليات تقرير السياسات وتعيق التنفيذ على أرض الواقع.

٢٠٤ – وفي الوقت نفسه، باتت الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة تتّسم بتنوّع أكبر من أي وقت مضى. وقد أصبحت الجهات من غير الدول عن جدارة وكفاءة أطرافا فاعلة رئيسية في توظيف تكنولوجيات الإعلام والتواصل الاجتماعي الجديدة في وضع جداول الأعمال. وفي الوقت ذاته، تتمتّع كيانات القطاع الخاص بالقدرة على حشد الموارد الهائلة، ممّا له آثار إيجابية وسلبية في آن معا على التنمية المستدامة.

٢٠٥ – وهكذا يتزايد شيوع الائتلافات بين الدول والجهات من غير الدول على صعيدي تقرير السياسات والتنفيذ استنادا إلى ما بات متعارفا عليه من منطلق عملي مفاده أن التوصّل إلى الحلول الفعّالة غالبا ما يرتهن باتّباع نهج أكثر تعاونية ومرونة. وعندها يكون للحكومات والمؤسّسات التابعة للدولة دور حيوي يتجاوز صلاحية منح الشرعية التي تتمتّع بها دون غيرها، ألا وهو وضع جدول الأعمال وإقامة أطر الحوكمة حيث يمكن لتعاون كهذا أن يجري بصورة بنّاءة.

٢٠٦ – يتناول هذا الفرع جوانب الحوكمة والاتّساق التي تصبّ في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وهو يولي كذلك اهتماما خاصا لإخضاع جميع الأطراف الفاعلة للمساءلة حيال تحقيق التنمية المستدامة، وقد روعي في الكثير من التوصيات المقدّمة أن تصبّ في اتجاه تعزيز الخضوع للمساءلة على جميع مستويات صنع القرار. وعلى وجه الخصوص، يدعو هذا الفرع إلى: (أ) إيجاد سبل لتحسين الاتّساق والخضوع للمساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي (الفقرات ٢٠٧ إلى ٢١٩)؛ و (ب) إيجاد سبل لتحسين الاتّساق والخضوع للمساءلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي (الفقرات ٢٢٠ إلى ٢٣٦)؛ و (ج) وضع مجموعة جديدة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (الفقرات ٢٣٧ إلى ٢٤٥)؛ و (د) إصدار تقرير دوري عن توقّعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يربط بين مختلف القضايا ويشجّع على تحقيق الاتّساق فيما بين الوكالات على

الصعيد الدولي (الفقرات ٢٤٦ إلى ٢٥٥)؛ و (هـ) قطع التزام جديد بتعزيز الحوكمة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بطرق منها النظر في إنشاء مجلس عالمي للتنمية المستدامة (الفقرات ٢٥٦ إلى ٢٦٧).

ألف – الاتّساق والمساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي

٢٠٧ – تقع الحوكمة الرشيدة في صميم التنمية المستدامة، وهي تبدأ من الأساسيات، وهي: الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة بين المرأة والرجل، إلى جانب إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات واللجوء إلى القضاء والمشاركة السياسية. ويجب تشجيع المشاركة النشطة للشباب في المجتمع والسياسة والاقتصاد. ومن الضروري أيضا انتهاج سياسات لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة في ظلّ الضرر الذي تلحقه الممارسات الفاسدة والإجرامية بالمجتمع والاقتصاد.

٢٠٨ – وإذا كانت الحوكمة الرشيدة توفّر البيئة الصالحة لترسيخ التنمية المستدامة، فإن تحقيق الاتّساق أمر لا غنى عنه لبلوغ ذلك. وعندما تعمل الوزارات والوكالات كل على حدتها، تتجزّأ الجهود والموارد وتُهدر الفرصة للتغلّب على تحدّيات التنمية المستدامة لما بينها من ترابط.

٢٠٩ – فعلى سبيل المثال، ربما يكون التعامل مع مسألة التكيّف مع تغيّر المناخ كمجال عمل منفصل كليا عن الزراعة أو إدارة المياه أو الرعاية الصحية أمرا مفهوما من زاوية واحدة فقط، ألا وهي أن كلا من هذه المجالات يقع ضمن اختصاص وزارة مختلفة. ولكن عندما يتعلق الأمر بحياة الأسر والمجتمعات على أرض الواقع، نجد أن ثمّة خيوطا شديدة التشابك تربط بين هذه المجالات في صورة ارتباطات وعلاقات سببية متبادلة وموجات متلاحقة من التداعيات.

٢١٠ – فينبغي إذن أن تكون العواصم هي المكان الذي تُتخذ فيه الخطوات الأولى لمعالجة حالة التجزّؤ المؤسّسي، أي أن تُتّبع حيال التنمية المستدامة نُهُج حكومية جامعة حقا. فثمّة أهمية بالغة للرسائل الآتية من القمّة ولما يمارَس في القمّة من قيادة من جانب رؤساء الدول أو الحكومات ومن قبل مجالس الوزراء بصورة جماعية. والتنمية المستدامة مجال أكثر اتساعا وتعقّدا من أن تتولّى زمامه وزارة أو وكالة واحدة. بل يلزم أن يشارك فيه جميع من هم عند نقطة التلاقي بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن لرؤساء الحكومات تحقيق نتائج حقيقية بأن يعلنوا بوضوح أنه يجب تعميم التنمية المستدامة في أعمال جميع الكيانات الحكومية، وأنهم ينتظرون من جميع الوزراء أن يركّزوا على التنمية المستدامة وأن يسعوا إلى تحقيقها بشكل جماعي.

الإطار ١٨

الحوكمة من أجل التنمية المستدامة في النرويج

تتولّى وزارة المالية في النرويج مسؤولية تنسيق العمل الحكومي في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تغطّي الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، أدرجت النرويج التنمية المستدامة ضمن أهم وثائقها السياساتية الحكومية، ألا وهي الميزانية الوطنية السنوية. فتتضمّن كل ميزانية سنوية فصلا مستقلا عن متابعة هذا الأمر يضمّ إسهامات من جميع الوزارات ومن مكتب الإحصاء. ويعدّ هذا أداة بالغة الأهمية لرصد التقدّم المحرز.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شكّلت الحكومة لجنة خبراء وكلّفتها بوضع مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة للنرويج. وبعد إجراء مشاورة عامة بشأن المؤشرات الأولية الـ ١٦، عرضت وزارة المالية في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٦ مجموعة مؤشّرات معدّلة تعديلا طفيفا. واكتسبت المجموعة، التي باتت تتألّف من ١٨ مؤشرا، أهمية متزايدة في رصد مدى اتّساق ما يجري في النرويج من تطوّرات مع أهداف التنمية المستدامة. وتستخدم فرادى الوزارات كذلك مجموعة المؤشرات هذه في تقاريرها عن قضايا التنمية المستدامة.

المصدر: حكومة النرويج. ويمكن الاطّلاع على مزيد من المعلومات عن استراتيجية النرويج الوطنية للتنمية المستدامة على العنوان الشبكي: http://www.regjeringen.no/upload/FIN/rapporter/R-0617E.pdf. ويمكن أيضا الاطّلاع على مزيد من المعلومات عن مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة على العنوان الشبكي: http://www.ssb.no/english/magazine/art-2006-11-09-01-en.html.

٢١١ - وتتمثل إحدى الأدوات المؤثّرة بوجه خاص في مجال تحقيق الاتّساق على نطاق الحكومات في إضفاء التكامل على الميزانيات، وذلك بطرق منها على سبيل المثال تخصيص الموارد للأهداف الاستراتيجية بدلا من تخصيصها لوزارات أو إدارات بعينها. فيمكن لهذا النوع من ''الإدارة بالأهداف'' أن يساعد على توجيه اهتمام الإدارات والوكالات الحكومية استباقيا صوب سبل دعم الأهداف المغطية لكامل نطاق الحكومة، بينما قد يساعد اتّباع نسق وضع ميزانية مستقلّة لكل إدارة على نشوء الدينامية المعاكسة، حيث تعتبر كل إدارة ميزانيتها الخاصة أرضا خالصة لها وعليها حمايتها من التعدّي. ويعرض الإطار ١٩ مجموعة من الآليات الأخرى التي يمكن اتّباعها لتعزيز الاتّساق السياساتي.

الإطار ١٩

آليات تعزيز الاتّساق السياساتي

يمكن لقادة الحكومات الاعتماد على تشكيلة تتّسع باطّراد من الخيارات السياساتية الكفيلة بتعزيز الاتّساق السياساتي:

- هيئات التنسيق الرفيعة المستوى، مثل لجنة التخطيط في الهند (التي يرأسها رئيس الوزراء، والتي لها غرض محدّد هو تحقيق التواصل بين الصوامع الوزارية)، ولجنة الصين الوطنية للتنمية والإصلاح، والمجلس الأعلى للتخطيط في تركيا، ولجنة التخطيط الوطنية في جنوب أفريقيا. وهناك أمثلة أخرى منها مبادرة الشراكة الاجتماعية في بربادوس، التي تجمع الوزراء وأرباب العمل والنقابات تحت سقف واحد لمعالجة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية، ويتولّى رئاستها رئيس الوزراء؛ وهناك أيضا النهج المشترك بين القطاعات الذي تتبعه سويسرا، وهو النهج المتأصّل في الهيكل الاتحادي للحكومة، والذي يسهّل في ظل عدم وجود رئيس للوزراء اتّخاذَ القرارات بشأن جميع القضايا السياساتية في إطار عملية جماعية وتَشارُك جميع أعضاء الحكومة في المسؤولية عن التنفيذ.

- الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، التي يرفع لواءها رئيس الدولة أو الحكومة وتحظى بالدعم السياسي الواسع في البرلمان، وتجمع بين الأطراف المعنية كافة (بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية) في شراكة واسعة النطاق. وينبغي لهذه الخطط والاستراتيجيات أن تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لقضايا من قبيل القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والحدّ من التفاوت، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والطاقة، وتغيّر المناخ، والتنوّع البيولوجي، والنمو الأخضر. وينبغي أن تشمل أيضا التزامات محدّدة تتجاوز الإطار الزمني الضيق للدورة الانتخابية، وتشمل أحكاما للرصد والمساءلة.

- وزارات الخارجية المعهود إليها بمسؤولية التنسيق مع الوزارات القطاعية بخصوص السياسة الخارجية للبلد ضمانا للتعبير عن المواقف الوطنية في المحافل الدولية بشكل أكثر اتّساقا. ففي السويد، تتولّى وزارة الخارجية ووزير التعاون الإنمائي الدولي مسؤولية التنسيق والتطوير من أجل إضفاء الاتّساق على سياسات الحكومة الإنمائية، وذلك بموجب قرار اتخذه البرلمان بالإجماع في عام ٢٠٠٣.

- تحسين التفاعل بين راسمي السياسات والأوساط العلمية، وهو ما من شأنه أن يسهم بدوره في تكوين فهم أعمق لأسباب وتأثيرات تحدّيات التنمية المستدامة ويساعد على الاهتداء إلى وسائل مبتكرة وفعّالة للتصدّي لهذه التحدّيات. ومن الأمثلة المفيدة لتطبيق هذا النهج مجلس مستشاري رئيس الولايات المتحدة للعلوم والتكنولوجيا ومنصب كبير المستشارين العلميين لحكومة المملكة المتحدة.

٢١٢ - وينبغي دمج منظورات التنمية المستدامة في مختلف مراحل عمليات وضع الميزانيات، ابتداء من مرحلة إعداد مقترح الميزانية الأصلي وحتى مرحلة التنفيذ. ويمكن أن تُستمدّ هذه المنظورات من الأهداف المتّفق عليها دوليا، إلى جانب المعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى، الوطنية منها والدولية. وتقع على عاتق البرلمانات في مختلف أنحاء العالم، في ظلّ دورها الخاص في محاسبة الحكومات وتمحيص السياسات وإقرار الميزانيات، مسؤولية خاصة عن ضمان الوفاء بالتزامات التنمية المستدامة.

٢١٣ - وللسلطات المحلية، مثل إدارات المناطق والولايات والبلديات، دور مهم بوجه خاص، ذلك أن المستوى دون الوطني هو الخطّ الأمامي للتصدي لكثير من قضايا التنمية المستدامة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المدن، حيث يقطن حاليا أكثر من نصف سكان العالم. وقد بدأ ظهور المدن ''الخضراء'' حول العالم، حيث كثيرا ما يتخطّى قادة البلديات الحواجز البيروقراطية الوطنية ويقيمون فيما بينهم تعاونا عابرا للحدود. ومن الأمثلة على ذلك مبادرات من قبيل مبادرة ''المدن الأربعين'' ومبادرة ''عهْد عُمَد المدن'' التابعة للاتحاد الأوروبي التي تلتزم من خلالها السلطات المحلية والإقليمية طوعا بزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجدّدة.

٢١٤ - وبوضع الأطر القانونية الداعمة وتوظيف الموارد والخبرات التقنية لزيادة ما يعبأ محلّيا من أموال وخبرات، يمكن للحكومات المركزية وحكومات المناطق أن تقوم بدور حاسم في تحديد أيّ المبادرات يزدهر وأيّها يفشل. ويمكن أن تُحدث برامج بناء قدرات الإدارات المحلية أثرا كبيرا على صعيد تعزيز فهم هذه الإدارات لقضايا التنمية المستدامة وتزويدها بالأدوات العملية للتعامل مع هذه القضايا. فيمكن أن يفضي التخطيط المكاني الفعّال، على سبيل المثال، إلى اعتماد سياسات إعمار وتشييد مدروسة جيدا، ما يفضي بدوره إلى زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في مجالي النقل والإسكان وإلى تحسين حماية التنوع البيولوجي، بل وإلى تحسين الصحّة العامة عن طريق منع الناس (وفي الغالب الفئات المهمّشة اجتماعيا) من السكن في الأماكن القريبة من مصادر الانبعاثات الخطرة أو المناطق المعرّضة للكوارث الطبيعية. ويمكن

كذلك إحداث أثر إيجابي بتشجيع التنافس السليم فيما بين المدن وفي ما بين السلطات المحلية. ويمكن القيام بذلك بواسطة إجراءات منها، على سبيل المثال، منح جوائز وطنية أو دولية في مجال التنمية المستدامة، مثل جائزة رأس المال الأخضر الأوروبية، التي فازت بها عام ٢٠١٢ مدينة فيتوريا – غاستيز بإقليم الباسك في شمال إسبانيا، حيث ينصبّ التركيز على كفاءة استخدام الطاقة، وحفظ المياه، والإدارة المتكاملة للنفايات، والنقل العام، وإشراك المجتمع المدني.

التوصية ٤٠

٢١٥ - **ينبغي أن تكفل الحكومات سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق المواطنين في الحصول على المعلومات الرسمية، والمشاركة العامة في صنع القرارات، والمساواة أمام القضاء، باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة.**

التوصية ٤١

٢١٦ - **ينبغي للحكومات أن تمكّن الشباب من المشاركة في عمليات صنع القرارات والتأثير فيها على الصعد المحلي والوطني والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع عمليات التشاور والحوار على الاستماع إلى أصوات الشبكات غير التقليدية والتجمّعات الشبابية من قبيل منتديات الإنترنت والمدوّنات الشبكية التي تؤثر في تكوين الرأي.**

التوصية ٤٢

٢١٧ - **ينبغي أن تتّبع الحكومات حيال قضايا التنمية المستدامة نُهُجا حكومية جامعة بقيادة رئيس الدولة أو الحكومة وبمشاركة جميع الوزارات المعنية لمعالجة هذه القضايا من مختلف الأوجه القطاعية.**

التوصية ٤٣

٢١٨ - **ينبغي للحكومات والبرلمانات أن تدمج منظور التنمية المستدامة في استراتيجياتها وتشريعاتها، وأن تدمجه على وجه الخصوص في عمليات إعداد ميزانياتها. ولهذا الغرض، ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لقضايا من قبيل القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتقليص الفوارق، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والطاقة، وتغيّر المناخ، والتنوع البيولوجي، والنمو الأخضر. وينبغي لها أن تستكشف سبل مراعاة اعتبارات محدّدة ذات صلة بالاستدامة في مهام مراقبة الميزانيات،**

وأن تقوم بإبلاغ العموم عن الأنشطة التي تقوم بها في هذا الصدد، وأن تيسّر لمواطنيها الاطلاع على الميزانيات.

التوصية ٤٤

٢١٩ - ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز التفاعل بين مجال تقرير السياسات والمجال العلمي تيسيرا لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة في قضايا التنمية المستدامة. ويمكن إشراك ممثلين عن الأوساط العلمية كأعضاء أو مستشارين في الهيئات الوطنية أو المحلية التي تُعنى بقضايا التنمية المستدامة.

باء - الاتساق والمساءلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٢٢٠ - المساءلة والاتساق على الصعيد الدولي أمران لا غنى عنهما أيضا لدفع عجلة التنمية المستدامة. ويمكن للمؤسسات الدولية أن تحدث تأثيرا جوهريا في تنسيق العمل الجماعي وتسهيله، والاستفادة من القرارات التي اتخذت وفي تنفيذها على الصعيد الوطني.

٢٢١ - وحيثما كان العمل الجماعي ضروريا، كانت الثقة والدعم المتبادل أمرين ضروريين. وهذا يعني إيجاد طرق جديدة ومُثمرة لاستيعاب القدرات والظروف المتباينة لبلدان ومناطق عديدة. كما أنه يعني إعادة تنشيط الأعمال والالتزامات المتصلة بالأهداف الإنمائية الحاسمة المتفق عليها، مثل هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

٢٢٢ - ويكتسي الإنصاف، سواء في ما بين البلدان أو في داخل كل بلد، أهمية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب الوفاء بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة الذي اعتمده مؤتمر قمة الأرض، بالعمل وليس بالقول وحده، كما هو الحال في الغالب الأعم في الوقت الحاضر، حيث يصر البعض على جانب المسؤوليات المشتركة بينما يصر البعض الآخر على جانب المسؤوليات المتباينة من ذلك المبدأ.

٢٢٣ - ويكتسي الوفاء بالالتزامات أهمية حاسمة لبناء الثقة. غير أنه يُسمح للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص في كثير من الأحيان بألا تفي بوعودها، دون أن تتحمل أية نتيجة لذلك. وينبغي وضع آليات للمساءلة تتسم بقدر أكبر من الفعالية لمعالجة النقص الحالي في التنفيذ.

٢٢٤ - وفي حين أن التجزؤ المؤسسي قد يبدأ على المستوى الوطني، فإنه ظاهرة متفشية على المستوى الدولي، حيث يفتقر العديد من الوكالات وآليات التنسيق المتعددة إلى آليات

فعالة لمواءمة جهودها مع الإطار الأكبر. وعملية التجزؤ هذه غالبا ما تؤدي إلى اعتماد برامج وسياسات قطاعية إنمائية لا تأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي منظور التنمية المستدامة الأوسع. ويمكن أن يكون للتكيف الاقتصادي، على سبيل المثال، وقع قوي على القضايا الاجتماعية والبيئية. لذلك، يجب على الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات الدولية ومصارف التنمية أن تسعى جاهدة من أجل اتباع نهج شامل لتحقيق التنمية المستدامة ورصد نتائج سياساتها بالشكل الكافي.

٢٢٥ - وقد شهدت السنوات الأخيرة عددا من الابتكارات الهامة في معالجة هذه القضية. فقد بدأ العديد من الحكومات منذ بضع سنوات في السعي إلى اتباع نُهج حكومية جامعة لمعالجة أولويات إنمائية معينة، ولا سيما في ما يتعلق بالبلدان المتضررة من النزاعات. فنهج الأمم المتحدة المسمى ''توحيد الأداء''، الذي يهدف إلى زيادة ما تقدمه مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلدان النامية من خدمات منسقة، هو الآن جزء من حملة عالمية أوسع نطاقا نحو زيادة فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة. وقد سعت هذه المبادرة وغيرها من المبادرات التي اتخذت في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى تحسين الاتساق بين الوكالات على مستوى السياسات العامة والمستويين الإداري والتنفيذي داخل منظومة الأمم المتحدة (التي تشمل مؤسسات بريتون وودز). ولكن التجزؤ المؤسسي لا يزال هو القاعدة وليس الاستثناء، وثمة قدرٌ كبير مما يتعين القيام به في هذا الصدد.

٢٢٦ - ومن بين تحديات الحوكمة الجديدة جعل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، أقرب إلى صلب عملية صنع القرار على الصعيد الدولي. فإعطاؤها مكانا على الطاولة أثناء عمليات التشاور وصنع القرار أمرٌ مهم لا سيما في مجال التنمية المستدامة، حيث تعتمد الحلول الناجحة على تسخير التزام مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة ومواردها.

٢٢٧ - وبالطبع، هذا ليس اقتراحا واحدا يناسب الجميع: فهذه الجهات الفاعلة ستكون أقل أهمية فيما يتعلق ببعض القضايا، وذات أهمية أكبر في قضايا أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على منتديات أصحاب المصلحة المتعددين إيجاد السبل لمعالجة مسائل الالتزام المتبادل والمساءلة والرصد والشرعية. ومن الأمثلة على هذا النهج التكاملي مبادرتا الأمين العام ''كل امرأة وكل طفل'' و ''توفير الطاقة المستدامة للجميع''، وكلاهما يشمل مشاركين من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بهدف حشد موارد جديدة كبيرة وإيجاد سبل العمل المشترك.

٢٢٨ - والمبادرات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسوق والاقتصاد الموحدين في الجماعة الكاريبية، واتفاقية الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (اتفاقية آرهوس)، هي مصادر للابتكار لديها إمكانات كبيرة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الإطار ٢٠

التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في بحر البلطيق

بحر البلطيق اليوم هو أحد أكثر بحار العالم تلوثا، وذلك راجع إلى عوامل متنوعة تتراوح بين إتخام المياه بالمغذيات وإلقاء النفايات الخطرة - وهذه مشكلة لا تؤثر فقط على التنوع البيولوجي البحري، وإنما أيضا على صحة وسبل عيش ٩٠ مليون نسمة ممن يعيشون على سواحله.

وفي عام ٢٠١٠، عملت رئيسة فنلندا مع رئيس الوزراء الفنلندي ورئيس فريق العمل المعني ببحر البلطيق لافتتاح مؤتمر القمة لبحر البلطيق في هلسنكي في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد انخرطت الدول المطلة على سواحله والاتحاد الأوروبي بالفعل في تعاون واسع النطاق في المنطقة، وأبرمت اتفاقات عديدة لتنظيم استخدام بحر البلطيق - غير أن تنفيذ هذه الاتفاقات لا يزال حتى الآن غير كاف. لذا كان الهدف من مؤتمر القمة ذاك إيجاد قيادة سياسية قوية لزيادة التنفيذ، بحيث يتم الجمع بين الشركات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية.

وخلال مؤتمر القمة لبحر البلطيق، قدمت بعض الدول والشركات والمنظمات غير الحكومية تعهداتها بحل مشاكل بحر البلطيق. ويجري الآن رصد تلك الالتزامات بشكل فعال، استنادا إلى المعلومات الأساسية التي يقدمها كل مشارك، وتتاح للعموم للاطلاع عليها.

المصدر: حكومة فنلندا، وزارة الخارجية. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في موقع الإنترنت التالي: http://www.bsas.fi/.

٢٢٩ - وفي حين أن التنمية المستدامة تتمحور أساسا حول الاعتراف بأوجه الترابط والعمل على تعزيزها، فإن ما يسمى بركائزها الثلاث - الاقتصاد والمجتمع والبيئة - كثيرا ما تصبح هي ذاتها كيانات معزولة، بل وتفتقر إلى الاتساق حتى داخلها.

٢٣٠ - ومن حيث السياسة الاقتصادية، لا يمكن اعتبار التعاون الفعال بين الوزارات ذات الصلة بالشؤون المالية والاقتصاد والمصارف المركزية والمؤسسات الدولية أمرا مسلّما به. وقد يكون للأزمة المالية العالمية أثر إيجابي في هذا الصدد، حيث يقوم مجلس تحقيق الاستقرار المالي بدور هام في تعزيز التعاون وإصلاح القطاع المالي لإكسابه مزيدا من المنعة. وتشمل الإصلاحات اللازمة ضمان قدر أكبر من الشفافية في الأسواق المالية، وسد الثغرات الموجودة في تنظيم بعض المنتجات والأنشطة المالية والإشراف عليها، وضمان أن تحتفظ المصارف باحتياطيات رؤوس أموال تتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها.

٢٣١ - غير أن السياسة الاجتماعية ظلت، في غضون ذلك، مجزأة في كيانات ثانوية معزولة، تشمل الصحة والتعليم والعمل وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية - وكلها مجالات ثمة وكالة واحدة على الأقل من وكالات الأمم المتحدة (وأحيانا عدة وكالات) مخصصة لها - ولكن ليس هناك أي كيان يربط بينها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن هناك روابط جوهرية واضحة بين هذه المجالات - وبين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - فإن الاعتراف بهذه الروابط ضعيف في النظام الدولي، ونتيجة لذلك، لم يتم حتى الآن تفعيلها.

٢٣٢ - وأخيرا، فإن السياسة البيئية لا تزال مجزأة على نفس المنوال، والدعامة البيئية ضعيفة. فكثيرا ما تدخل المسائل المتعلقة بالبيئة ضمن اختصاص سلطات أو إدارات عديدة وتفتقر إلى اهتمام متسق على المستوى الوطني. وتوجد ثمة تحديات مماثلة على المستوى الدولي. فهناك المئات من الاتفاقات البيئية التي تغطي مختلف القضايا وهناك مجموعة واسعة من المؤسسات ذات أدوار متداخلة. وثمة توافق متزايد في الآراء بشأن الحاجة إلى بنيان مؤسسي بيئي معزَّز ومبسَّط. ويتعين دعم هذا الأمر بالموارد المالية الكافية؛ وباعتماد استراتيجية على نطاق المنظومة للأبعاد البيئية للتنمية المستدامة؛ وبقدر أكبر من التآزر والكفاءة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتوائمة؛ وبتعزيز بناء القدرات؛ وبأوجه ترابط أفضل بين العلم والسياسة العامة؛ وبالمشاركة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي.

٢٣٣ - ويمكن تحقيق الكثير من هذه الأمور من خلال تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي الفكرة التي لاقت الدعم في السنوات الأخيرة، والتي يقترن بها عدد من الخيارات المؤسسية. وأحد هذه الخيارات هو إمكانية تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ومن شأن تعزيز البرنامج أن يزيد في الاتساق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ويساعده على تحقيق تكامل أفضل بين أعماله وأنشطة المؤسسات الإنمائية، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التوصية ٤٥

٢٣٤ - يدرك الفريق تطلع العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويدرك أيضا اختلاف الظروف من بلد لآخر وتنوع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويدعو الفريق إلى الشروع في عملية لبحث مفهوم الإنصاف في مجال التنمية المستدامة وإعمال هذا المفهوم البالغ الأهمية وذلك بهدف إثراء عملية ريو + ٢٠ وأعمال متابعتها بما يتوصل إليه من نتائج.

التوصية ٤٦

٢٣٥ - ينبغي للجهات المانحة الثنائية والمؤسسات الدولية ومصارف التنمية أن تكثف جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة بطريقة شاملة وينبغي لها أيضا أن ترصد آثار سياساتها في مجال التنمية المستدامة وتقدم تقارير عنها بصفة منتظمة[(١)].

التوصية ٤٧

٢٣٦ - ينبغي تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظرا لتشتت السياسة الدولية في مجال التنمية المستدامة وضعف ركيزتها البيئية على وجه الخصوص.

جيم - أهداف التنمية المستدامة

٢٣٧ - لقد حققت الأهداف الإنمائية للألفية منذ بدء العمل بها في عام ٢٠٠١ نجاحا كبيرا في حشد الدعم من أجل الحد من الفقر في العالم - حيث أتاحت غايات واضحة للتقدم وحفّزت على إعداد بيانات جديدة عن الفقر وإيجاد تعهدات إضافية بشأن المعونة، على حد سواء.

٢٣٨ - ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود للإسراع في تحقيق هذه الأهداف، حيث توجد بعض الغايات - مثل توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥ - في متناول اليد إذا أمكن للحكومات أن تستجمع العزم الجماعي اللازم. ويجب إيلاء اهتمام خاص للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من النزاعات أو الخارجة من خضمها، حيث تأخر تحقيق الأهداف تأخرا أكبر بكثير، مما يزيد في هشاشة أوضاعها وانعدام الأمن لمواطنيها.

(١) ترد توصية مماثلة في الفرع الرابع أعلاه. ومع ذلك، فقد أُدرجت هذه التوصية في هذا الفرع نظرا لأهميتها بالنسبة للحوكمة والمساءلة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢٣٩ - ونظرا لاقتراب الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المحدد في عام ٢٠١٥ بسرعة، ينبغي مواصلة وتكثيف التركيز على تنفيذها. لكن العالم في الوقت ذاته يواجه طائفة أوسع من تحديات التنمية المستدامة المهمة من تلك المشمولة في الأهداف، وهناك حاجة إلى العمل المنسق في هذا الصدد.

٢٤٠ - ونحن نعتقد أن الاتفاق على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة العالمية الأساسية يمكن أن يساعد على تحفيز هذا العمل، بالاعتماد على التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية والاستفادة من جوانبها الناجحة. وينبغي تحديد هذه الأهداف على نحو يكمِّل الأهداف الإنمائية للألفية ويسمح في الوقت ذاته بوضع إطار جديد لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤١ - وينبغي أن يستند أي إطار لأهداف التنمية المستدامة على المبادئ التالية:

- ينبغي أن يكون ذا صبغة عالمية، بحيث يشمل التحديات التي تواجه جميع البلدان وليس فقط البلدان النامية
- ينبغي أن يعبر عن استراتيجية عالمية متفق عليها على نطاق واسع للتنمية المستدامة
- ينبغي أن يتضمن مجموعة واسعة من المجالات الرئيسية غير المشمولة بالكامل في الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الأمن الغذائي، والمياه، والطاقة، والوظائف الخضراء، والعمل اللائق والإدماج الاجتماعي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمدن المستدامة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والمحيطات، وكذلك الحد من أخطار الكوارث والقدرة على التحمل
- يجب أن يكون شاملا، بحيث يعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وأوجه الترابط فيما بينها
- ينبغي أن يتضمن مقاييس قريبة المدى لكنها طويلة المدى من حيث نطاقها، بحيث تتطلع إلى موعد نهائي لاستيفائها ربما يحدَّد في عام ٢٠٣٠
- ينبغي أن يُشرك جميع أصحاب المصلحة في التنفيذ وحشد الموارد، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب الحكومات
- ينبغي أن يشمل مقاييس للتقدم المحرز إلى جانب غايات مطلقة، وذلك من أجل تركيز اهتمام السياسات العامة كوسيلة للنهوض بالنتائج الإنمائية، وتبيان الأولويات والأوضاع الإنمائية المختلفة في كافة البلدان والمناطق
- ينبغي أن يتيح مجالا لاستعراض هذه الأهداف في ضوء ما يستجد من أدلة علمية

٢٤٢ - وهناك بالفعل عدد من المقترحات والمبادرات التي يمكن أن تسهم في مناقشة ما ينبغي أن يكون مشمولا في أي مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، مثل مبادرة الأمين العام المعنونة ''توفير الطاقة المستدامة للجميع'' (انظر الفرع الثالث أعلاه)، التي تطرح ثلاثة أهداف يراد تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وتتعلق بسبل الحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وتجسِّد الطاقة بوضوح التحدي الشامل الذي تطرحه التنمية المستدامة. فهناك بعد اجتماعي لحصول الجميع على الطاقة، وجانب اقتصادي لمسألتي القدرة على تحمل التكاليف وكفاءة استخدام الطاقة، وجانب بيئي للحد من الانبعاثات - وهذه الأبعاد الثلاثة جميعها مترابطة ترابطا وثيقا.

٢٤٣ - وسيكون لزاما أن تتفق الحكومات على أهداف التنمية المستدامة، وسيقتضي إعدادها وكذا صياغة الغايات والمؤشرات اللازمة إيجاد عملية مفتوحة وشفافة وشاملة تستفيد من مختلف الخبرات والتجارب والتمثيل الجغرافي، وكذلك من التجربة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية ٤٨

٢٤٤ - **ينبغي للحكومات أن تتفق على وضع مجموعة من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها، وكذلك أوجه ترابطها. وينبغي أن تكون هذه الأهداف حافزا للعمل الفردي والجماعي ومكملة للأهداف الإنمائية للألفية، على أن تتيح أيضا إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للأمين العام أن ينشئ آلية للخبراء تتولى إعداد هذه الأهداف وصقل صياغتها قبل أن تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.**

التوصية ٤٩

٢٤٥ - **يعرب الفريق عن تأييده لمبادرة الأمين العام المعنونة ''توفير الطاقة المستدامة للجميع''، التي ينبغي تنفيذها دون تأخير.**

دال - توقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

٢٤٦ - يجب أن تستند عملية وضع السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى أفضل الأدلة وأحدثها. وقد شهدت السنوات العشرين الماضية تحسنا كبيرا في نوعية البيانات والتحليلات المتعلقة بمختلف جوانب التنمية المستدامة، لا سيما من خلال مجموعة من التقارير المعيارية

للتوقعات المتعلقة بتغير المناخ العالمي، والطاقة، والغذاء والزراعة، والمياه، والصحة، والمسائل الجنسانية، والاقتصاد، والعمالة، والتنمية والبيئة. لكن لا يوجد ثمة تقرير واحد يتميز بما يلي:

- يجمع بين التقييمات المنجَزة في مختلف القطاعات
- يزوِّد واضعي السياسات بتحليل لأوجه التآزر والتنازلات في مختلف جوانب التنمية المستدامة
- يحدِّد مجالات الفرص والنقاط الحرجة الخطيرة على حد سواء
- يقدم المشورة بشأن مجالات العمل في خطة التنمية المستدامة بأكملها.

٢٤٧ - ونحن نعتقد أن هناك حاجة لتقرير جديد عن توقعات التنمية المستدامة في العالم، يُنشر بصفة منتظمة وتشترك في إعداده طائفة من المنظمات الدولية الرئيسية وكيانات القطاع الخاص، بتوجيه عام من الأمين العام. وسيقيِّم هذا التقرير حالة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية والصلات الرابطة بينها، مستعينا في ذلك بأحدث المعارف في جميع القطاعات ذات الصلة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأوساط العلمية على الصعيد العالمي.

٢٤٨ - وسيركز هذا التقرير على الاتجاهات العالمية وتأثيراتها المحتملة على الناس في جميع أنحاء العالم. ويمكن لكل عدد من التقرير اتخاذ موضوع بعينه يبحثه بحثا معمقا، بدءا، على سبيل المثال، في العدد الأول، بالعلاقة بين الماء والغذاء والطاقة.

٢٤٩ - وسيكون الهدف من إعداد تقرير التوقعات هذا، بصرف النظر عن تضمينه المعلومات والتحليلات، هو حض المسؤولين من مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية على العمل معا، ومقارنة تحليلاتهم وافتراضاتهم حول المستقبل، واستقطاب خبراء من الخارج - بما في ذلك أفضل المستشارين العلميين المتاحين - والتشاور مع الحكومات. وسيؤدي هذا بدوره إلى إيجاد وعي مشترك قيِّم في مجالات مختلفة على صعيد النظام الدولي، ومن ثم سيكون بمثابة محرِّك لتعزيز اتساق السياسات العامة على الصعيد العالمي.

٢٥٠ - ولكي يكون التقرير عن التوقعات فعالا، ينبغي أن يكون مترسخا بقوة في عمليات السياسات العامة القائمة ويمكن إدراجه في جداول أعمال الهيئات والاجتماعات الدولية، بما في ذلك هيئات جديدة يحتمل إنشاؤها من قبيل مجلس عالمي للتنمية المستدامة (انظر أدناه). وبالإضافة إلى أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة، يمكن أن يشمل ذلك محافل إقليمية مثل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي أو منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ وهيئات مؤتمرات القمة مثل مجموعة العشرين، وكذا مجالس إدارة المنظمات المشاركة في إعداده والمؤسسات المعنية الأخرى.

٢٥١ - إن الآثار المترتبة على أبعاد كثيرة لتأثير النشاط البشري، بما في ذلك ما يسميه العلماء ''حدود تحمل الكوكب'' و ''العتبات البيئية'' و ''النقاط الحرجة''، ليست مفهومة حتى الآن فهما دقيقا. وتجري البحوث العلمية على العديد من الجبهات، ولكننا لا زلنا نفتقر إلى صورة شاملة للوجهة التي يسير نحوها كوكبنا. وفي بعض المجالات، يُبذل الكثير من الجهد لتنسيق نتائج البحوث، وخاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ ونضوب طبقة الأوزون. وفي مجالات أخرى، لم يبلغ العلم مرحلة متقدمة، كما أن الآثار المركبة لمختلف الضغوط البيئية والاقتصادية والاجتماعية ليست مفهومة بما فيه الكفاية.

٢٥٢ - ونظرا لوتيرة التغير في العلوم، فإن المعلومات المتعلقة بآثارها على عملية رسم السياسات لا تتاح في كثير من الأحيان لصناع القرار. وهناك حاجة ملحة لتحسين إدماج العلوم في عملية وضع السياسات في مجال التنمية المستدامة على جميع المستويات. وما الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي أنشئ في عام ١٩٨٨، إلا مثالاً قوياً على نهج واحد ممكن لتحقيق ذلك، وهو أن الفريق لم يقم، على مدى ما يقرب من ٢٥ سنة من عمله، بتجميع واستعراض أفضل البيانات العلمية المتاحة فحسب، ولكنه كان أيضا بمثابة منتدى لمناقشة هذا الموضوع، مما يمهِّد الطريق للحكومات لكي تتحرك.

٢٥٣ - لقد حان الوقت لبذل جهود حكومية دولية أوسع نطاقا وأكثر جرأة لتعزيز التفاعل بين العلم والسياسة العامة ولتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقرارات، من خلال العلم. كما أننا بحاجة إلى تعميق فهمنا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الفقراء والبلدان النامية، مع الاعتراف بأنه لا ينبغي استخدام العتبات لوضع حدود قصوى للنمو. ومن شأن تحسين سبل الحصول على الخبرات العلمية أن يعزِّز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

التوصية ٥٠

٢٥٤ - ينبغي للأمين العام أن يقود جهدا مشتركا مع رؤساء المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، لإعداد تقرير منتظم عن توقعات التنمية المستدامة في العالم يضم المعلومات والتقييمات المتناثرة حاليا في المؤسسات، ويحلِّلها بطريقة متكاملة.

التوصية ٥١

٢٥٥ - ينبغي للحكومات والأوساط العلمية أن تتخذ خطوات عملية، بما في ذلك من خلال إطلاق مبادرة علمية عالمية كبرى، لتعزيز أوجه التفاعل بين السياسة العامة والعلم. وينبغي أن يشمل ذلك إعداد تقييمات وخلاصات علمية منتظمة تتناول مفاهيم مثل "حدود تحمل الكوكب" و "العتبات البيئية" و "النقاط الحرجة" في سياق التنمية المستدامة. وسيكون هذا العمل مكملا للأعمال العلمية الأخرى المدرجة في خطة التنمية المستدامة، بما في ذلك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحسين البيانات والمعارف المتعلقة بعوامل اقتصادية اجتماعية مثل عدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام أن ينظر في تسمية مستشار علمي كبير أو إنشاء مجلس استشاري علمي تتوافر لديه معارف وخبرات متنوعة بما يؤهله لإسداء المشورة للأمين العام ولسائر الأجهزة التابعة للأمم المتحدة.

هاء - تعزيز الحوكمة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٢٥٦ - رغم أنّ تحديد أهداف التنمية المستدامة ووضع توقعات جديدة لهذه التنمية على الصعيد العالمي من شأنهما أن يساعدا على إحراز المزيد من التماسك في الأعمال المتعلقة بتحقيق هذه التنمية ضمن إطار النظام العالمي، فإنّ قضايا التنمية المستدامة ما تزال تفتقر إلى محفل رئيسي واضح للنقاشات الحكومية يضم جميع العناصر، ومن بينها الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم مساهماتها. فالمنظمات الدولية كثيرا ما تتصدى لجانب واحد فقط من التحديات العالمية المتعددة الأوجه، وذلك يعود إلى أنّ الحكومة تُمثَّل بوزارة مختلفة في كل هيئة من الهيئات المتعددة الأطراف.

٢٥٧ - وعلى إثر مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في عام ١٩٩٢، أُنشئت لجنة التنمية المستدامة لتقوم بهذا الدور التكاملي ولكي تُضفي رؤية شاملة على خطة التنمية المستدامة. بيد أنّ ذلك لم يتحقق للأسف. إذْ وضعت اللجنة بدلا من ذلك خطة قطاعية صارمة ركّزت فيها غالبا على الجوانب البيئية وأهملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة. وقد حدث أكثر من مرة أن دخلت اللجنة في حراك تفاوضي عقيم على مواقف سياسية عامة أضعفت مركزها وجعلت نتائج مداولاتها واهية أو حالت دون تحقيقها لأي نتائج.

٢٥٨ - وعانت اللجنة أيضا من عدم ارتباطها عضويا بآليات التنفيذ ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجه. كما لم يتسنّ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة الأم للجنة، أن يعالج قضايا التنمية المستدامة بطريقة منتظمة وحاسمة.

٢٥٩ - وفي أثناء ذلك، شهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة زادت من الترابط بين اقتصاداتنا ومجتمعاتنا ونُظمنا الإيكولوجية، مما جعل مسألة الأخذ بنهج جديد في تناول الآليات والحلول المؤسساتية من الأهمية بمكان.

٢٦٠ - وما يلزم في القرن الحادي والعشرين هو إقامة هيكل مؤسسي من شأنه أن:

(أ) يحسّن تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويضع الخطة، ويعالج القضايا المستجدة، ويتيح التفاعل المستمر والآني حسب الاقتضاء؛

(ب) تكون له مكانة عالية بين المؤسسات وقدرة على جذب مشاركة القادة على أعلى مستوى واكتساب الشرعية العالمية؛

(ج) يستعرض حالة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بأدوات جديدة مثل أهداف التنمية المستدامة وغيرها من مؤشرات أداء التنمية المستدامة، وتوقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي (انظر أعلاه)، ويستعرض التقدم المحرز في المكونات الأساسية للتعاون الدولي من أجل بلوغ التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات؛

(د) يُقيّم أداء البلدان في مجال التنمية المستدامة، ويتيح إجراء استعراضات بنّاءة من قبل الأقران تُشجَّع الدول بمقتضاها على شرح سياساتها، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، والوفاء بالتزاماتها، مع التسليم في الوقت نفسه بالظروف الخاصة لكل بلد من البلدان؛

(هـ) يُقيّم أداء المنظمات الحكومية الدولية في مجال التنمية المستدامة؛

(و) يعكس تمثيلا جغرافيا وسياسيا واسع النطاق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويحقق المشاركة الكاملة للمؤسسات الدولية المعنية (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية) ويضمن المشاركة الموضوعية للجهات من غير الدول المنتمية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية؛

(ز) يشجع على إقامة شراكات مبتكرة بين مختلف الجهات المعنية في المجالات ذات الأولوية، ويستعرض تنفيذ هذه الشراكات؛

(ح) يحقق المزيد من الاتساق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية.

٢٦١ - وقد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير مختلفة من أجل بلوغ هذه الأهداف على المستوى الدولي، ويشمل ذلك الاستفادة بفعالية أكبر من المؤسسات القائمة. أما الاستعاضة عن لجنة التنمية المستدامة بمؤسسة أقوى، من قبيل مجلس جديد معني بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، فمن شأنها أن تسهم في بلوغ الكثير من هذه الأهداف. وبذلك سيتيح هذا الإصلاح المؤسسي الفرصة لانطلاقة جديدة. فهذا المجلس الجديد سيحسن كثيرا التكامل المؤسسي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وسيتطرق للقضايا المستجدة ويستعرض التقدم المحرز في تحقيق الاستدامة من خلال عقد اجتماعات منتظمة على مدار السنة. وهو سيضع آلية لاستعراض الأقران من شأنها أن تشجع الدول، بشكل بناء، على شرح سياساتها وتبادل تجاربها ودروسها المستفادة وإنجاز تعهداتها. وسوف يحتاج المجلس إلى عضوية ذات قاعدة عريضة جغرافيا وسياسيا وإلى أن يُشرك بالكامل المؤسسات الدولية المعنية - بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - والجهات الفاعلة غير الحكومية من المجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر العلمية.

٢٦٢ - ولا ينبغي لهذا المجلس الجديد أن يكرّر أدوار ومهام الهيئات القائمة. إذ يمكن إنشاؤه باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة تحل محل لجنة التنمية المستدامة، وذلك على غرار مجلس حقوق الإنسان الذي أخذ مكان لجنة حقوق الإنسان سابقا. ومن ثم، لن تكون هناك حاجة إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة. وسيقيم مجلس التنمية المستدامة على الصعيد العالمي علاقات بناءة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسيكون في الوقت نفسه مسؤولا مباشرة أمام الجمعية العامة.

التوصية ٥٢

٢٦٣ - ينبغي للحكومات أن تنظر في إمكانية إنشاء مجلس للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي يتولى تحسين إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ومعالجة القضايا المستجدة، واستعراض ما يُحرز من تقدم في تحقيق الاستدامة، على أن يعقد اجتماعاته بانتظام على مدار العام. وهذا المجلس يمكن أن يكون جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة يحل محل لجنة التنمية المستدامة. ومن الضروري أن يُراعى في عضويته التمثيل الجغرافي والسياسي الواسع، وأن يُفسح فيه المجال كاملا أمام مشاركة المؤسسات الدولية المعنية - بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - والجهات من غير الدول المنتمية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية.

التوصية ٥٣

٢٦٤ - **يضع هذا المجلس آلية لعمليات الاستعراض المتبادلة بين الأقران يكون هدفها تشجيع الدول على القيام، في جو بنّاء، بشرح سياساتها وتبادل خبراتها والدروس المستخلصة إلى جانب تشجيعها على الوفاء بالتزاماتها.**

التوصية ٥٤

٢٦٥ - **ينبغي أيضا أن تستخدم الحكومات المؤسسات القائمة بقدر أكبر من الدينامية، بما في ذلك استغلال الفترة الفاصلة بين انعقاد مؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢ وبين عام ٢٠١٥ للقيام بعمليات استعراض وتجريب مدروسة بهدف إدراج الحلول المجربة في أي إطار إنمائي أو إصلاح مؤسسي لما بعد عام ٢٠١٥.**

التوصية ٥٥

٢٦٦ - **ينبغي أن يعجّل الأمين العام بوضع استراتيجية للتنمية المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل المساهمة في تحقيق الاتساق وتحديد مسؤوليات كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة بصورة أكثر وضوحا، والحد من تداخل المهام وازدواجية العمل، وتحسين المساءلة عن التنفيذ. وينبغي أن تكون الاستراتيجية موضوع استعراض من جميع هيئات الأمم المتحدة ومجالس الإدارة بها، مع بذل جهد خاص لبلورة رؤية موحدة بين البلدان تكون مشتركة بين جميع المجالس والعمليات.**

التوصية ٥٦

٢٦٧ - **ينبغي أن يستغل الأمين العام جميع الفرص التي تتيحها الأمم المتحدة باعتبارها مُلتقى عالميا، وذلك بتنظيم مناسبات رفيعة المستوى لتبادل وجهات النظر بشأن التنمية المستدامة وقت اجتماع الزعماء في افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة. وينبغي استغلال هذه اللقاءات لتحديد برنامج العمل ومعالجة القضايا المستجدة عن طريق تيسير اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات برؤساء المؤسسات الدولية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.**

سادسا - الخلاصة: نداء من أجل العمل

٢٦٨ - لقد مضى على تقرير برونتلاند الذي عرّف المجتمع الدولي بمفهوم التنمية المستدامة ربع قرن من الزمن. ولقد اكتسب العالم في غضون ذلك فهما عميقا للتحديات المترابطة التي

تواجهنا ولكون التنمية المستدامة من أفضل الفرص المتاحة للشعوب في اختيار مستقبلها. وهذا ما يجعل اللحظة التي نعيشها الآن لحظة تاريخية مناسبة للاختيار الجيد وللتقدم بجدية صوب تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦٩ - ولقد تقدّم الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية بمقترحات ملموسة فيما يتعلق بسُبل المضي قدما ضمن إطار مجالات رئيسية ثلاثة هي: تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة، والعمل من أجل بناء اقتصاد مستدام وتعزيز الحوكمة المؤسسية من أجل دعم التنمية المستدامة. وتكتسي المتابعة النشطة الآن أهمية حاسمة. ويتطلّع الفريق إلى أن يُنفّذ الأمين العام التوصيات التي تندرج ضمن صلاحياته، وإلى أن يطلع أسرة الأمم المتحدة برمتها على المجموعة الكاملة من التوصيات. وهو يتطلع أيضا إلى استغلال الأمين العام والأمم المتحدة صلاحية عقد الاجتماعات المنوطة بالمنظمة للمضي قدما بتنفيذ التوصيات على صعيد المجتمع الدولي بأسره، بما يشمل الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص.

٢٧٠ - ولقد استفاد الفريق من التفاعل مع المندوبين وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في العملية المفضية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف بمؤتمر ريو+٢٠، وهو يأمل في أن تُسهم المقترحات الواردة في هذا التقرير في الخروج بنتائج مثمرة في ريو دي جانيرو. وعلاوة على ذلك، فإنّ أعظم ما يتطلع إليه الفريق هو أن يكون التقرير مصدر إلهام لكل الناس على وجه البسيطة.

٢٧١ - وينحدر أعضاء الفريق من ٢٢ بلدا. وهم لئن كانوا يعملون بصفتهم خبراء فإنّهم يمثلون أيضا طائفة من المشارب والرؤى المختلفة. ولكن تجمعهم قناعة واحدة هي أنّ الوقت قد حان الآن للتحرّك، وأنّ التدابير التي يدعو إليها هذا التقرير ستُفضي إلى مستقبل جدير بالاختيار.

المرفق الأول

قائمة التوصيات

توصيات تهدف إلى تمكين الناس من اعتماد خيارات مستدامة

١ - ينبغي أن تبذل الحكومات والجهات المانحة الدولية المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية القضاء على الفقر والحد من اللامساواة باعتبارهما من الأولويات العليا لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - ينبغي أن تحترم الحكومات حقوق الإنسان وتحميها وتنص عليها في تشريعاتها، ومن ضمن تلك الحقوق الحق في المشاركة في الحكم سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يجري اختيارهم بحرية، على نحو ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

٣ - ينبغي أن تعجل الحكومات بتنفيذ الالتزامات بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة، بوسائل منها إلغاء القوانين التمييزية ورفع الحواجز الرسمية، وإصلاح المؤسسات، ووضع واعتماد تدابير مبتكرة للتصدي للممارسات غير الرسمية والثقافية التي تقوم مقام الحواجز. وينبغي التشديد بوجه خاص على ما يلي:

(أ) كفالة حصول المرأة بشكل كامل ومتكافئ على الموارد الإنتاجية وتحكمها فيها، وذلك من خلال تمتعها بالحق في حيازة الممتلكات على قدم المساواة مع الرجل وبالحق في الميراث، وحصولها بشكل متكافئ على الائتمانات والخدمات المالية والإرشادية على امتداد سلسلة القيمة بأسرها؛

(ب) كفالة حقوق المرأة وإتاحة الفرص لها على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار السياسي القائمة على المشاركة والمتسمة بالتجاوب والإنصاف والشمول؛

(ج) كفالة حصول الجميع على خدمات تنظيم الأسرة الجيدة والميسورة التكلفة، بالإضافة إلى سائر الحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية.

٤ - ينبغي أن تنظر الحكومات في إنشاء صندوق عالمي للتعليم. وينبغي أن يصمم هذا الصندوق لاجتذاب دعم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وأن ينبثق من الشراكة العالمية الحالية من أجل التعليم التابعة للبنك الدولي، وأن يكلف بسد الفجوة التي

تعتري التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ بغية إذكاء أمل حقيقي في بلوغ الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ينبغي أن تضاعف الحكومات جهودها لبلوغ الهدف الإنمائي ٢ للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، والسعي إلى بلوغ هدف توفير تعليم جيد للجميع في مرحلتي ما بعد التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في أجل أقصاه عام ٢٠٣٠، والتشديد على أهمية اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل.

٦ - ينبغي أن تعمل الحكومات يدا بيد مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الدوليين المعنيين من أجل توفير فرص التدريب المهني، وإعادة التدريب، والتطوير المهني، في سياق التعلم مدى الحياة الرامي إلى سد النقص في المهارات لدى القطاعات الأساسية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تعطي الأولوية في هذه الجهود للمرأة والشباب والفئات الضعيفة.

٧ - ينبغي أن تعتمد الحكومات سياسات ''الوظائف الخضراء'' والعمل اللائق وتنهض بها على سبيل الأولوية في ميزانياتها واستراتيجياتها للتنمية المستدامة، مع تهيئة الظروف المواتية لإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص.

٨ - ينبغي أن تقيم الحكومات والمؤسسات التجارية الشراكات وتوفر خدمات بدء المشاريع للشباب من مباشري الأعمال الحرة.

٩ - ينبغي لأرباب العمل والحكومات ونقابات العمال اتباع نهج شامل إزاء النهوض بالمساواة في مكان العمل، بسبل منها اعتماد مبادئ عدم التمييز؛ وتدابير ترمي إلى الارتقاء بالمرأة لتضطلع بأدوار قيادية؛ وسياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بنوعية الحياة العملية والاجتماعية وبالصحة؛ وبرامج التعليم والتدريب والتطوير المهني الموجهة للنساء والأقليات؛ والالتزام بقياس التقدم المحرز وتقديم تقارير عامة عن ذلك.

١٠ - ينبغي للحكومات ولقطاع الأعمال الاعتراف بالمنافع الاقتصادية الناشئة عن تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد عن طريق وضع سياسات اقتصادية تتصدى بوضوح للتحديات الفريدة التي تحد من قدرات المرأة، ولا سيما ما يلي:

(أ) إتاحة حصول المزارعات على الأراضي والموارد؛

(ب) تحسين مستوى حصول المرأة على رؤوس الأموال والخدمات المالية؛

(ج) تحسين مستوى الوصول إلى الأسواق عن طريق برامج المساعدة التجارية والتقنية والتمويل البالغ الصغر؛

(د) دعم بروز قيادات نسائية في القطاعين العام والخاص.

١١ - ينبغي للحكومات ولغيرها من السلطات العامة أن تشجع مباشرة عمليات تتسم بالانفتاح والشفافية والتوازن وتقوم على أساس علمي من أجل تطوير نظم وضع العلامات وغير ذلك من الآليات التي تراعي تماما أثر الإنتاج والاستهلاك، وأن تعمل مع القطاع الخاص لكفالة الدقة والفعالية من حيث التكلفة والموثوقية في وضع العلامات وفي عمليات الإبلاغ التي تقوم بها الشركات وفي أنشطة الدعوة، حتى يتسنى للمستهلكين اعتماد خيارات مستنيرة، ولا سيما في المجالات ذات الأثر العميق على النظم البشرية والطبيعية، دون أن تنشأ عن ذلك حواجز أمام التجارة.

١٢ - ينبغي للحكومات إتاحة الخيارات المستدامة بسهولة أكبر وجعلها معقولة التكلفة وجذابة للمستهلكين، وذلك عن طريق القيام، مع القطاع الخاص، بتحديد معايير المنتجات المستدامة، وفقا لأفضل التكنولوجيات المتاحة ودون أن تنشأ عن ذلك حواجز أمام التجارة، وعن طريق استخدام الأسعار بوصفها عوامل حفز وكبح.

١٣ - ينبغي للكيانات الحكومية وغير الحكومية النهوض بمفهومي التنمية المستدامة والاستهلاك المستدام، اللذين ينبغي إدماجهما في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي.

١٤ - يرحب الفريق بتناول جميع أصحاب المصلحة موضوع الأبعاد الأخلاقية للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لعام ٢٠١٢، وذلك بناء على الخبرات المكتسبة والصكوك ذات الصلة، بما فيها ميثاق الأرض، حتى تستفيد الحكومات من ذلك في جهودها الرامية إلى الانتقال إلى التنمية المستدامة.

١٥ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعمل على قيام ثورة خضراء جديدة ودائمة في القرن الحادي والعشرين تستهدف مضاعفة الإنتاجية على الأقل، مع خفض استخدام الموارد إلى حد بعيد وتفادي استمرار نقص التنوع البيولوجي وفقدان التربة السطحية ونضوب المياه والتلوث، وذلك بوسائل منها زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الزراعيين من أجل كفالة انتقال البحوث الفائقة التطور بسرعة من مرحلة المختبر إلى مرحلة التطبيق الميداني. وينبغي للحكومات أن تعهد إلى منظمة الأغذية والزراعة بمهمة العمل مع الشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة من أجل مباشرة هذه المهمة وتنسيق أنشطتها، اعتبارا للولاية الفريدة المسندة إلى هذه المنظمة والمتمثلة في خفض النقص العالمي في الأغذية.

١٦ - ينبغي للحكومات أن تعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العالمية للاستثمارات المستدامة والمسؤولة المتعلقة بالأراضي والمياه، بما في ذلك ما يبذل حاليا من جهود لتشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول، مع التركيز بوجه خاص على حماية حقوق

وسبل معيشة الفقراء ممن يعتمدون على تلك الموارد الأساسية، وكفالة الاستدامة البيئية في الوقت نفسه.

١٧ - ينبغي للحكومات أن تضع نظما للإدارة المتكاملة لموارد المياه وأن تعززها، على أن تضع في اعتبارها تماما الاستعمالات المتعددة الأغراض للمياه، بما فيها الشرب والمرافق الصحية والزراعة والصناعة والطاقة.

١٨ - ينبغي أن تلتزم الحكومات بإقامة أطر للإدارة الإقليمية للمحيطات والسواحل على صعيد النظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية، بوسائل منها ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون في إدارة المحيطات والسواحل التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون؛

(ب) قيام البلدان بالتخطيط البحري والساحلي في المناطق الإقليمية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والنظم الإيكولوجية ومستخدميها في مناطقها، وبدعم من آليات تمويل قوية لوضع وتنفيذ تلك الخطط؛

(ج) بناء قدرات مسؤولي الإدارة وواضعي السياسات والعلماء المختصين بالمجال البحري في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية الأخرى؛

(د) تعزيز أنظمة الرصد والرقابة.

١٩ - ينبغي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تسعى، أينما كانت تضطلع بأنشطتها، إلى جعل سياساتها وممارساتها تتماشى مع الإدارة الإقليمية المنسقة للمحيطات وتدعمها. وينبغي للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والحكومات ومسؤولي الإدارة البحرية التركيز على نهج قائم على النظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصائد الأسماك من أجل تحسين مستوى المنافع الاقتصادية والبيئية المحققة.

٢٠ - ينبغي للحكومات أن تعمل بتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة حصول الجميع على طاقة مستدامة معقولة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تسعى إلى مضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة وحصة الطاقة المتجددة في المزيج العالمي من الطاقة. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية النهوض بالتكنولوجيات الموفرة للطاقة وبالطاقة المتجددة من خلال إتاحة حوافز للبحث والتطوير وللاستثمار فيها.

٢١ - ينبغي للحكومات أن تعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لكي يتاح للمواطنين، في المناطق النائية على الخصوص، الحصول على التكنولوجيات، بما في ذلك خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية والشبكات العريضة النطاق، بحلول عام ٢٠٢٥.

٢٢ - ينبغي تشجيع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى على الانخراط في التعاون الدولي في مجال الابتكار والتنمية المستدامة ذات المنحى التكنولوجي على نطاق موسع، سعيا إلى تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية، والانتفاع تماما بالأدوار المحتمل أن تؤديها التكنولوجيات الرفيقة بالمناخ في مواجهة تغير المناخ العالمي وفي تطوير الاقتصاد الأخضر. وتعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانكون وديربان في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خطوة جيدة في هذا الاتجاه.

٢٣ - ينبغي أن تعمل البلدان على كفالة تمكين جميع المواطنين من الاستفادة من شبكات الأمان الأساسية من خلال بذل الجهود المناسبة على الصعيد الوطني وتوفير ما يناسب من القدرات والتمويل والتكنولوجيا.

٢٤ - ينبغي للحكومات وضع وتنفيذ سياسات لإدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الانتقالية وتعزيز القدرة على التحمل، لا سيما من خلال برامج وسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة وعن طريق تعزيز القدرات البشرية على مواجهة تزايد الإجهاد البيئي والصدمات المحتملة، عند الاقتضاء.

٢٥ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعجل وتيرة الجهود المبذولة من أجل وضع تقييمات التعرض للأخطار وقلة المناعة على الصعيد الإقليمي والاستراتيجيات الوقائية المناسبة لتلافي الآثار السلبية على الأنظمة الاجتماعية والطبيعية التي تركز بالكامل على احتياجات الناس، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة لأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٦ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تزيد حجم الموارد المخصصة للتكيف مع الكوارث والحد من أخطارها، وأن تدمج التخطيط في مجال القدرة على التحمل ضمن ميزانياتها واستراتيجياتها الإنمائية.

توصيات تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام

٢٧ - ينبغي أن تضع الحكومات مؤشرات أسعار مراعية لقيمة الاستدامة يسترشد بها فيما يتخذه كل من الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية والقطاع العام من قرارات في مجالي الاستهلاك والاستثمار. ويمكن للحكومات على وجه الخصوص أن تقوم بما يلي:

(أ) وضع أدوات لتسعير الموارد الطبيعية والآثار الخارجية، بما في ذلك تسعير الكربون، من خلال آليات من ضمنها فرض الضرائب أو وضع اللوائح أو أنظمة تداول الانبعاثات، بحلول عام ٢٠٢٠؛

(ب) كفالة أن تراعى في عملية وضع السياسات منافع إدماج المرأة والشباب والفقراء، من خلال مشاركتهم وإسهامهم على نحو كامل في الاقتصاد، وأن تراعى فيها أيضا التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

(ج) إصلاح النظم الضريبية والائتمانية الوطنية من أجل حفز الممارسات المستدامة على المدى الطويل، وكبح التصرفات غير المستدامة؛

(د) وضع وتوسيع أنظمة وطنية ودولية للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في مجالات من قبيل استخدام المياه والزراعة ومصائد الأسماك والنظم الحرجية؛

(هـ) معالجة مؤشرات الأسعار التي تشوه قرارات الاستهلاك والاستثمار للأسر المعيشية والمؤسسات التجارية والقطاع العام، وتقوض قيم الاستدامة. وينبغي للحكومات أن تنحو منحى الإفصاح بشفافية عن جميع الإعانات التي تقدمها، وينبغي لها أن تحدد وتلغي الإعانات التي تلحق أكبر الضرر بالموارد الطبيعية والبيئية والاجتماعية؛

(و) القيام تدريجيا بإلغاء إعانات الوقود الأحفوري وخفض الإعانات الأخرى الضارة أو المشوهة للتجارة بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب أن يتم خفض الإعانات على نحو يكفل حماية الفقراء وييسر مصاعب المرحلة الانتقالية على الفئات المتأثرة، حينما تكون المنتجات أو الخدمات المعنية أساسية.

٢٨ - ينبغي للحكومات والمؤسسات العامة الأخرى، مثل الجامعات، والمنظمات الدولية أن تضع معايير للتنمية المستدامة تخص عمليات الشراء التي تقوم بها، بهدف التحول في غضون السنوات العشر المقبلة نحو الشراء المستدام والفعال من حيث التكلفة، وينبغي لها أن تصدر تقارير عامة سنوية عن التقدم الذي تحرزه اعتبارا من عام ٢٠١٥.

٢٩ - ينبغي للحكومات أن تضع معايير للإنتاج واستخراج الموارد من أجل دعم الانتقال إلى اقتصاد عالمي مستدام. وينبغي لها كذلك أن تشجع قطاع الأعمال على توسيع نطاق اعتماد واتباع مبادئ الاستدامة الطوعية المستمدة من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية.

٣٠ - ينبغي للحكومات أن تشجع وتحفز إدراج معايير التنمية المستدامة على المدى الطويل في أنشطة الاستثمار والمعاملات التي تجريها الشركات، بما في ذلك المعاملات المالية. وينبغي لمجموعات المال والأعمال أن تعمل مع الحكومات والوكالات الدولية على وضع إطار

للإبلاغ في مجال التنمية المستدامة، وينبغي لها أن تنظر في فرض الإبلاغ على الشركات التي تفوق قيمة أسهمها المتداولة في الأسواق المالية ١٠٠ مليون دولار.

٣١ - ينبغي للمؤسسات التجارية السعي إلى مواءمة ممارساتها التجارية مع المبادئ المتعارف عليها عالميا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعمل والاستدامة البيئية ومكافحة الفساد، مثل المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق العالمي.

٣٢ - اعتبارا لما للتكتلات الضخمة لرؤوس الأموال الخاصة والسيادية من أهمية في تيسير الانتقال إلى التنمية المستدامة، ندعو الكيانات التالية إلى استكشاف مجموعة من التدابير الرامية إلى الأخذ بمعايير التنمية المستدامة:

(أ) مجالس إدارة الصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية العامة الوطنية والدولية، والمؤسسات المالية الكبرى الأخرى، فيما يخص قراراتها الاستثمارية؛

(ب) الحكومات أو هيئات تنظيم الأسواق المالية، من أجل اعتماد أو تنقيح اللوائح لتشجيع الأخذ بها؛

(ج) أسواق الأوراق المالية، من أجل تيسير اعتماد تلك المعايير في تحليل الشركات وفي تقاريرها عن التقيد بها؛

(د) الحكومات، من أجل وضع حوافز وتهيئة بيئة مواتية عن طريق شد اهتمام مجالس الإدارة إلى تلك المعايير (الواجب الائتماني)؛

(هـ) الحكومات ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، من أجل إدماج تلك المعايير في تقييمات كل منها للمخاطر.

٣٣ - ينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية والمصارف الإنمائية الدولية توطيد جهودها الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة، وتقييم ورصد نتائج سياساتها على الصعيدين الاجتماعي والبيئي على نحو واف. وينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ووكالات ائتمانات التصدير الأخذ بمعايير التنمية المستدامة لدى النظر في الأخطار القطرية.

٣٤ - ينبغي للحكومات ومؤسسات الأعمال إقامة شراكات استراتيجية بينها وبين المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ الاستثمارات المراعية للتنمية المستدامة.

٣٥ - ينبغي للحكومات والمؤسّسات المالية الدولية والشركات الكبرى أن تعمل سويا على وضع حوافز لزيادة الاستثمار في التكنولوجيات والابتكارات والبنى التحتية المستدامة، بسبل منها اعتماد سياسات وتوخي أهداف تحد من الشكوك لدى المستثمرين؛ وتشجيع الشبكات

المشتركة بين القطاعين العام والخاص على دعم البحث والتطوير؛ ووضع أنظمة للضمان من المخاطر وإتاحة رؤوس أموال المجازفة؛ وتوفير التمويل الأولي.

٣٦ - ينبغي أن تسخّر الحكومات الاستثمارات العامة لإقامة الأطر المؤاتية التي تحفز القطاع الخاص على تقديم التمويل الإضافي بكميات كبيرة جدا، وذلك بطرق منها على سبيل المثال توفير البنى التحتية أو تقاسم المخاطر أو تمويل فجوات الجدوى الاقتصادية أو الالتزام المسبق بشراء المنتجات.

٣٧ - ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز الاستثمار في التنمية المستدامة عن طريق توجيه حسابات المستثمرين حيال المستقبل، وبالأخص عن طريق زيادة الاستعانة بآليات تقاسم المخاطر وتعزيز استقرار البيئتين التنظيمية والسياساتية على المدى الطويل. ويمكن أن تشمل تلك التدابير تحديد أهداف في مجال الطاقة المتجدّدة أو الحفاظ على الطاقة، أو خفض حجم النفايات، أو حفظ المياه، أو الوصول إلى أسواق الكربون من خلال آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو، أو إتاحة إمكانات دائمة للتمويل العام.

٣٨ - ينبغي أن تقيم الحكومات والقطاع المالي شراكات مبتكرة لتوفير خدمات بناء القدرات وزيادة فرص الحصول على رأس المال كوسيلة لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من المشاركة في الاقتصاد المستدام الجديد.

٣٩ - ينبغي وضع دليل أو مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠١٤ لقياس التقدّم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي للأمين العام أن يعين فرقة عمل تقنية تضمّ أصحاب المصلحة المعنيين.

توصيات تهدف إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية

٤٠ - ينبغي أن تكفل الحكومات سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق المواطنين في الحصول على المعلومات الرسمية، والمشاركة العامة في صنع القرارات، والمساواة أمام القضاء، باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة.

٤١ - ينبغي للحكومات أن تمكّن الشباب من المشاركة في عمليات صنع القرارات والتأثير فيها على الصعد المحلي والوطني والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع عمليات التشاور والحوار على الاستماع إلى أصوات الشبكات غير التقليدية والتجمّعات الشبابية من قبيل منتديات الإنترنت والمدوّنات الشبكية التي تؤثر في تكوين الرأي.

٤٢ - ينبغي أن تتّبع الحكومات حيال قضايا التنمية المستدامة نُهُجا حكومية جامعة بقيادة رئيس الدولة أو الحكومة وبمشاركة جميع الوزارات المعنية لمعالجة هذه القضايا من مختلف الأوجه القطاعية.

٤٣ - ينبغي للحكومات والبرلمانات أن تدمج منظور التنمية المستدامة في استراتيجياتها وتشريعاتها، وأن تدمجه على وجه الخصوص في عمليات إعداد ميزانياتها. ولهذا الغرض، ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لقضايا من قبيل القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتقليص الفوارق، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والطاقة، وتغيّر المناخ، والتنوع البيولوجي، والنمو الأخضر. وينبغي لها أن تستكشف سبل مراعاة اعتبارات محدّدة ذات صلة بالاستدامة في مهام مراقبة الميزانيات، وأن تقوم بإبلاغ العموم عن الأنشطة التي تقوم بها في هذا الصدد، وأن تيسّر لمواطنيها الاطلاع على الميزانيات.

٤٤ - ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز التفاعل بين مجال تقرير السياسات والمجال العلمي تيسيرا لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة في قضايا التنمية المستدامة. ويمكن إشراك ممثلين عن الأوساط العلمية كأعضاء أو مستشارين في الهيئات الوطنية أو المحلية التي تُعنى بقضايا التنمية المستدامة.

٤٥ - يدرك الفريق تطلع العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويدرك أيضا اختلاف الظروف من بلد لآخر وتنوع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويدعو الفريق إلى الشروع في عملية لبحث مفهوم الإنصاف في مجال التنمية المستدامة وإعمال هذا المفهوم البالغ الأهمية وذلك بهدف إثراء عملية ريو + ٢٠ وأعمال متابعتها بما يتوصل إليه من نتائج.

٤٦ - ينبغي للجهات المانحة الثنائية والمؤسسات الدولية ومصارف التنمية أن تكثف جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة بطريقة شاملة وينبغي لها أيضا أن ترصد آثار سياساتها في مجال التنمية المستدامة وتقدم تقارير عنها بصفة منتظمة.

٤٧ - ينبغي تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظرا لتشتت السياسة الدولية في مجال التنمية المستدامة وضعف ركيزتها البيئية على وجه الخصوص.

٤٨ - ينبغي للحكومات أن تتفق على وضع مجموعة من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها، وكذلك أوجه ترابطها. وينبغي أن تكون هذه الأهداف حافزا للعمل الفردي والجماعي ومكملة للأهداف الإنمائية للألفية، على أن تتيح أيضا إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للأمين العام أن ينشئ آلية للخبراء تتولى إعداد هذه الأهداف وصقل صياغتها قبل أن تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤٩ - يعرب الفريق عن تأييده لمبادرة الأمين العام المعنونة ''توفير الطاقة المستدامة للجميع''، التي ينبغي تنفيذها دون تأخير.

٥٠ - ينبغي للأمين العام أن يقود جهدا مشتركا مع رؤساء المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، لإعداد تقرير منتظم عن توقعات التنمية المستدامة في العالم يضم المعلومات والتقييمات المتناثرة حاليا في المؤسسات، ويحلِّلها بطريقة متكاملة.

٥١ - ينبغي للحكومات والأوساط العلمية أن تتخذ خطوات عملية، بما في ذلك من خلال إطلاق مبادرة علمية عالمية كبرى، لتعزيز أوجه التفاعل بين السياسة العامة والعلم. وينبغي أن يشمل ذلك إعداد تقييمات وخلاصات علمية منتظمة تتناول مفاهيم مثل ''حدود تحمل الكوكب'' و ''العتبات البيئية'' و ''النقاط الحرجة'' في سياق التنمية المستدامة. وسيكون هذا العمل مكملا للأعمال العلمية الأخرى المدرجة في خطة التنمية المستدامة، بما في ذلك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحسين البيانات والمعارف المتعلقة بعوامل اقتصادية اجتماعية مثل عدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام أن ينظر في تسمية مستشار علمي كبير أو إنشاء مجلس استشاري علمي تتوافر لديه معارف وخبرات متنوعة بما يؤهله لإسداء المشورة للأمين العام ولسائر الأجهزة التابعة للأمم المتحدة.

٥٢ - ينبغي للحكومات أن تنظر في إمكانية إنشاء مجلس للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي يتولى تحسين إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ومعالجة القضايا المستجدة، واستعراض ما يُحرز من تقدم في تحقيق الاستدامة، على أن يعقد اجتماعاته بانتظام على مدار العام. وهذا المجلس يمكن أن يكون جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة يحل محل لجنة التنمية المستدامة. ومن الضروري أن يُراعى في عضويته التمثيل الجغرافي والسياسي الواسع، وأن يُفسح فيه المجال كاملا أمام مشاركة المؤسسات الدولية المعنية - بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - والجهات من غير الدول المنتمية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية.

٥٣ - يضع هذا المجلس آلية لعمليات الاستعراض المتبادلة بين الأقران يكون هدفها تشجيع الدول على القيام، في جو بنّاء، بشرح سياساتها وتبادل خبراتها والدروس المستخلصة إلى جانب تشجيعها على الوفاء بالتزاماتها.

٥٤ - ينبغي أيضا أن تستخدم الحكومات المؤسسات القائمة بقدر أكبر من الدينامية، بما في ذلك استغلال الفترة الفاصلة بين انعقاد مؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢ وبين عام ٢٠١٥

للقيام بعمليات استعراض وتجريب مدروسة بهدف إدراج الحلول المجربة في أي إطار إنمائي أو إصلاح مؤسسي لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - ينبغي أن يعجّل الأمين العام بوضع استراتيجية للتنمية المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل المساهمة في تحقيق الاتساق وتحديد مسؤوليات كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة بصورة أكثر وضوحا، والحد من تداخل المهام وازدواجية العمل، وتحسين المساءلة عن التنفيذ. وينبغي أن تكون الاستراتيجية موضوع استعراض من جميع هيئات الأمم المتحدة ومجالس الإدارة بها، مع بذل جهد خاص لبلورة رؤية موحدة بين البلدان تكون مشتركة بين جميع المجالس والعمليات.

٥٦ - ينبغي أن يستغل الأمين العام جميع الفرص التي تتيحها الأمم المتحدة باعتبارها مُلتقى عالميا، وذلك بتنظيم مناسبات رفيعة المستوى لتبادل وجهات النظر بشأن التنمية المستدامة وقت اجتماع الزعماء في افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة. وينبغي استغلال هذه اللقاءات لتحديد برنامج العمل ومعالجة القضايا المستجدة عن طريق تيسير اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات برؤساء المؤسسات الدولية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المرفق الثاني

أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية*

الرئيسان:

تاريا هالونن	رئيسة فنلندا
جاكوب زوما	رئيس جنوب أفريقيا

الأعضاء الآخرون (بالترتيب الهجائي بالإنكليزية)(أ)

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان	وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة
حاجية آمنة الزبير	المساعدة الخاصة والمستشارة الرفيعة السابقة لدى رئيس نيجيريا في شؤون الأهداف الإنمائية للألفية
علي باباكان	نائب رئيس وزراء تركيا
جيمس لورنس بالسيلي	رئيس مجلس مركز الابتكار في الحوكمة الدولية، كندا، وأحد الرؤساء التنفيذيين السابقين لشركة Research in Motion
ألكسندر بدريتسكي	مستشار رئيس الاتحاد الروسي، والمبعوث الخاص المعني بشؤون المناخ، والرئيس الفخري للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
غرو هارلم برونتلاند	رئيسة وزراء النرويج السابقة، والمديرة العامة السابقة لمنظمة الصحة العالمية، ورئيسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية
ميشلين كالمي – ري	الرئيسة السابقة لسويسرا ووزيرة خارجيتها سابقا
خوليا كارابياس ليلو	أخصائية بيئية ووزيرة البيئة السابقة في المكسيك

* الألقاب الوظيفية لأعضاء الفريق وقت تقديم هذا التقرير إلى الأمين العام. وقد أدى أعضاء الفريق مهامهم بصفة خبراء ودون مقابل. وتحمل معظم أعضاء الفريق نفقات سفرهم بأنفسهم.

(أ) كان رئيس الوزراء السادس في حكومة بربادوس، صاحب المقام ديفيد طومسون، ضمن أعضاء الفريق إلى أن باغتته المنية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

غونيلا كارلسن	وزيرة التعاون الإنمائي الدولي في السويد
لويزا دياس ديوغو	نائبة برلمانية ورئيسة الوزراء السابقة في موزامبيق
هان سونغ – سو	رئيس مجلس إدارة المعهد العالمي للنمو الأخضر ورئيس الوزراء السابق في جمهورية كوريا
يوكيو هاتوياما	عضو مجلس النواب ورئيس الوزراء السابق في اليابان
كوني هيديغارد	المفوضة الأوروبية المعنية بالعمل المتعلق بالمناخ ووزيرة البيئة السابقة ووزيرة شؤون المناخ والطاقة السابقة في الدانمرك
كريستينا ناربونا رويز	عضو في الكونغرس والممثلة الدائمة السابقة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووزيرة البيئة السابقة في إسبانيا
جايرام راميش	وزير التنمية الريفية في الهند
سوزان إ. رايس	الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة وعضو ديوان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
كيفين رود	وزير خارجية أستراليا ورئيس وزرائها السابق
فروندیل ستيوارت	رئيس وزراء بربادوس
إزابيلا مونيكا فييرا تيكسيرا	وزيرة البيئة في البرازيل
دجنغ غووغوانغ	مدير إدارة الأرصاد الجوية الصينية

عضو بحكم المنصب

يانوس باستور	الأمين التنفيذي للفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية

المرفق الثالث

الاختصاصات*

معلومات أساسية

١ - يشير تزايد الضغوط وتفاقم الأزمات في السنوات الأخيرة إلى تدهور البيئة الطبيعية. ويتمثل أحد التجليات الرئيسية لذلك في تغير المناخ. فقد بلغنا بالكوكب حد قدرته على التحمل، بل إننا نعمل باطراد على مجاوزة ذلك الحد. وتتعثر الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بفعل العجز عن الاتفاق على إجراءات حاسمة ومنسقة في المحافل الوطنية والمتعددة الأطراف. وهذا يكشف عن مواطن الضعف في ما لدينا من هياكل الحوكمة ومن نماذج التنمية التي عفا عليها الزمن. كما يبين حدود نهجنا الحالي، الذي لا يزال يتناول الأعراض الفردية بدلا من الأسباب وأوجه الترابط بينها.

٢ - واستنادا إلى الآراء التي أعرب عنها في القمة المعنية بتغير المناخ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، واستلهاما من التقرير المعنون ''سد الفجوات'' الذي أعدته اللجنة المعنية بتغير المناخ والتنمية، قرر الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالاستدامة العالمية لمعالجة هذه القضايا.

النطاق

٣ - الهدف الرئيسي للفريق هو التفكير في رؤية جديدة للنمو والازدهار المستدامين وصياغة هذه الرؤية، إلى جانب الآليات اللازمة لتحقيقها. وسيتناول ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية:

٣-١ نموذج إنمائي جديد:

- كيفية التوصل إلى بناء اقتصاد قليل الانبعاث الكربوني/أخضر
- كيفية بناء اقتصادات سهلة التكيف - لا سيما لأكثر الفئات ضعفا
- كيفية القضاء على الفقر
- كيفية تحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج
- السبيل إلى التنمية في عالم يحد الكربون من إمكاناته

* خولت هذه الاختصاصات للفريق من قبل الأمين العام بان كي - مون لدى إنشائه في آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣-٢ آليات لوضع نموذج إنمائي جديد موضع التنفيذ، بما في ذلك أي تعديلات ضرورية على الهيكل المؤسسي وطرق التمويل على المستويين العالمي والوطني.

٣-٣ كفالة شفافية عملية جمع وتجميع وتقييم وكشف البيانات والمعلومات ذات الصلة من لدن كيانات عامة وخاصة، بهدف إتاحة ما ذكر أعلاه.

٤ - وسيركز الفريق بوجه خاص على تغير المناخ باعتباره تحديا للتنمية المستدامة، وذلك بتناول ركائزها الثلاث، أي كل من الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما سيضطلع بالتفكير في رؤية جديدة للنمو والازدهار المستدامين وبصياغتها من خلال تقييم الحلول الاستراتيجية لتغير المناخ كنموذج، وكمدخل لإدارة قضية عالمية/تحديات عالمية. وبالإضافة إلى تغير المناخ، ستستخدم تحديات أخرى لبلورة واختبار الرؤية الجديدة للتنمية المستدامة، من بينها الغذاء والمياه وأمن الطاقة، فضلا عن الحد من الفقر.

تنظيم الأعمال

الفريق

٥ - سيقوم الأمين العام بتعيين أعضاء الفريق، بما في ذلك رئيسيه. وسيعمل أعضاء الفريق بصفتهم خبراء، وسيقومون بإسداء المشورة للأمين العام. وسيضم أعضاء الفريق رؤساء دول ووزراء حاليين وسابقين، وكذلك أفرادا ممن قدموا مساهمات استثنائية فيما يخص القضايا التي يجري تناولها. وستعكس عضوية الفريق التنوع الجغرافي وتنوع الكفاءات والتنوع السياسي والجنساني.

الأمانة

٦ - سيجري إنشاء أمانة لدعم الفريق. وسيقوم الأمين العام بتعيين رئيس للأمانة، يكون مسؤولا أمامه، ويعمل في الوقت نفسه عن كثب مع رئيسي الفريق وأعضائه. وسيقوم الفريق وأمانته بالتشاور على نطاق واسع مع الحكومات، والعمليات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى أفراد ومنظمات وشبكات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وذلك بهدف جمع المعلومات وتوليد الأفكار ذات الصلة بعمل الفريق. وسيستعان قدر المستطاع بالآليات والمناسبات القائمة للتشاور وتبادل المعارف، لكن يجوز للفريق أن يبادر أيضا إلى تنظيم مناسباته وأنشطته الخاصة، إذا رأى ضرورة لذلك.

الجدول الزمني

٧ - سينجز الفريق أعماله بنشر تقريره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وستنظم ثلاثة اجتماعات شخصية للفريق خلال هذه الفترة. ويمكن تنظيم مناسبات إضافية للتواصل عن طريق الوسائل الإلكترونية في ظل مشاركة متنوعة، حسب الاقتضاء. ويجوز للفريق أن ينشئ أفرقة عاملة برئاسة واحد أو اثنين من أعضاء الفريق لإعداد إسهامات بشأن مواضيع محددة لكي ينظر فيها.

٨ - ويتوقع أن تستمر أمانة مختصرة المهام لفترة ستة أشهر إضافية في عام ٢٠١٢ لأغراض الاتصال. ويجوز أيضا لفرادى أعضاء الفريق، عند الاقتضاء وقدر الإمكان، المشاركة في أنشطة اتصال تدعمها الأمانة. وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل، إلى جانب العملية المفضية إلى انعقاده، فرصا استثنائية للترويج للنتائج.

النواتج

٩ - سيقوم الفريق بنشر تحليله وتوصياته في تقريره الأخير. وسيعمل الفريق أثناء سير أعماله على إنشاء منابر للنقاش بغرض الحصول على إسهامات في أعماله. وخلال فترة ولاية الفريق، وتيسيرا لمداولاته، يجوز إعداد ورقات عمل وتقارير موجزة عن السياسات ونشرها حال توافرها.

١٠ - ونظرا لتركيز الفريق بوجه خاص على تغير المناخ، سيسعى إلى إعداد تقارير موجزة إضافية عن السياسات بسبل تتيح على أفضل وجه تناول عملية المفاوضات المتصلة بالمناخ، مع مراعاة جدوله الزمني.

المرفق الرابع

الخبراء والمستشارون

العضو تاريا هالونن ويساعدها كل من:
الخبير: هانو كيرولاينن
والمستشارين: آن – ماري نيروس وبيكا شيميكا

العضو جاكوب زوما ويساعده كل من:
الخبيرة: ليندیوي زولو
والمستشارين: جودي بومون وثيمباني ماباندلا

العضو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان ويساعده كل من:
الخبير: سلطان الجابر
والمستشارين: عمر ح. شحادة ومحمد أبو الشباب وإيمي إليز بارنز

العضو حاجية آمنة الزبير ويساعدها:
الخبير: أدامو إيموزوزو

العضو علي باباكان ويساعده كل من:
الخبير: كمال مادينوغلو
والمستشارين: سيما بايازيت وسيتكي إرسين إيسين

العضو جيمس لورنس بالسيلي ويساعده كل من:
الخبير: ديفيد رانالز
والمستشارين: بول جينكيتر وجوردن ب. بيترسن وسايمون زاديك

العضو ألكسندر بدريتسكي وتساعده:
الخبيرة: دينارا غيرشينكوفا

العضو غرو هارلم برونتلاند وتساعدها:
الخبيرة: ماريان لو

العضو ميشلين كالمي – ري ويساعدها كل من:
الخبراء: بيتر موريير وفرانسوا فوفري وبول سيغر
والمستشارين: ثوماس هايمغارتنر ولوريتر كورتز

العضو خوليا كارابياس ليلو ويساعدها:
الخبيران: روبيرتو كابرال وجيرمان غونساليس – دافيلا

العضو غونيلا كارلسن ويساعدها كل من:
الخبير: تورغني هولمغرن
والمستشارين: آن أوستالو وتوفي سكاغيروال

العضو لويز ا دياس ديوغو ويساعدها كل من:
الخبير: فورتوناتو ألبرينهو
والمستشارين: روجيريو واموس وسلميرا دا سيلفا وإيجيديو دومينغو فومو

العضو هان سونغ – سو ويساعده كل من:
الخبير: تاي يونغ يانغ
والمستشارين: جيهوان بارك ويين يونغ كيم

العضو يو كيو هاتوياما ويساعده كل من:
الخبيرين: كينجي هيراماتسو وشينسوكي سوغيياما
والمستشارين: أكيوكو سوزوكي وتاكوما كاجيتا وناوكو أويدا وكوهي ناكامورا وأوسامو يامازاكي

العضو كوني هيديغارد ويساعدها كل من:
الخبير: مايكل ستاربيك كريستنسن
والمستشار: كريستيان فرييس باك

العضو كريستينا ناربونا رويز ويساعدها كل من:
الخبير: إدواردو أورتو
والمستشار: خافيير كاتشون

العضو جايرام راميش ويساعده:
الخبير: فاراد باندە

العضو سوزان إ. رايس ويساعدها كل من:
الخبيرين: إليزابيث كوزنس، وجونثان بيرشينغ
والمستشارين: لين غادكووسكي وكورين غراف وهيلاري شرينيل

العضو كيفين رود ويساعده كل من:

الخبير: هاورد بامسي ويساعده كل من:

والمستشارين: بنجامين كريغ وكاتي لين

العضو فروندیل ستیوارت ویساعده کل من:

الخبير: سلوين هارت

والمستشارين: كيث فرانكلين وترافيس سينكلير

العضو إزابيلا مونيكا فييرا تيكسيرا ويساعدها كل من:

الخبير: أندريه كورييا دو لاغو

والمستشارين: فرناندو أنتونيو ليريو سيلفا وفرناندو كويمبرا وكلاوديا دي بوربا ماسييل وفرناندو دي أزيبيدو سيلبا برديغاو

العضو دجنغ غووغوانغ ويساعده كل من:

الخبير: لو يونغ

والمستشارين: دجو بوتاو وهو تينغ

المرفق الخامس

الأمانة

الموظفون

يانوس باستور (الأمين التنفيذي)

جورجيوس كوستاكوس (نائب الأمين التنفيذي بالنيابة)

كريستين ألفسين – نورودوم

جولي – آن براون

لي كاندو

ماريا دادا

تانيا هوغان

كلير كين

كاتيل لي غولفين

فلوريان لكس

تريسي راكزيك

سينثيا شارف

فرانك شرودر

سيلين فارين

جين تشانغ

(عمليات إعارة وندب لأجل قصير)

سالفانو بريسينيو، الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

أنيكا سافيل، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

يانا سيمونوفا، صندوق الأمم المتحدة للسكان

يوبا سوكونا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الخبراء الاستشاريون

جون دريغاج

أليكس إيفانز

أليكس كيربي

جولي لارسن

بول راسكين

إيمي وورد

المرفق السادس

الاجتماعات والمشاورات والمناسبات ذات الصلة

اجتماعات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية

- الاجتماع الأول للفريق: ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نيويورك
- الاجتماع الثاني للفريق: ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، كيب تاون
- الاجتماع الثالث للفريق: ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، هلسنكي
- الاجتماع الرابع للفريق: ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نيويورك
- الاجتماع الخامس للفريق: ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نيويورك
- الاجتماع السادس للفريق: ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نيويورك

اجتماعات الخبراء

- اجتماع الخبراء الأول: ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نيويورك
- اجتماع الخبراء الثاني: ٢٣ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، براونولد (سويسرا)
- اجتماع الخبراء الثالث: ٢٣ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، كيب تاون
- اجتماع الخبراء الرابع: ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، مدريد
- اجتماع الخبراء الخامس: ١٥ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، هلسنكي
- اجتماع الخبراء السادس: ٣١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بيجين
- اجتماع الخبراء السابع: ١٧ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نيويورك
- اجتماع الخبراء الثامن: ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نيويورك
- اجتماع الخبراء التاسع: ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بون
- اجتماع الخبراء العاشر: ١٢ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نيويورك
- اجتماع الخبراء الحادي عشر: ١٠ و ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نيويورك

المشاورات والمناسبات ذات الصلة

- اجتماع للخبراء في مجال النمو الأخضر، نظمه المعهد العالمي للنمو الأخضر: ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سول
- مشاورات بين أعضاء الفريق ورؤساء منظومة الأمم المتحدة: ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، دافوس
- حوار رفيع المستوى غير رسمي بين الفريق والدول الأعضاء، دعا إلى إجرائه رئيس الجمعية العامة: ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، نيويورك
- اجتماع بين أعضاء الفريق ورؤساء منظومة الأمم المتحدة: ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، نيويورك
- اجتماع بين خبراء الفريق والاتحاد الدولي لنقابات العمال: ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، مدريد
- مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا: مشاورة الفريق مع أقل البلدان نموا بشأن النمو الأخضر: ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، إسطنبول
- أعضاء الفريق في ندوة الحائزين على جائزة نوبل: ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، ستوكهولم
- اجتماع الخبراء الإقليمي في آسيا بشأن الاستدامة العالمية: ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١، بيجين
- وجبة غذاء للفريق وممثلي المجتمع المدني: ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نيويورك
- وجبة غذاء للفريق وممثلي القطاع الخاص: ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نيويورك
- حوار رفيع المستوى بين الفريق والدول الأعضاء، دعا إلى إجرائه رئيس الجمعية العامة: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نيويورك

شكر وتقدير

يعرب أعضاء فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية عن تقديرهم العميق للحكومات والمنظمات والمؤسسات وللكيانات التابعة للأمم المتحدة والأفراد الذين قدموا وجهات نظرهم وأفكارهم القيمة وكذا دعمهم طيلة فترة عمل الفريق.

ويعرب الفريق عن خالص امتنانه لما قدمته حكومات كل من ألمانيا والإمارات العربية المتحدة والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا والنرويج واليابان، وكذا المفوضية الأوروبية، من مساهمات مالية.

ويعرب عن امتنانه للمساهمات العينية التي تلقاها من المعهد العالمي للنمو الأخضر ومن حكومات كل من إسبانيا وتركيا وجنوب أفريقيا وسويسرا والصين وفنلندا. ويقدِّر الفريق الدعم المقدم من مركز الابتكار في مجال الحوكمة الدولية وشركة أوبن تيكست (Open Text) في توفير المنبر المستخدم لتيسير الاتصالات الداخلية للفريق.

كما يعرب الفريق عن تقديره للكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لما قامت به من إعارة خبرائها وتقديم الدعم الموضوعي لأعماله:

(أ) في إطار منظومة الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتفاق العالمي، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ودائرة الأمم المتحدة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية، والمجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي؛

(ب) المنظمات الأخرى ومعاهد البحث: مركز البحوث الحرجية الدولية، ومركز الابتكار في مجال الحوكمة الدولية، ومركز البحث الزراعي من أجل التنمية الدولية، وجامعة كولومبيا، واللجنة المعنية بالزراعة المستدامة وتغير المناخ، والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية، ومؤسسة غيتس، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، والمشروع العالمي لدراسة الكربون، والمجلس الدولي للعلوم، والوكالة الدولية للطاقة، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والوكالة

الدولية للطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومعهد ستوكهولم المعني بالقدرة على التحمل، ومعهد تيلوس، وجامعة شينغوا، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمحفل الاقتصادي العالمي، وجامعة ييل.

ويتوجه الفريق بالشكر أيضا لمنظمات المجتمع المدني التي أتاحت الاطلاع على أفكارها وآرائها القيمة خلال سلسلة من المشاورات التي نسقتها دائرة الأمم المتحدة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة مستوفاة بالمساهمين من المجتمع المدني على الموقع www.un-ngls.org/gsp. علاوة على ذلك، أجرى الفريق اتصالات في مختلف الاجتماعات مع كبار ممثلي المنظمات التالية: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، وفريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، والحملة العالمية للعمل المناخي، ولجنة هويرو، ومنظمة أوكسفام الدولية، ومنتدى أصحاب المصلحة، ومنظمة شباب الولايات المتحدة من أجل التنمية المستدامة (SustainUS)، ومعهد الموارد العالمية.

ويعرب الفريق عن تقديره للأفكار والمساهمات الواردة من عدد من الخبراء، بمن فيهم: بول أبرلي، سوزان آلزنير، وبير بينستروب أندرسن، ومارغريت آرنولد، وآغنيس بابوغورا، وطارق بنوري، ومانيش بابنا، وآمبر بارث، وخوسيه ماريا باتانيرو، وزاكاري بلايتشر، وبورج برندي، وغوردون براون، وجوناثان تشان، وجون كريستنسن، وإيان كريستوبلوس، وسارة كوك وفريقها، وأنجيلا كروبر، وفولفيو كونيتي، وأوليفييه دي شوتر، وشوباكار داكال، وأني ديفرانكو، وفيليكس دودز، ووارن إيفانز، وسكوت فوستر، وريكاردو فوينتس، وأوين غافني، وكايل غريسي، وناتالي جيروارد، وفرانسوا غيركين وفريقه، وخوسيه ميغيل غوزمان، وهيلموت هابيرل، ونافيد حنيف، وإليوت هاريس، وبيتر هيزلوود، وجيرمي هوبز، وتشارلز هوليداي، وإلين هيوستن، وخيسوس أباديا إيبانيز، وجون إنغرام، وماريا إيفانوفا، وبروس جينكس، وبروس جونز، وأسعد خان، وجيني كلوغمان، وجورج كيل وفريقه، وراندال كرانتز، وماريا فيشر كوالسكي، وديبرا لافوي، وجوليا مارتون – لوفيفر وفريقها، وغريغوري موك، وسليم الوافي، وإدوارد لاك، وجيم ماكنيل، وجوزيفينا مايتسو، وخالد مالك وفريقه، وكارين مانينتي، ولويس خيمينيز – ماكينيس، وبات موني، وألكسندر مويلر، وديبورا ميرفي، وديفيد نابارو وفريقه، وسونيتا نارين، وخواكين نييتو، وكيفين نون، وجيريمي أوبنهايم، وإلينور أوستروم، وروبرت أور، وأوريليو باريسوتو، ويان بيترسون، ومارينا بلوتاخينا، وأندرو ريفكين، وكيلي ريغ، ويوهان روكستروم، وريتشارد روزن، وأنابيلا روزيمبيرغ، ودانيال شينسول، ونيخيل سيث، وريتا شارما، ودانيال شيبرد، وسورياندرا شريسثا، وكريستين إيبز سينغر، ومارك ستافورد سميث،

وديفيد ستيفن، وإنغريد سريناث، ومينورو تاكادا، وجون تالبرث، وسايمون أبتون، وجايسون فارمازيس وفريقه، وتوم وايس، وآني وو، وسفين فوندر، وسايمون زاديك، وشا زوكانغ وفريقه.

وأخيرا، يعرب أعضاء الفريق عن تقديرهم لخبرائهم ومستشاريهم لما أبدوه من تفان ومن دقة في التفكير في مختلف مراحل إعداد التقرير. ويعرب الفريق عن امتنانه أيضا لأمانة الفريق لما قدمته، بقيادة يانوس باستور، من دعم فني وإداري ولما أبدته من التزام.

فكل هذه المساهمات وأوجه الدعم تحظى بالشكر والعرفان وبتقدير عميق.